جامعة يحي فارس المدية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: المالية والمحاسبة

عنوان المذكرة:

نظام المحاسبة المركزية وأثرها على جودة نظام المعلومات المحاسبي

دراسة حالة بمؤسسة سونلغاز –بالمدية–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص محاسبة

من إعداد الطالبة:
- مخلوفي فريال

تحت إشراف الأستاذ:
–مامي علي

لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الصفة	الجامعة
عمر علي عبد الصمد	رئيسا	جامعة المدية
مامي علي	مشرفا ومقررا	جامعة المدية
أحمد يوسف السعيدي	عضوا ممتحنا	جامعة المدية

السنة الجامعية: 2022–2023


بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

الشكر موصول الى أفراد عائلتي كبيرا وصغيرا خاصة الام حفظها الله ورعاها.

أشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع.

ونخص بالذكر: الأستاذ المشرف مامي علي على توجيهاته ونصائحه القيمة خلال إنجاز هذه المذكرة.

أشكر أعضاء اللجنة الموقرين لتبنيهم مناقشة هذا العمل.

كما أشكر كل موظفي مديرية توزيع الكهرباء والغاز بالمدية على مساعدتهم لي؛

وبالخصوص رئيس مصلحة الاستغلال بقسم المالية والمحاسبة

وأخيرا أشكر جميع الاخوة والأصدقاء على الدعم المعنوي

حتى نهاية هذا العمل.

فريال

الاهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدي والعائلة ككل اطال الله عمرهم،

وإلى إخواني وأختي أعزهم الله، وكل من كان سندا لي من قريب او بعيد.

إلى الأستاذ الكريم الذي أشرف على عملي جزاه الله علينا كل خير

الى صديقاتي كافة، الى أعضاء مديرية توزيع الكهرباء والغاز بالمدية

وإلى كل من قدم يد العون لإتمام هذا العمل.

دون أن أنسى أجمل نور عيوني عبد الرؤوف.

فريال

الملخص:

تهدف الدراسة الحالية إلى معرفة أثر نظام المحاسبة المركزية على جودة نظام المعلومات المحاسبي، لذا قمنا بدراسة نظرية وتطبيقية بمديرية توزيع الكهرباء والغاز بالمدية، لما يوفره النظام هناك من معلومات مالية، يعتمد عليها في اتخاذ القرارات المالية واستفادة جميع الأطراف منها في ظل المحاسبة المركزية، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج وتوصيات من أهمها: التأثير الواضح والكبير للنظام المحاسبي المركزي في تحقيق مستوى عال من الجودة في عرض الكشوف المالية، وإعطاء صورة واضحة، صادقة وواقعية للوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ولكافة مستخدمي القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: نظام المحاسبة المركزية، نظام المعلومات المحاسبي، الجودة المحاسبية.

Summry :

The current study aims to know the impact of the central accounting system on the quality of the accounting information system. To achieve this, both theoretical and applied study was conducted at sonelgaz institution in medea for the financial information its system provides ; the same information wich is relied upon for financial decision-making and utilized by all parties under cenrtal accounting. The study arrived at several results and recommendations, among wich we state : the significant impact of the central accounting system on achieving a high level of quality in the presentation of financial statements, and to give a clear picture of the financial position of the enterprise and the financial statements of its users.

Keywords : central accounting system, accounting information system, accounting quality.

قائمة المحتويات:

إهداء	
شكر وتقدير	
الملخص	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: عموميات حول الأنظمة المحاسبية	
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار العام للمحاسبة	3
المطلب الأول: مفهوم المحاسبة ووظائفها	3
المطلب الثاني: مبادئ وفروض المحاسبة	6
المطلب الثالث: أهمية وأهداف المحاسبة	12
المبحث الثاني: ماهية النظام المحاسبي	14
المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي، الخصائص والاهداف	14
المطلب الثاني: عناصر النظام المحاسبي	17
المطلب الثالث: مشغلي ومستخدمي النظام المحاسبي	29
المبحث الثالث: أنواع الأنظمة المحاسبية	31
المطلب الأول: الطريقة الإيطالية والطريقة الامريكية	31
المطلب الثاني: الطريقة الفرنسية والإنكليزية	35
المطلب الثالث: النموذج المحاسبي الانجلوسكسوني والنموذج الفرنكفوني	39
خلاصة الفصل الأول	42

الفصل الثاني: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي	
تمهيد	27
المبحث الأول: مدخل إلى نظام المعلومات المحاسبي	28
المطلب الأول: مفاهيم حول نظام المعلومات المحاسبي	28
المطلب الثاني: مراحل تطور نظام المعلومات المحاسبي	34
المطلب الثالث: مكونات ومستلزمات نظام المعلومات المحاسبي	37
المبحث الثاني: وظائف نظام المعلومات المحاسبي وعلاقته بالمحيط	40
المطلب الأول: وظائف نظام المعلومات المحاسبي	40
المطلب الثاني: علاقة نظام المعلومات المحاسبي بالأنظمة الفرعية	43
المطلب الثالث: أمن نظام المعلومات المحاسبي	46
المبحث الثالث: جودة نظام المعلومات المحاسبي	48
المطلب الأول: مفهوم جودة نظام المعلومات المحاسبي وأهميتها	48
المطلب الثاني: الخصائص النوعية للبيانات والمعلومات المحاسبية	52
المطلب الثالث: أثر نظام المحاسبة المركزية على جودة نظام المعلومات المحاسبي	54
خلاصة الفصل الثاني	56
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية بمديرية توزيع الكهرباء والغاز بالمدية	
تمهيد	63
المبحث الأول: عرض عام للشركة محل الدراسة	64
المطلب الأول: عرض الشركة القابضة ومجمع سونلغاز	64

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمديرية	65
المطلب الثالث: شرح الهيكل التنظيمي للمديرية	67
المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة	72
المطلب الأول: شرح الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة	72
المطلب الثاني: برنامج المحاسبة الآلي HISAB	74
المطلب الثالث: كيفية استخدام البرنامج وطريقة الولوج	75
المبحث الثالث: دراسة أثر جودة نظام المعلومات المحاسبي على جودة نظام المعلومات المحاسبي	77
المطلب الأول: مراحل الدورة المحاسبية في مديرية توزيع الكهرباء والغاز بالمدية	77
المطلب الثاني: القوائم المالية	80
المطلب الثالث: أثر نظام الحاسبة المركزية على جودة نظام المعلومات المحاسبي	82
خلاصة الفصل الثالث	84
خاتمة عامة	87
قائمة المراجع والمصادر	91
الملاحق	101

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
جدول رقم 1	دفتر اليومية العامة	20
جدول رقم 2	دفتر الأستاذ العام	21
جدول رقم 3	ميزان المراجعة	22
جدول رقم 3	يوضح نماذج البدائل في النظم	36

قائمة الاشكال:

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
الشكل رقم1	دفتر الأستاذ في شكل حرف T	22
الشكل رقم2	أنواع القوائم المالية	28
الشكل رقم2	الدفاتر المستخدمة في الطريقة الايطالية	32
الشكل رقم3	الدفاتر المستخدمة في الطريقة الامريكية	34
الشكل رقم4	نموذج للطريقة الفرنسية	36
الشكل رقم5	نموذج للطريقة الإنجليزية	38
الشكل رقم6	مكونات نظام المعلومات المحاسبية وطريقة سير المعلومات	39
الشكل رقم7	الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بالمدية	66
الشكل رقم8	الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة	71
الشكل رقم9	واجهة برنامج HISAB	74
الشكل رقم10	الشكل المختصر	**79**

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
ملحق1	فاتورة الشراء	101
ملحق 2	اليومية العامة	102
ملحق 3	دفتر الأستاذ	103
ملحق 4	ميزان المراجعة قبل الجرد	104
ملحق 5	تسوية الحسابات	105
ملحق 6	ميزان المراجعة بعد الجرد	106
ملحق 7	قائمة الميزانية من جانب الأصول	107
ملحق 8	قائمة الميزانية من جانب الخصوم	108
ملحق 9	قائمة الدخل	109
ملحق 10	جدول التدفقات النقدية	110
ملحق 11	جدول التغيرات في رؤوس الأموال	111

المقدمة العامة

المقدمة:

تمهيد:

تعتمد فكرة المحاسبة المركزية على تجميع ومعالجة جميع البيانات المالية والمعلومات المحاسبية في مكان واحد واستخدام نظام مركزي لتخزين وإدارة هذه البيانات. وبتطور الأنشطة الاقتصادية تطورت معها الأنظمة المحاسبية المستخدمة، حيث تعد أداة حاسمة في إدارة المعلومات المحاسبية والمالية كما توفر هذه الأنظمة الأدوات والعمليات اللازمة لتسجيل وتحليل وتقديم التقارير المالية بشكل فعال ودقيق. بالإضافة الى ذلك فإن استخدام برامج المحاسبة الآلية يساهم في تسهيل وتحسين الإجراءات المحاسبية.

كما يعمل نظام المعلومات المحاسبي كجهاز استشعار يقوم بجمع البيانات المالية من جميع اقسام المنظمة مثل المبيعات والمشتريات والرواتب والمصروفات، ويعزز من أدائها المالي ويوفر الشفافية والدقة في التعامل مع البيانات وتوفير التقارير المالية السريعة والدقيقة والتي تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

الإشكالية:

وبناء على ما سبق ذكره يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

- ما هو أثر نظام المحاسبة المركزية على جودة نظام المعلومات المحاسبي؟

ومن التساؤل الرئيسي يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم الأنظمة المحاسبية وماهي أنواعها؟
- ماذا يقصد بنظام المعلومات المحاسبي وجودة نظام المعلومات المحاسبية؟

- ما مدى تأثير نظام المحاسبة المركزية على جودة نظام المعلومات المحاسبي في مديرية توزيع الكهرباء والغاز بولاية المدية؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة ومحاولة الإجابة على الأسئلة الفرعية السالف ذكرها يمكننا القول أن:

- **الفرضية الرئيسية:** إن أثر نظام المحاسبة المركزية على جودة نظام المعلومات المحاسبي يمكن أن يكون إيجابيا في عدة جوانب وأن يكون سليبا في جوانب أخرى
- **الفرضية الأولى:** تلعب الأنظمة المحاسبية دورا حيويا في إدارة المعلومات المالية والمحاسبية في المنظمات والشركات نتيجة تنوعها من ناحية الحجم والتعقيد.
- **الفرضية الثانية:** نظام المعلومات المحاسبي يعد أداة حاسمة في إدارة المعلومات المحاسبية والمالية في المنظمة، اما الجودة فتعد أمر بالغ الأهمية في تحسين فعالية العمليات المالية.
- **الفرضية الثالثة:** يمكن لنظام المحاسبة المركزية أن يؤثر بشكل كبير على المعلومات والبيانات المحاسبية في إعداد التقارير المالية واتخاذ القرارات.

1. أسباب اختيار الموضوع:

- التقيد بالتخصص.
- بيان أهمية نظام المحاسبة المركزية في المؤسسات.
- بيان أهمية الجودة المحاسبية في انتاج المعلومة المحاسبية الدقيقة والواضحة.

2. أهمية الدراسة:

تكمن في إبراز الدور الفعال الذي يلعبه نظام المحاسبة المركزية في التأثير على جودة نظام المعلومات المحاسبية في مديرية توزيع الكهرباء والغاز بولاية المدية.

3. أهداف الدراسة:

- تحديد أثر نظام المحاسبة المركزية على جودة نظام المعلومات المحاسبي، ويساهم في تحقيق الأهداف المسطرة لجميع الأطراف.

4. حدود الدراسة:

- **حدود مكانية:** حيث يتم اسقاط هذه الدراسة على مديرية توزيع الكهرباء والغاز بالمدية.
- **حدود زمانية:** تم إسقاط الجانب التطبيقي على مديرية توزيع الكهرباء والغاز بالمدية لمدة زمنية تقدر حوالي شهر (29 أفريل 2023 إلى غاية 25 ماي 2023).

5. منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والالمام بمختلف جوانب الموضوع محل الدراسة، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال التأصيل النظري للموضوع والقيام بدراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز بالمدية.

6. الصعوبات:

- ضيق الوقت.
- صعوبة الحصول على معلومات من طرف المديرية نظرا لخصوصيتها.

7. هيكل الدراسة:

الفصل الأول: حيث تم التطرق الى ثلاث مباحث من خلال أساسيات حول الأنظمة المحاسبية، وكذا الإطار الفكري للمحاسبة والنظام المحاسبي، كما تم التطرق فيه أيضا إلى أنواع الأنظمة المحاسبية.

الفصل الثاني: حيث تم التعرف فيه لثلاثة مباحث من خلال إبراز الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي في المبحث الأول، أساسيات حول نظام المعلومات المحاسبي في المبحث الثاني، بينما المبحث الثالث تم التطرق فيه عن جودة المعلومات المحاسبية.

الفصل الثالث: تم التطرق لدراسة مديرية توزيع الكهرباء والغاز بالمدية، والتطبيق عليها من خلال ثلاثة مباحث حيث تم في المبحث الأول تقديم بطاقة تعريفية عن الوكالة، فيما أنه في المبحث الثاني تمت متابعة مسار مسك المحاسبة في المديرية، وفي المبحث الثالث تناولنا أنواع القوائم المالية التي تصدرها الشركة.

وفي الأخير تم الخروج بخاتمة عامة، والتي تتضمن أهم النتائج التي تم التوصل إليها، وبناءا عليها تم وضع مجموعة من المقترحات، مع الإشارة إلى بعض الموضوعات المقترحة للدراسة (آفاق الدراسة).

الفصل الأول

عموميات حول الأنظمة المحاسبية

تمهيد:

حتى تتمكن أي المؤسسة من تحقيق أهدافها لا بد من وجود مجموعة من الأنظمة المتكاملة بحيث يتمم كل نظام آخر، ومن هذه الأنظمة نجد النظام المحاسبي الذي يعتبره الكثيرون العمود الفقري لتلك الأنظمة نظرا لأنه يربط بينها جميعا ويلخص نتائجها، حيث أنه يختلف من مشروع إلى آخر سواء أكان تجاريا أم صناعيا أم زراعيا، وحتى نوعه وحجمه، بحيث يتم إعداد أو اختيار النظام الذي يناسب المشروع الفردي خلافا للذي يتم وضعه في شركة تضامن أو مساهمة، وحتى حسب الفئة المستفيدة منه من داخل المؤسسة أو من خارجها.

المبحث الأول: الإطار العام للمحاسبة

تعد المحاسبة المادة الأساسية وأحد المكونات الرئيسية لأي تنظيم محاسبي سواء كان الهدف منه ربحي كالمؤسسات التجارية أو غير ربحي كالوحدات الحكومية.

المطلب الأول: مفهوم المحاسبة ووظائفها

لقد تطورت وظيفة المحاسبة واتسعت أهدافها بتطور النشاط الاقتصادي والتكنولوجي، وأنها لم تعد تسعى إلى إظهار نتائج الأعمال للأنشطة التجارية، بل اتسعت مهامها لتشمل تنظيم مجرى الأموال والتخطيط لها والرقابة عليها وصنع القرارات الإدارية لاختيار البديل الأمثل.

1.تعريف المحاسبة:

لقد تطور تعريف المحاسبة عبر الزمن بسبب تطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وتطور وظائفها وأهدافها، وتعدد واتساع الفئات المستفيدة منها، ومنه نورد بعض التعريفات:

" المحاسبة فن تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والاحداث المالية بوحدة نقدية ثم تفسير النتائج فيما بعد."[1]

[1] Accounting Research and Terminology bulletin (New York: **American institute of certified public Accountants**, 1961) Accounting Terminology No. 1. Pg, 09.

وقد وضع مجلس المبادئ المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية تعريفا آخر للمحاسبة على أنها "نشاط خدمي، وظيفتها تقديم معلومات كمية ذات طبيعة مالية عن مؤسسة محدودة والتي يفترض أن تكون مفيدة، لمساعدة الأطراف ذوي العلاقة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة من بين البدائل المتاحة[1]."

" –المحاسبة هي نظام للمعلومات يهتم بتحديد وقياس وتوصيل معلومات كمية عن الوحدة الاقتصادية، يمكن استخدامها في عملية التقييم، واتخاذ القرارات بواسطة من يستخدمون هذه المعلومة".[2]

–"المحاسبة نظام يحقق مسك، تخزين، معالجة، وتفسير الأحداث التي تقع في المؤسسة ثم إيصالها في شكل معلومات مفيدة، ومطابقة لاحتياجات مختلف المستخدمين المعنيين، بهدف الوصول إلى الإدارة الفعالة[3] "؛

تجدر الإشارة هنا على أن المحاسبة أشمل من مسك الدفاتر الذي لا يتعدى كونه عملية تسجيل للأحداث المالية داخل المؤسسة ضمن طريقة ثابته وفقا لأصول المحاسبة، فالمحاسبة تشمل كل من الجانب النظري والتطبيقي، وهي المرجع والأساس الذي تعتمد عليه عملية مسك الدفاتر.[4]

2. وظائف المحاسبة:

[1] حيدر محمد علي بن عطا، **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة**، دار الحامد للنشر، عمان، 2000، ص25.

[2] خليل الديلمي وآخرون، **مبادئ المحاسبة المالية**، الجزء الأول، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2005، ص11.

[3] Pierre lassegue**, gestion de l'entreprise ET comptabilité**, édition Dalloz, Paris, 1996, p: 18.

[4] Gapron. M, **la comptabilité en perspective**, édition la découverts, Paris, 1993, p: 03.

بالاعتماد على التعاريف السابقة والمختلفة للمحاسبة يمكن أن نلخص الوظائف الأساسية للمحاسبة فيما يلي:

أولا. وظيفة التحديد: يتم تنفيذ هذه الوظيفة عن طريق انتقاء العمليات المالية حسب أهميتها وتأثيرها على القوائم المالية للمؤسسة، حيث يتم استبعاد العمليات الأخرى غير المؤثرة[1]،

فالخطوط الأولى في المحاسبة هي أن نحدد أو نختار الأشياء أو النشاطات التي يعتقد أنها ملائمة للمستخدمين.[2]

ثانيا. وظيفة القياس: يتم تنفيذ هذه الوظيفة من خلال الأداء المحاسبي لخطوات الدورة المحاسبية بداية من تسجيل العمليات المالية بدفتر اليومية مرورا برحيل هذه العمليات من اليومية إلى دفر الأستاذ، وانتهاء بالتلخيص في ميزان المراجعة[3]،

ثالثا. وظيفة الاتصال: يتم تنفيذ هذه الوظيفة من خلال إعداد القوائم المالية التي تمثل مخرجات النظام المحاسبي، ثم توصيلها للأطراف المستفيدة.

---

[1] رضوان حلوة حنان، **مدخل النظرية المحاسبية، الاطار الفكري _التطبيقات العملية_**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص13.

[2] بلقاوي أحمد الرياحي، **النظرية المحاسبية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 90.

[3] درويش محمد سيد، **مبادئ المحاسبة المالية–الأصول العلمية والعملية–**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص22.

المطلب الثاني: مبادئ وفروض المحاسبة

تعتبر المبادئ العلمية مرحلة نضوج فكري قد لا تكون متوفرة في كثير من حقول المعرفة وبصفة خاصة في مجال العلوم الاجتماعية.

1.المبادئ المحاسبية:

وعلى الرغم من تضمن المحاسبة لهذه المبادئ إلا أنه لا يوجد اتفاق بين المحاسبين الأكاديميين والمهنيين على عددها ومضامينها.[1]

أولا. مبدأ التكلفة التاريخية: استنادا إلى هذا المبدأ فإن تكلفة الحيازة أو التكلفة التاريخية تمثل أساس تقويم ملائم لأغراض الاعراف بحيازة كافة السلع والخدمات بما فيها الحصول على رأس المال، بمعنى آخر أن أي بند سيتم تقويمه على أساس سعر التبادل في تاريخ الحيازة، ويتم تثبيته في الكشوف المالية بتلك القيمة[2]، ويحبذ مستخدمو ومعدوا القوائم استخدام مبدأ التكلفة التاريخية كأساس لقياس عناصر القوائم المالية.

ثانيا. مبدأ الحيطة والحذر :يفرض هذا المبدأ على المحاسب أن يسلك موقفا متشائما عموما عندما يقوم باختيار الطرق المحاسبية لأغراض الإبلاغ المالي، بحيث يفرض هذا المبدأ الإبلاغ عن القيم الأقل للموجودات والإيرادات والقيم الأعلى للالتزامات والمصاريف، حيث يتم الاعراف بالنفقات والخسائر والالتزامات في التقارير حتى وإن

[1] الشيرازي عباس، **نظرية المحاسبة**، دار السلاسل للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 1999، ص 123.

[2] بلقاوي احمد الرياحي، مرجع سابق، ص 329.

كانت محتملة الحدوث، ولا يتم الاعراف بالإيرادات والأرباح إلا إذا تحققت فعلا، ويكفي استعماله كدليل ارشادي في الظروف غير الاعتيادية أو كقاعدة عامة.[1]

ثالثا. مبدأ مقابلة الإيراد بالمصروف: يشتق هذا المبدأ من فرض الدورة المحاسبية، والذي يقتضي قياس نتيجة نشاط الاقتصادي للمؤسسة خلال فترات زمنية قصيرة دورية ومنظمة، وتقديم قائمة الدخل إلى مستخدمي البيانات المحاسبية داخل وخارج المؤسسة، لذلك نلاحظ أن تطبيق مبدأ مقابلة النفقات بالإيرادات يتطلب تحديد النفقات والإيرادات المتعلقة بالدورة ذاتها.[2]

رابعا. مبدأ الأهمية النسبية: ينص هذا المبدأ على إعطاء درجة أكبر من الاهتمام العناية بالنسبة للعناصر التي تتضمنها القوائم المالية والتي تشكل أهمية أكبر مقارنة بغيرها من البنود، أي التركيز على ضرورة الإفصاح عن الأحداث التي لها تأثيرات اقتصادية جوهرية، والتي تؤثر على الحكم الشخصي لقارئ القوائم المالية وعملية اتخاذه القرار، وترتبط الأهمية بحجم العنصر ونوعه، ومدى تأثيره على قرارات المستفيدين من البيانات والمعلومات المحاسبية[3] .

---

[1] بلقاوي أحمد الرياحي، المرجع السابق، ص ص 345_344.

[2] بالرقي تيجاني، **دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 2005، ص45.

[3] بلقاوي احمد الرياحي، مرجع سابق، ص 347.

خامسا. مبدأ الإفصاح التام: يتطلب هذا المبدأ أن يتم إعداد الكشوف المالية بحيث تصور بشكل دقيق الأحداث الاقتصادية التي أثرت على المؤسسة في الفترة السابقة، وأن تقدم القوائم المالية معلومات كافية وواضحة وغير مضللة، فمبدأ الإفصاح يعني ضمنيا، أنه لم يتم حذف أو إخفاء أي معلومة تكون مهمة بالنسبة للمستثمر.

سادسا. مبدأ الثبات في اتباع النسق: ينص هذا المبدأ على ضرورة استمرار المؤسسة الاقتصادية في تطبيق نفس المبادئ والطرق المحاسبية، خلال الفترات المحاسبية المتعاقبة، وأي تغير أو تعديل في هذه المبادئ والطرق من فترة إلى أخرى يجعل المعلومات المالية مظللة، وعلى هذا فإن أي رغبة من المؤسسة في التغيير أو التعديل، يستلزم من المؤسسة الإفصاح عن هذا التغيير أو التعديل وعن أسبابه أو انعكاساته على الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي[1].

سابعا. مبدأ الموضوعية: إن الموضوعية هي فرض ومبدأ في آن واحد، وإن اعطيت لكل منهما تسميات مختلفة، فالبعض يعتبرون الموضوعية فرضا يشتقون منه قابلية التحقق، مع أن المضمون واحد[2]؛

وينص هذا المبدأ على ضرورة إثبات العمليات المالية بناء على أدلة موضوعية، من خلال استعمال وسائل رقابية تساعد المحاسب في تخفيض درجة عدم الدقة في

---

[1] عاطف الاخرس، ايمان الهنيني، **مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها**، مبادئ المحاسبة المالية وتطبيقاتها، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2000. ص 19.

[2] رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009. ص433.

عمليات الملاحظة والقياس، وتتمثل هذه الوسائل عادة في المستندات، كما يقضي هذا المبدأ بضرورة أن تكون البيانات والمعلومات المالية المقدمة للفئات المختلفة سليمة وقائمة على أساس موضوعي بعيدا عن الأحكام والآراء الشخصية لمن يقوم بإعدادها أو تحليلها[1].

ثامنا. مبدأ الاعتراف بالإيراد: تتعرض أصول المؤسسة للزيادة نتيجة عدة عوامل ويتم الاعتراف بالإيراد، عند استلام الثمن أو عند نقطة البيع أو عند الإنتاج، كما يجب أن يتحقق شرطان للاعتراف بالإيراد هما[2]:

- أن يكون الإيراد قد تحقق أو قابل للتحقق؛
- اكتمال عملية اكتساب الإيراد.

تاسعا. مبدأ القياس الكمي: يشتق هذا المبدأ من فرض التوازن المحاسبي الذي يقتضي التعبير عن الأحداث والمعلومات الاقتصادية دون الاعتماد على العبارات الوصفية الإنشائية الناتجة عن الأحداث غير الرقمية، ذلك لأن الأحداث غير الرقمية لا تصلح للإدخال في نظام القيد المزدوج، وتأمين التوازن المحاسبي. [3]

2. الفروض المحاسبية:

[1] بالرقي تيجاني، مرجع سابق، ص 45.

[2] بني عطا حيدر، **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة**، مرجع سابق، ص 52.

[3] رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي**، مرجع سابق، ص 455.

من خلال الدراسات التي تعني بالفكر المحاسبي فإن الفروض المحاسبية تشكل نقطة البداية حسب المنهج الاستقرائي، ذلك بهدف التوصل إلى نتائج عملية بعد إجراء الاختبارات للفروض والتحقق من صحتها، والعمل على تعميم النتائج، وصياغتها على شكل مبادئ[1] ، ويمكن تعريف الفروض المحاسبية على أنها" مجموعة من الفرضيات المتعارف عليها بين المحاسبين والمعتمدة كأساس لفهم البيانات المالية والحسابات الختامية، ويمكن تغييرها تبعا للمتغيرات التي تتأثر بها النظم المحاسبية[2] "، وتكمن أهمية الفروض المحاسبية في كونها أساسا لفهم المعلومات والتقارير المالية، ويمكن أن نشرح بإيجاز مفهوم هذه الفروض:

أولا. فرض الوحدة المحاسبية: من خلال هذا الفرض يتم فصل الوحدة المحاسبية عن ملاكها، فتصبح لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية ملاكها، وتصبح لها ذمة مالية مستقلة عن ذمة ملاكها[3]؛

ثانيا. فرض الاستمرارية: يقصد بهذا الفرض، أن المؤسسة الاقتصادية لها عمر اقتصادي مستقل عن عمر أصحابها، فالمؤسسة مستمرة في حياتها إلى ما لا نهاية ما لم تظهر قرينة موضوعية تشير إلى خلاف ذلك، ومن أمثلة القرائن التي تناقض فرض

---

[1] النقيب كمال عبد العزيز، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص166.

[2] عاطف الاخرس وايمان الهنيني، **مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها**، مرجع سابق، ص 15.

*انظر في ذلك: احمد رياحي بلقاوي، **النظرية المحاسبية**، مرجع سابق، ص318 _323، وانظر كذلك: حيدر محمد علي بني عطا، **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة**، مرجع سابق، ص: 49_51.

[3] محمد سيد درويش عبد الناصر، **مبادئ المحاسبة المالية، الأصول العملية والعلمية**، مرجع سابق، ص: 27.

الاستمرارية، تصفية المؤسسة أو إعادة تنظيمها أو إفلاسها، ويعتبر فرض الاستمرارية حجر الزاوية الذي تعد بموجبه القوائم المالية الختامية للمؤسسة.[1]

ثالثا. فرض الدورية :يقوم هذا الفرض، على إمكانية تقسيم عمر المؤسسة إلى عدة فترات مالية[2]، ويرتبط هذا الفرض بالضوابط التي يعمل خلالها المحاسب، كما أن إعداد التقارير المالية بصورة دورية منتظمة يجعلها قابلة للمقارنة والتنبؤ، كما يساعد هذا الفرض في تحقيق خاصية الملائمة، فهو يسمح بتقديم المعلومات بالسرعة الكافية مما يجعلها مفيدة في اتخاذ القرار[3]؛

رابعا. فرض وحدة القياس: إن الوحدات النقدية تعطي قيمة للبيانات، نستطيع عند استخدامها تقييم الأصول، وتعبر الوحدات النقدية عن الموارد الاقتصادية والتغيرات التي تحدث عليها بصورة عددية، حيث أنها تعطي للبيانات المعبر عنها بوحدات نقدية أساسا مفيدا لمستخدمي البيانات المحاسبية، بهدف اتخاذ القرارات الملائمة وتحديد الربح، كما يبنى هذا الفرض على إفراض أساسي وهو ثبات وحدة النقد.

خامسا. فرض التوازن المحاسبي: لقد ارتبط هذا الفرض بظهور محاسبة القيد المزدوج في القرنيين، 02 و05 ويتحقق التوازن المحاسبي بتوازن ميزان المراجعة وتوازن الميزانية

---

[1] خالد راغب الخطيب، **أصول المحاسبة**، دار المستقبل للنشر، عمان، الأردن، 1998، ص18.

[2] حيدر محمد علي بن عطا، **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة**، مرجع سابق، ص: 51.

[3] رضوان حلوة حنان، **مبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، غثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 28.

العامة[1]، حيث ينطلق هذا الفرض من مسلمة بديهية مفادها أن كل عملية لها طرفان يتضمن كل منهما حساب أو أكثر، ويشرط لصحة العمل المحاسبي أن تتساوى القيم في كلا الطرفين، ويستمر الأساس خلال كافة مراحل الدورة المحاسبية انطلاقا من دفتر اليومية، ومرورا بدفتر الأستاذ فميزان المراجعة وانتهاء بالقوائم المالية.[2]

المطلب الثالث: أهمية واهداف المحاسبة

تهدف أية مؤسسة في كل الأنشطة لمعرفة نتائج الأعمال من ربح أو خسارة، ومدى تحقيقها للهدف في نهاية كل فترة من الزمن بغية الاستمرار في نشاطها أو تركه، إضافة إلى معرفة ممتلكاتها والتزاماتها، ولا يتحقق ذلك إلا بوجود نظام محاسبي، وتتمثل أهمية هذا النظام فيما يلي:

أولا. أهمية المحاسبة:

- إظهار نتائج النشاط من ربح أو خسارة: ذلك أن الهدف الأساسي لأي مؤسسة معرفة ربح أو خسارة مشروعها، لذا يتوجب عليها التقيد بالدفاتر والسجلات وأن تكون منظمة ومبوبة تبين كل الإيرادات والمصاريف، وبذلك يمكن معرفة الربح أو الخسارة في أي وقت؛

[1] دونالد كيسو، جيري ويجانت، **المحاسبة المتوسطة**، الطبعة الثانية، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، السعودية، 1990، ص 77.

[2] النقيب كمال عبد العزيز، **مقدمة في النظرية المحاسبية**، مرجع سابق، ص 193.

- بيان المركز المالي: لكل مؤسسة موجودات (ممتلكات) مثل الصندوق، أثاث، اراضي، وهذه الموجودات قد تشترى بأموال التاجر نفسه أو قد يلجأ إلى وسائل أخرى من خلال:
  - شراء جزء من الموجودات عن طريق اقتراض مبلغ معين؛
  - شراء الموجودات الإضافية بدين على الحساب[1].

ثانيا: أهداف المحاسبة:

قبل أن نذكر أهداف المحاسبة، يجب أن نشير إلى أنه يوجد من الباحثين* من يعتبر الوظائف هي نفسها الأهداف، وهذا لا يصح، وذلك بناءا على الفوارق الموجودة بين كل منهما. [2]وعليه يمكن تلخيص أهداف المحاسبة في النقاط التالية:[3]

-توفير معلومة ذات فائدة لقرارات الاستثمار والائتمان؛

-توفير معلومات مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المتوقعة؛

-توفير معلومات عن موارد المؤسسة والمطلوبات الناجمة عن هذه الموارد والتغيرات في كل منها.

---

[1] يوحنا آدم، صالح رزق، مبادئ المحاسبة، دار حامد للنشر والتوزيع، 2000، ص 22.

[2] وصفي أبو المكارم، **دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص 26.

[3] محمد سيد درويش عبد الناصر، مرجع سابق، ص 22.

المبحث الثاني: ماهية النظام المحاسبي

رغم تعدد الأنظمة المحاسبية واختلافها من مؤسسة لأخرى، إلا أن هناك مجموعة من التعاريف التي خصت النظام المحاسبي.

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي وخصائصه

يعد النظام المحاسبي أساس فعالية كل الأنظمة الأخرى، فهو أساس ومصدر جميع المعلومات داخل المؤسسة، وفيما يلي تعريفه وأهم خصائصه.

أولا. تعريف النظام المحاسبي:

هناك عدة تعاريف للنظام المحاسبي، فمنهم من يعرفه على أنه "مجموعة من الإجراءات والإرشادات والخطط والقواعد الرقابية التي يتم على أساسها المعالجات المستندية والدفترية للعمليات التجارية ذات الأثر المالي[1] "

وهناك من يعرفه على أنه " الإطار العام الذي يحدد كيفية القيام بالأعمال المحاسبية مشتملا على تحليل وتسجيل وتبويب وتصنيف العمليات، وتصميم المستندات المؤيدة للعمليات والدفاتر التي تسجل بها العمليات، وتحديد الاجراءات المتبعة في جمع المعلومات المالية في المؤسسة[2]."

---

[1] حمزة بشير أبو عاصي، **مبادئ المحاسبة**، ج1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 33.

[2] مصطفى يوسف كافي وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، الأصول العلمية والعملية، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 31.

وقد عرفه اتحاد المحاسبين الدولي على أنه" سلسلة المهمات التي تعالج بموجبها المعاملات كوسيلة لحفظ السجلات المالية، ومثل هذا النظام لا بد أن يشمل الاعتراف بالمعاملات واحتسابها وتصنيفها وترحيلها وتلخيصها والتقرير عنها."[1]

ويمكن أن يكون هذا النظام إما بشكل اعتيادي مرئي ملموس كما هو الحال في النظام المحاسبي الذي يعتمد على الأساس اليدوي، ، أو بشكل إلكتروني غير مرئي وغير ملموس كما هو الحال في النظام المحاسبي الالكتروني باستخدام الحاسوب في إدخال البيانات وتشغيلها ومن ثم التقرير عنها بشكل دوري بهدف اجراء المراجعة والمتابعة المحاسبية.[2]

ثانيا. خصائص النظام المحاسبي :

رغم تعدد الأنظمة المحاسبية واختلافها من مؤسسة إلى أخرى، إلا أن هناك مجموعة من الخصائص التي يجب توفرها في أي نظام محاسبي، وهي: [3]

- أن يتصف النظام المحاسبي بقدرته على توفير المعلومات اللازمة، وبالسرعة المطلوبة وبالدقة في تنفيذ العمليات الحسابية لتوصيلها للمستفيدين منها في الوقت المناسب؛

---

[1] خليل محمود الرفاعي، **أساسيات المحاسبة المالية**، ج1، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص39.

[2] هادي رضا الصفار، **مبادئ المحاسبة المالية**، ج1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 85.

[3] رضوان محمد العناتي، **مبادئ المحاسبة المالية وتطبيقاتها**، ج1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 53.

- المرونة: بما أن المؤسسة عبارة عن نظام مفتوح فهي تؤثر وتتأثر بالبيئة المحيطة بها، الأمر الذي يستدعي إحداث بعض التغيرات والتعديلات، ومن ثم قابلية هذا النظام للتطوير والملائمة؛
- توفير النظام المحاسبي لمجموعة منتظمة من الدفاتر والسجلات المحاسبية وبأقل تكلفة ممكنة (تناسب تكاليف النظام مع الفائدة المتوقعة منه)؛
- أن يشتمل النظام المحاسبي على مجموعة من تعليمات الضبط الداخلي والرقابة عليها.

ثالثا. أهداف النظام المحاسبي:

تتمثل أهم أهداف النظام المحاسبي في العناصر التالية:[1]

- تسجيل العمليات المحاسبية التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية من خلال المستندات المؤيدة لها؛
- تصنيف وتبويب العمليات المحاسبية؛
- استخراج نتائج أعمال الوحدة الاقتصادية من ربح أو خسارة في نهاية كل فترة زمنية معينة.
- تقديم المعلومات اللازمة للإدارة في الوقت المناسب.

[1] رضوان محمد العناتي، مرجع سابق، ص 54.

المطلب الثاني :عناصر النظام المحاسبي

يتكون النظام المحاسبي من مجموعة من العناصر الأساسية التي تشكل أجزاء النظام، والتي تتمثل فيما يلي:

أولا. المجموعة المستندية (أو الوثائق التبريرية):

تعريف المستند:

يعرف المستند على أنه" وثيقة أو مذكرة مكتوبة تستخدم لتعزيز العمليات المالية وبالتالي تثبت صحة السجلات والدفاتر"، من خلال هذا التعريف نجد أن المستندات تشتمل على وثائق ودلائل تتضمن تفاصيل العمليات والفعاليات التي تنجزها المؤسسة وكانت طرفا فيها، كما أنها تعزز وتؤكد وقوع الحدث كي يمكن إثباتها في النظام المحاسبي، ويتمثل الهدف الأساسي لهذه المستندات في اعتبارها أوراق ثبوتية ودلائل قانونية على صحة العمليات المالية، إضافة إلى مساعدتها على تحقيق الرقابة الفعالة على عمليات المؤسسة[1].

وهناك عدة أنواع من المستندات يتم تقسيمها طبقا لأسس التبويب المعتمدة منها:

الأساس الأول: طبقا لجهة إصدار المستندات تنقسم إلى:[2]

[1] رضوان محمد العناتي، مرجع سابق، ص 50.

[2] مصطفى يوسف كافي وآخرون، **مبادئ المحاسبة المالية، الأصول العلمية والعملية**، مرجع سابق، ص ص 31_32.

- **المستندات الداخلية:** وهي مجموعة المستندات التي تعد داخل المؤسسة في أحد أقسامها، مثل فواتير البيع، أوامر الصرف والدفع، الإشعارات والإيصالات، مذكرات تسليم المواد؛

- **المستندات الخارجية:** وهي المستندات التي تعد خارج الوحدة المحاسبية وترد إليها كإثبات لوقوع عمليات مالية مع الغير، وتتمثل في فواتير الشراء والكمبيالات والشيكات والإشعارات والإيصالات، وتعتبر المستندات الخارجية أقوى دليل من المستندات الداخلية.

الأساس الثاني: طبقا لمحتوى المستندات تنقسم إلى:[1]

- **مستندات ذات محتوى كمي:** وهي تلك المستندات التي تحتوي على بيانات كمية فقط، تتعلق بالوحدات سواء المنتجة أو المشتراة أو المباعة أو عدد ساعات العمل وغيرها؛
- **مستندات ذات محتوى قيمي:** وهي تلك المستندات التي تتضمن بيانات مقاسة بوحدة النقد كقيم، دون إدراج الكميات التي تقابلها، ومثال على ذلك كشف مرتبات العاملين؛
- **مستندات ذات محتوى قيمي وكمي** :وهذه المستندات الأكثر شيوعا كونها تتضمن بيانات كمية وما يقابلها من قيم نقدية، مثل فواتير الشراء والبيع ومستندات الاستلام والصادر من المخزون.

[1] كمال عبد العزيز النقيب، **المدخل المعاصر الى علم المحاسبة المالية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 95.

ويقوم النظام المحاسبي بعد استلامه لهذه المستندات بإصداره مستندات محاسبية، تعد الأساس في إجراء وإثبات القيد المحاسبي، وبصورة عامة هناك ثلاث أنواع من مستندات القيد المحاسبي.

ثانيا. الدفاتر المحاسبية:

تعد الدفاتر المحاسبية مرحلة من مراحل التسجيل المحاسبي، الذي يتم هو أيضا وفقا لنظريات سيتم تناولها في هذا العنوان.

1.دفتر اليومية العامة: وهو سجل يثبت العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة، أولا بأول استنادا لنظام القيد المزدوج، وحسب تسلسل تاريخ حدوثها، ويكون هذا السجل إما دفترا إذا كان النظام المحاسبي نظاما يدويا، أو شريطا ممغنطا أو أسطوانة إذا كان النظام المحاسبي نظاما آليا، وهناك مجموعة من الشروط الواجب توفرها عند التسجيل في دفتر اليومية متمثلة فيما يلي:[1]

- أن تسجل في هذا الدفتر جميع العمليات المالية الخاصة بالمؤسسة؛

- أن يتم التسجيل بهذا الدفتر أولا بأول حسب تواريخ حدوث العمليات المالية؛

- أن لا يترك فراغات أو أسطر بين أطراف القيد الواحد من ناحية، وكذلك بين كل قيد والذي يليه؛

- عدم الشطب أو المسح إذا حدث خطأ، بل يجب تصحيحه بالطريقة السليمة محاسبيا؛

[1] محمد سامي رضا، **أساسيات المحاسبة**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص 162.

– أن ترقم صفحات دفتر اليومية بأرقام مسلسلة وتوثق صفحاته من السجل التجاري.

والشكل التالي يوضح صفحة من دفتر اليومية العامة:

الجدول (01): دفتر اليومية العامة

التاريخ	رقم صفحة الاستاذ	نوع المستند	رقم القيد	اسم الحساب والبيان	المبلغ بالدينار	
					دائن	مدين

المرجع: هادي رضا الصفار، مبادئ المحاسبة المالية، ج1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص93.

إن مجاميع مبالغ الصفحات المدينة والصفحات الدائنة يجب أن تتطابق في نهاية كل صفحة، كما أن كل قيد يجب أن يخصص له رقم متسلسل للدلالة عليه بالإضافة إلى تاريخ حدوثه، ويعد دفتر اليومية من الوثائق القانونية، التي ينص عليها القانون التجاري[1]، وتظهر أهميته في النقاط التالية[2]:

- بيان التفاصيل الكاملة للعمليات المالية في قيد واحد؛
- سهولة الرجوع إليه لأن التسجيل في اليومية العامة يعتمد على التسلسل التاريخي؛
- التسجيل في اليومية العامة يساعد على منع وقوع الأخطاء.

2. **دفاتر اليومية المساعدة:** يستخدم هذا النوع من الدفاتر لغرض اختصار العمل المحاسبي وتقليل القيود المحاسبية التي تتضخم وتتزايد في المؤسسات الكبيرة،

[1] هادي رضا الصفار، مبادئ المحاسبة المالية، مرجع سابق، ص 93.

[2] سليمان مصطفى الدلاهمة، **مبادئ وأساسيات علم المحاسبة**، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 35.

وبموجب هذه الطريقة فإنه يكون إثبات القيود اليومية ذات الطبيعة المتكررة، ثم تجميعها وإثباتها بقيود إجمالية في دفتر اليومية العامة، ليتسنى بعدها ترحيلها إلى دفاتر الأستاذ المساعدة ذات العلاقة.[1]

2. دفتر الأستاذ العام

يشمل هذا الدفتر مجموعة الحسابات التي يحتفظ بها النظام المحاسبي والتي سبق تسجيلها في دفتر اليومية، لغرض تجميع البيانات المالية وتبويبها، وهذه المهمة تشكل جزءا أساسيا في أي عملية ضمن هذا النظام[2]، والشكل التالي يوضح صفحة من دفتر الأستاذ:

الجدول رقم (02): دفتر الأستاذ العام

التاريخ	صفحة اليومية	رقم المستند	البيان	الرصيد	المبلغ بالدينار	
					دائن	مدين

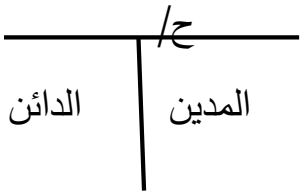
المرجع: سليمان مصطفى الدلاهمة، مبادئ وأساسيات علم المحاسبة، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان،2007، ص 36.

[1] هادي رضا الصفار، مرجع سابق، ص ص137-145.

[2] سليمان مصطفى الدلاهمة، مرجع سابق، ص 36.

كما يمكن عرض حسابات الأستاذ بشكل ملخص كحرفT ، وبيان تأثير العمليات المالية على الحساب في جانبيه المدين والدائن، كما هو موضح في الشكل:

الشكل رقم(01): دفتر الأستاذ في شكل T



3. **ميزان المراجعة:** ويتم إعداد كشف ميزان المراجعة بعد الانتهاء من إعداد جميع الحسابات في نهاية الفترة من اسمية وحقيقية، والتأكد من توازن حسابات النظام المحاسبي والتمهيد لإعداد الميزانية الختامية[1]، وفيما يلي مخطط كشف ميزان المراجعة:

الجدول رقم(03): ميزان المراجعة

الحسابات	المبلغ بالدينار	
	دائن	مدين

المرجع: هادي رضا الصفار، مبادئ المحاسبة المالية، ج1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، 97.

ثالثا. نظريات القيد المحاسبي:

[1] حمزة بشير أبو عاصي، مبادئ المحاسبة، مرجع سابق، ص 96.

يتم تسجيل العمليات المالية في الدفاتر المحاسبية وفقا لأسلوب القيد المحاسبي، وتشمل نظريتين هما:

1. نظرية القيد المفرد:

تقوم هذه النظرية على افتراض عدم وجود شخصية معنوية مستقلة للمؤسسة عن مالكيها، أي أن المؤسسة ومالكها واحدا لا ينفصلان، وبهذا يتم فيه تسجيل طرف واحد فقط من العملية المالية وهو الغير ولا يظهر وفق هذه النظرية المؤسسة أو مالكها كطرف في العملية المالية، وتشمل تسجيل العمليات المالية التي تترك اثرا على الغير (كعمليات البيع والشراء الآجلة)، أما العمليات التي لا تترك أثرا على الغير، كعمليات البيع والشراء النقدي فلا تسجل يكتفي برقابته الشخصية على النقدية[1].

2. نظرية القيد المزدوج:

في ظل هذا النظام فإنه يتم تحديد طرفي كل عملية تجارية حتى يمكن قيدها في السجلات، لأن هذا النظام يعتمد على مبدأ الثنائية في إنجاز الأنشطة الاقتصادية بإظهار الطرفين في الدفاتر عند إجراء القيد المحاسبي، إذ يكون الطرف الأول هو المؤسسة والطرف الثاني هو جهة لها علاقة وثيقة ومباشرة بالمؤسسة، ويتضمن هذا النظام نوعين من القيود البسيطة وهي التي تتكون من حسابين فقط أحدهما مدين والآخر دائن، والقيود المركبة هي التي يكون أحد جانبي القيد أو كلاهما يتضمن أكثر من

[1] هادي رضا الصفار، مبادئ المحاسبة المالية، مرجع سابق، ص 64.

حساب منفرد واحد، ويشير إلى عبارة المذكورين للإشارة إلى أن هناك أكثر من حساب واحد في هذا الجانب.

رابعا. القوائم المحاسبية:

تتضمن التقارير والكشوفات والقوائم المالية التي يتم إعدادها من قبل النظام المحاسبي، لغرض إظهار نتائج الأعمال خلال الفترة المالية وحقوق المالكين وتصوير الوضع المالي للمؤسسة في نهاية الفترة المالية، وتشمل أربع قوائم رئيسية:

1. قائمة المركز المالي(الميزانية):

وهي قائمة تبين المركز المالي للمؤسسة في تاريخ معين، تبين ممتلكاتها من جهة وما عليها من الالتزامات من جهة أخرى خلال فترة مالية معينة[1]، وأن الحسابات الحقيقية التي تظهرها هذه القائمة تصنف إلى أصول قصيرة الأجل ومطلوبات قصيرة الأجل، إذا كانت هذه الحسابات تتعلق بفترة قصيرة أقل من سنة مالية، أو أصول ثابتة ومطلوبات طويلة الأجل إذا كانت ذات طبيعة تمتد لأكثر من سنة مالية، ويجب على الميزانية أن تكون متوازنة بجانبيها الأصول والخصوم[2].

2. جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل):

[1] حسام الدين مصطفى الخداش واخرون، **أصول المحاسبة المالية**، ط8، ج1، دار المسيرة، عمان، 2012. ص 327.

[2] هادي رضا الصفار، مرجع سابق، ص 102.

إن العناصر التي تم التطرق إليها في قائمة المركز المالي لا تمثل كل المعلومات المطلوبة من مستخدمي القوائم المالية رغم أهميتها، لذا يجب أن تعرض من جهة أخرى في جدول حسابات النتائج تعرض قائمة الدخل نتائج أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة عن فترة مالية محددة، وتتكون هذه القائمة من أربع عناصر أساسية تتمثل فيما يلي:[1]

- **الدخل:** وهو الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية في شكل تدفقات داخلة للأصول أو تعزيزات لها أو في شكل انخفاض في الالتزامات، والتي يترتب عليها زيادة في حقوق الملكية ماعدا تلك المتعلقة بمساهمات أصحاب المؤسسة؛
- **المكاسب:** تزيد المكاسب في أصول المؤسسة من خلال النشاطات المربحة المباشرة، في شكل نقدية أو آجلة، وحتى في شكل موجودات غير متداولة؛
- **المصروفات:** وهي انخفاض في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية المتخذة في شكل تدفقات خارجية، أو استنفاذ للأصول أو نشوء التزامات قد تؤدي إلى انخفاض في حقوق الملكية، ماعدا تلك المتعلقة بالتوزيعات على أصحاب المؤسسة؛
- **الخسائر:** هي انخفاض في حقوق الملكية لصافي الربح نتيجة صفقات طارئة أو عرضية للوحدة، باستثناء تلك الناتجة عن مصروفات أو توزيعات عن الملاك، وتمثل انخفاض في المنافع الاقتصادية.

[1] محمد أبو ناصر، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية**، ط3، وائل للنشر، عمان، 2017، ص ص44-56.

3. قائمة التدفقات النقدية(جدول تدفقات الخزينة): تبين هذه القائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، والتي يتم تصنيفها وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 كما يلي:[1]

1.3. الأنشطة التشغيلية: وهي النشاطات الرئيسية لتوليد الايرادات في المؤسسة، وكذا باقي الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، ومن أمثلة هذه الأنشطة :المتحصلات النقدية من بيع سلع وخدمات، المتحصلات النقدية من منح الحقوق والرسوم والعمولات، المدفوعات النقدية لشراء سلع وخدمات؛

2.3. الأنشطة الاستثمارية: تتمثل في الأنشطة المتعلقة بالحصول على الأصول الطويلة الأجل، أو التخلص منها بالإضافة إلى الاستثمارات الأخرى التي لا تعتبر نقدية.

3.3. الأنشطة التمويلية :هي النشاطات التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية راس المال وعمليات الاقتراض التي تقوم بها المؤسسة.

4. قائمة التغير في حقوق المساهمين (جدول تغيرات الأموال الخاصة): يجب على المؤسسة عرض قائمة التغيرات في حقوق الملكية بحيث تظهر هذه القائمة:

– إجمالي الدخل الشامل للفترة مبينا بشكل منفصل المبالغ المنسوبة إلى مالكي المؤسسة والأخرى لحقوق الملكية؛

– الأثر الرجعي للسياسات المحاسبية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 08 ؛

– تسوية مبالغ البنود الواردة ضمن حقوق الملكية بين القيمة المسجلة في بداية ونهاية الفترة المالية.

[1] محمد أبو ناصر، جمعة حميدات، المرجع السابق، ص ص44_56.

5. **الملاحق (ايضاحات القوائم المالية)**:تتكون (الملاحق) الإيضاحات من:

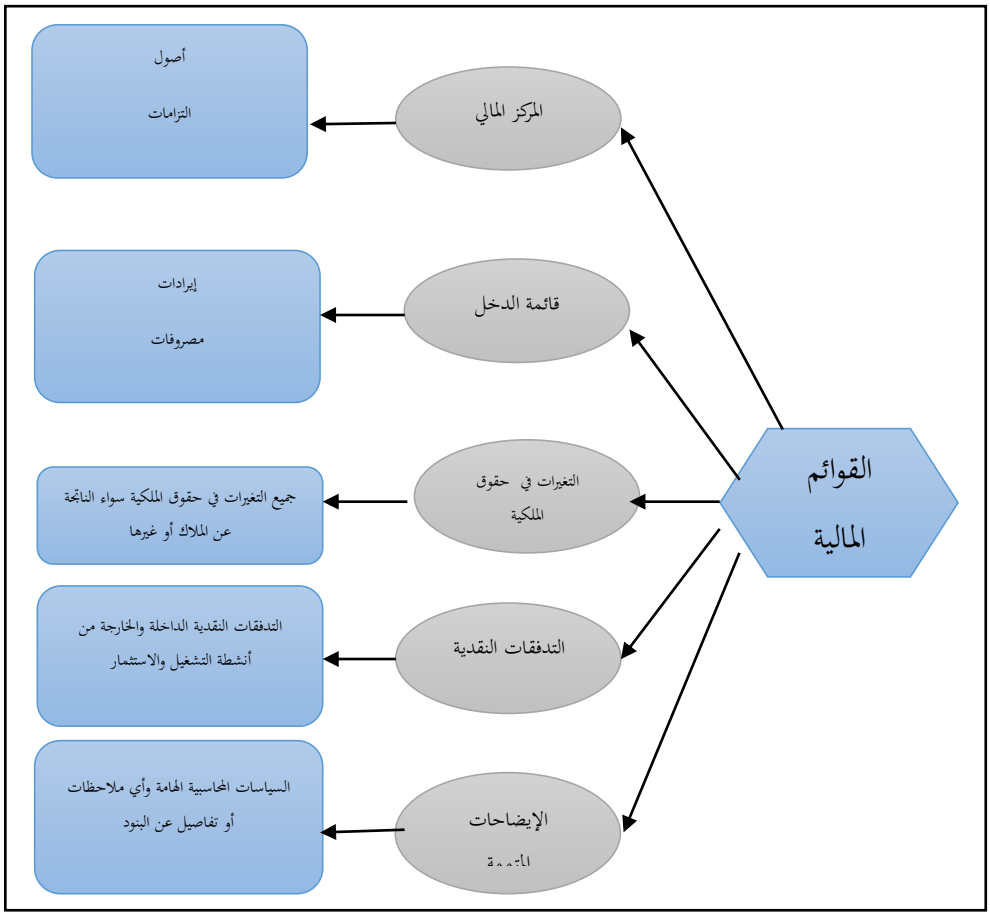
– عرض معلومات حول أساس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية التي تم اختيارها وتطبيقها للمعاملات والأحداث الهامة؛

– الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها معايير الإبلاغ المالي الدولية التي هي غير معروضة في مكان آخر في القوائم المالية؛

– الإفصاح عن المعلومات الإضافية، التي هي غير مقدمة في صلب القوائم المالية، ولكنها ضرورية لعرض عادل.

ويمكن تلخيص أنواع القوائم المالية في الشكل التالي:

الشكل رقم(02): أنواع القوائم المالية



المرجع: جرموني أسماء، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، السنة الجامعية: 2018_2019.

المطلب الثالث: مشغلي ومستخدمي النظام المحاسبي

تتنوع الجهات المستخدمة للنظام المحاسبي ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1. **مجموعة المستخدمين الداخليين:** ويقصد بها الجهات العاملة في أداء نشاط المؤسسة، ومن أهم الأطراف داخل هذه المجموعة نجد[1]:

1.1. **الإدارة العليا:** ويقصد بها مجلس الإدارة والمدير العام المسؤول عن تنفيذ الخطط والسياسات المرسومة للمؤسسة، وتحتاج الإدارة إلى القوائم المالية من أجل معرفة نتائج النشاط ومركزه المالي لاتخاذ مختلف القرارات.

2.1. المستويات الإدارية: ويقصد بها المدراء في المستويات الوسطى والدنيا، والتي تتولى متابعة النشاط واتخاذ الإجراءات التصحيحية المختلفة، وتكون مسؤولة اتجاه الإدارة العليا في تحقيق الرقابة الإدارية على النشاط، ولذلك فهي بحاجة إلى التقارير المحاسبية بصفة دورية؛

3.1. العاملين والنقابات العمالية: يهتم العاملين بالمؤسسة من خلال زيادة أجورهم واستقرار وظائفهم، وهو ما يتطلب متابعة أعمال المؤسسة والقوائم المالية التي تصدرها.

2. **مجموعة المستخدمين الخارجيين:** ويقصد بها الجهات خارج المؤسسة، التي لها علاقة بنشاطها، وتتمثل أهم هذه الفئات فيما يلي:

1.2. **المستثمرون:** إن مقدمي راس المال مهتمون بالمخاطر الملازمة لاستثماراتهم والعائد المتحقق منها، إذ يهتم المستثمرون بالمعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات بشأن

[1] هادي رضا الصفار، **مبادئ المحاسبة المالية**، مرجع سابق، ص30-32.

الإبقاء أو بيع أو زيادة استثماراتهم في المؤسسة، وبالتالي فهم يركزون على تقييم قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح ومعدلات النمو وعلى الاستمرار والمنافسة في السوق؛

2.2. **المقرضون:** تشتمل المؤسسات المالية والمصارف وتكون مهتمة أكثر بالمعلومات التي تساعدهم في تحديد ما إذا كانت قروضهم والفوائد المترتبة عليها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق؛

3.2. الموردون: إذ تهتم هذه الفئة بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستخدمة لهم سوف تدفع عند الاستحقاق، باعتباره زبون لهذا المورد؛

4.2. الجهات الحكومية :تهتم الحكومات بمتابعة نشاط المؤسسة من أجل تحديد السياسات الضريبية، ومتابعة الأداء.

المبحث الثالث: أنواع الأنظمة المحاسبية

من العناصر الرئيسية في النظام المحاسبي تحديد الطريقة المحاسبية المستخدمة، ويكمن الخلاف أساسا بين هذه الطرق المحاسبية في تصميم وعدد الدفاتر التي تستخدم وفقا لكل طريقة، وكيفية توجيه القيود المحاسبية فيها، بالإضافة إلى الاعتبارات القانونية الخاصة بشكل الدفاتر أو عددها، ويتأثر إعداد وتصميم واستخدام هذه الطرق في المؤسسة بعدة عوامل منها[1]:

- حجم المؤسسة، وطبيعة عملها؛
- كفاءة ونوعية العاملين بالمؤسسة؛
- أسس وقواعد الرقابة الداخلية.

المطلب الأول: الطريقة الإيطالية (الكلاسيكية)، والطريقة الامريكية

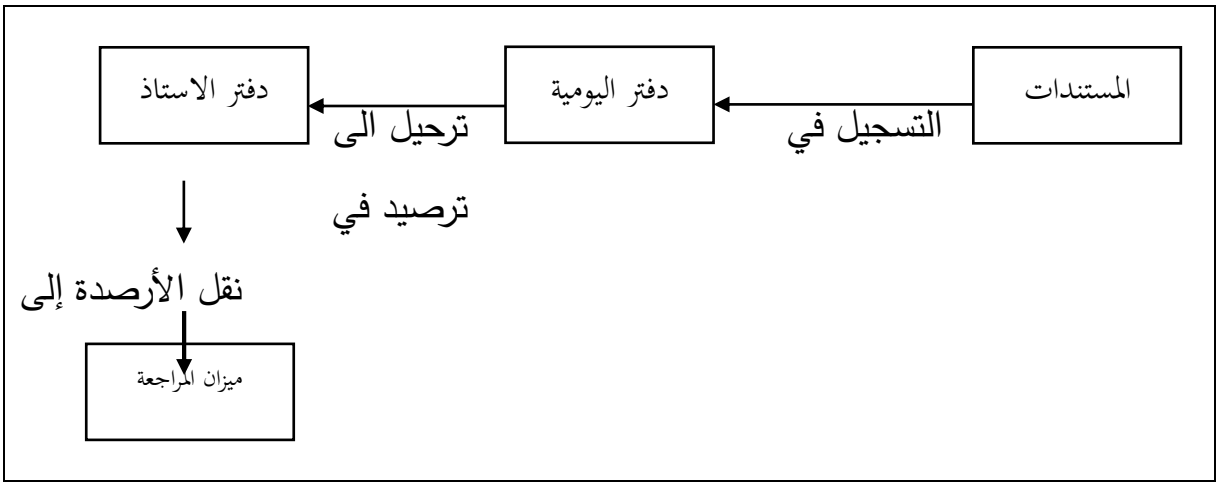
ومن أهم الطرق المحاسبية الأكثر استخداما :الطريقة الإيطالية(الكلاسيكية)، الطريقة الفرنسية (المركزية) الطريقة الإنجليزية (اليوميات الأصلية)، الطريقة الألمانية، الطريقة الأمريكية، وقد نسبت هذه الطرق لأسماء الدول التي نشأت فيها.

[1] حامد طلبة محمد أبو هيبة، **أصول المحاسبة المالية**، زمزم للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص125-126.

أولا. الطريقة الإيطالية:

يطلق على هذه الطريقة اسم الطريقة التقليدية والعادية، وهي تعد أبسط وأقدم الطرق وأقلها تعقيدا وتناسب المؤسسات الصغيرة الحجم، نظرا لسهولتها ولا تحتاج إلى مجموعة كبيرة من الدفاتر المحاسبية، حيث تقتصر على دفترين فقط دفتر اليومية ودفتر الأستاذ، تسجلان فيه كافة عمليات المنشأة من واقع المستندات التي تؤيد حدوث هذه العمليات، ويتم التسجيل في هذا الدفتر على أساس قاعدة القيد المزدوج، وفي نهاية الفترة المحاسبية ترصد الحسابات التي يحتوي عليها هذا الدفتر، ثم يعد ميزان المراجعة وتجري بعد ذلك التسوية الجردية اللازمة في اعداد القوائم المالية لكنها تحتاج إلى وقت ومجهود كبيرين، ويمكن تلخيص هذه الطريقة في الشكل التالي:[1]

الشكل رقم(03): الدفاتر المستخدمة في الطريقة الإيطالية



[1] حمزة بشير أبو عاصي، **مبادئ المحاسبة**، مرجع سابق، ص ص143-144.

المرجع: حمزة بشير أبو العاصي، **مبادئ المحاسبة**، ج1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ص144.

تقييم الطريقة الايطالية :يمكن تلخيص مزايا وعيوب هذه الطريقة فيما يلي[1]:

1.مزايا الطريقة الايطالية:

- سهلة وغير معقدة؛
- قليلة التكاليف بسبب العدد المحدود الذي يعمل بالمؤسسة؛
- قلة عدد الدفاتر المستخدمة؛
- ملائمة للمؤسسات الصغيرة؛
- مناسبة لبعض الدول التي تشترط قوانينها مسك دفتر اليومية ودفتر الاستاذ.

2. العيوب :من سلبيات هذه الطريقة نجد:

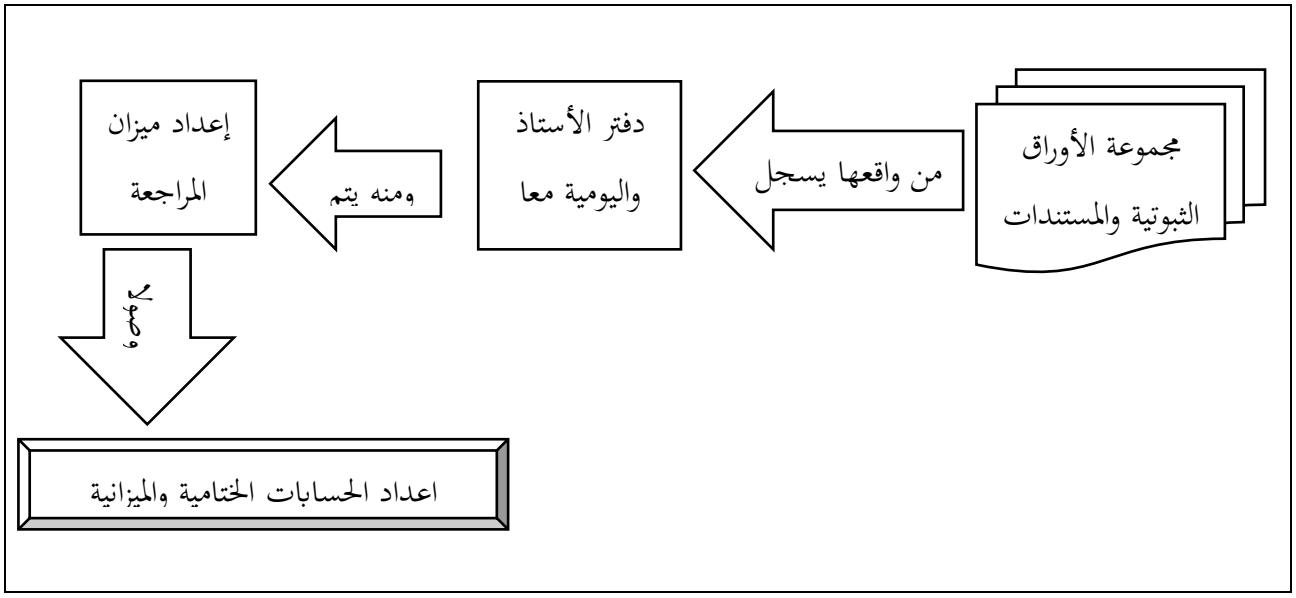
- كثرة الأعمال الكتابية في إثبات طرفي كل عملية في دفتر اليومية؛
- حاجتها إلى وقت وجهد كبيرين؛
- صعوبة تقسيم العمل بين الموظفين العاملين في مجال المحاسبة؛
- قلة فرص الرقابة الداخلية؛

ثانيا. الطريقة الامريكية:

[1] المرجع السابق، ص ص153-154.

ترتكز هذه الطريقة على استخدام دفتر واحد فقط يعتبر بمثابة يومية وأستاذ معا، لذلك تعد من أسهل الطرق المحاسبية وتلائم المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، إضافة إلى بعض الدفاتر المساعدة[1]، والشكل التالي يوضح نموذج لهذه الطريقة:

الشكل رقم(04): الدفاتر المستخدمة في الطريقة الامريكية



المرجع: مصطفى يوسف كافي وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، الأصول العلمية والعملية، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 497.

تقييم الطريقة الأمريكية :يمكن تلخيص مزايا وعيوب هذه الطريقة فيما يلي:[2]

1. **المزايا:** من أهم مزايا الطريقة هي:

- توفير جهد ووقت كبيرين، بسبب استخدام دفتر يومية واحد لليومية والأستاذ؛

[1] مصطفى يوسف كافي، **مبادئ المحاسبة المالية**، مرجع سابق، ص 497.

[2] حمزة بشير أبو عاصي، **مبادئ المحاسبة**، ج2، مرجع سابق، ص ص231-232.

- تناسب هذه الطريقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- توفير النفقات الناتجة من استخدام دفتر واحد بدلا من دفترين لليومية والأستاذ؛
- تحقيق الرقابة الداخلية لاستخدامها الحسابات الإجمالية التي يمكن أن تراقب دفاتر الأستاذ المساعدة.

2. **العيوب** :من سلبيات الطريقة:[1]

- لا تناسب المؤسسات الكبيرة؛
- يصعب تقسيم العمل بين الموظفين لاستخدامها عددا محدودا من الدفاتر التي تعتمد على بعضها البعض؛
- تحتاج إلى إمساك دفاتر إحصائية، أو دفاتر مساعدة لتحليل البيانات الإجمالية؛
- يحتمل حدوث الأخطاء لتقارب خانات الحسابات في دفاتر الأستاذ، بحيث يمكن إثبات رقم ما في خانة مجاورة للخانة المقصودة؛

المطلب الثاني: الطريقة الفرنسية والإنكليزية

وفيما يلي سيتم عرض كلا الطريقتين:

أولا. الطريقة الفرنسية (المركزية):

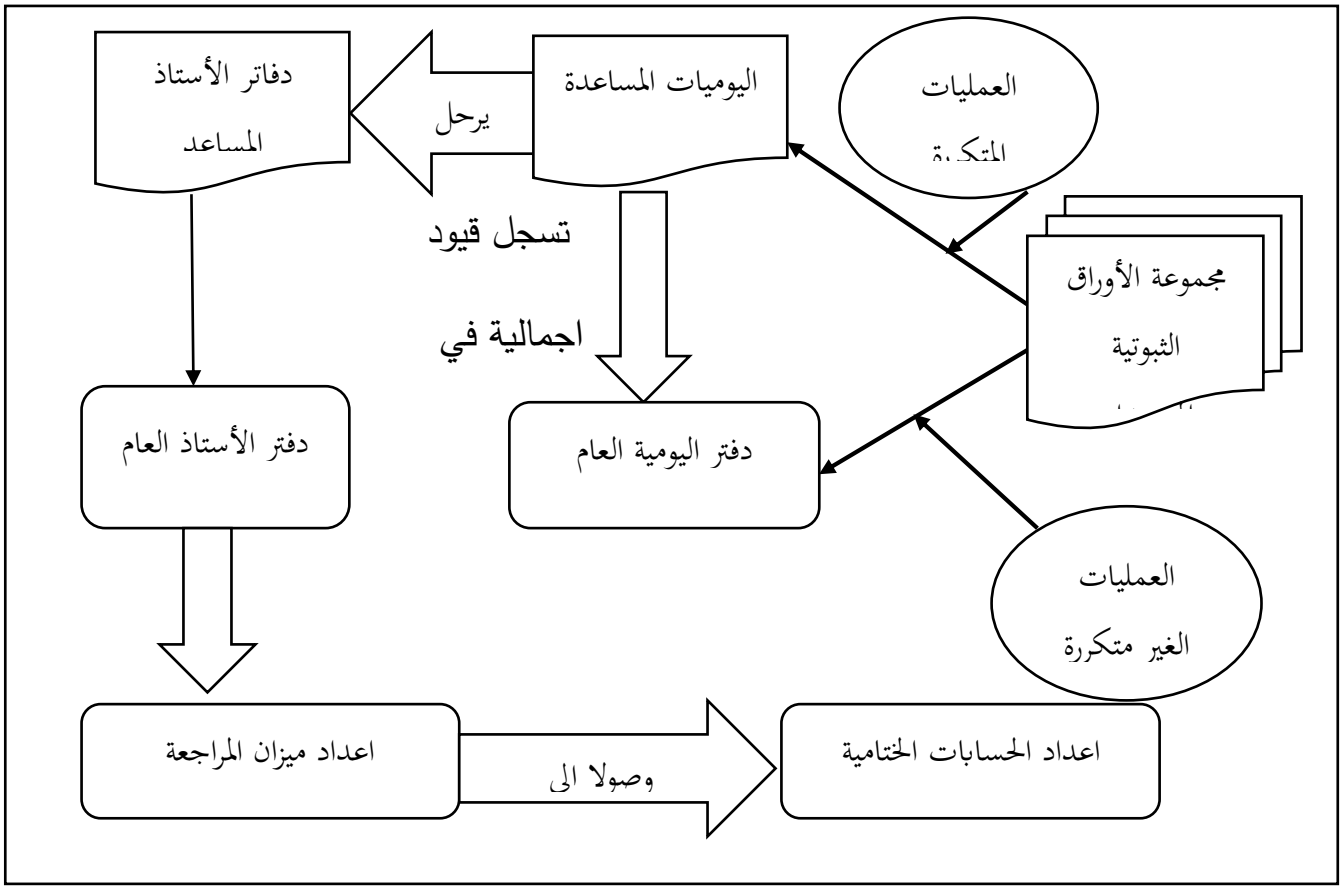
تعتبر المحاسبة في فرنسا مرجعا للنماذج المحاسبية للدول الفرانكفونية، ويطلق أيضا على هذه الطريقة بالطريقة المركزية وهي تناسب المؤسسات الكبيرة الحجم التي يتسع نشاطها وتتكرر عملياتها[2]، حيث يتم استخدام مجموعة كبيرة من الدفاتر اليومية

[1] بشير أبو عاصي، مرجع سابق، ص 233.

[2] رياض الحلبي واخرون، **أصول المحاسبة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 182.

ودفاتر الأستاذ كما تخصص دفاتر للعمليات المتكررة تسمى بالدفاتر اليومية المساعدة، والتي يتم تجميعها بعد كل فترة معينة في دفتر اليومية المركزي، بالإضافة إلى دفترين للأستاذ الأول دفتر أستاذ عام والثاني دفتر أستاذ مساعد، أما العمليات الغير متكررة فتسجل مباشرة في دفتر اليومية المركزي[1]، وهي الطريقة المعتمدة حاليا في الجزائر، وفيما يلي شكل يوضح نموذج للطريقة الفرنسية:

الشكل رقم(05): نموذج للطريقة الفرنسية



[1] مصطفى يوسف كافي واخرون، مرجع سابق، ص 479.

المرجع: مصطفى يوسف كافي وآخرون، **مبادئ المحاسبة المالية، الأصول العلمية والعملية**، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 480.

تقييم الطريقة الفرنسية: يمكن تلخيص مزايا وعيوب هذه الطريقة فيما يلي:[1]

1. المزايا: تتمثل أهم مزايا هذه الطريقة فيما يلي:

- تتناسب والبلدان التي تتطلب قوانينها اتباع هذه الطريقة؛
- تناسب المؤسسات الكبيرة التي تحتاج فيها الإدارة معرفة تفاصيل الاعمال وتحليلها من اجل اتخاذ القرار؛
- تمكن الاستفادة من مبدا تقسيم العمل بين الموظفين بقسم المحاسبة لضبط العمل المحاسبي؛

2. العيوب: تتمثل أهم العيوب فيما يلي:

- كثرة الدفاتر المساعدة من يومية وأستاذ يؤدي الى زيادة العمل المحاسبي؛
- إن تكلفة استخدام هذه الطريقة عالية أكثر من الطرق الأخرى؛
- لا تناسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

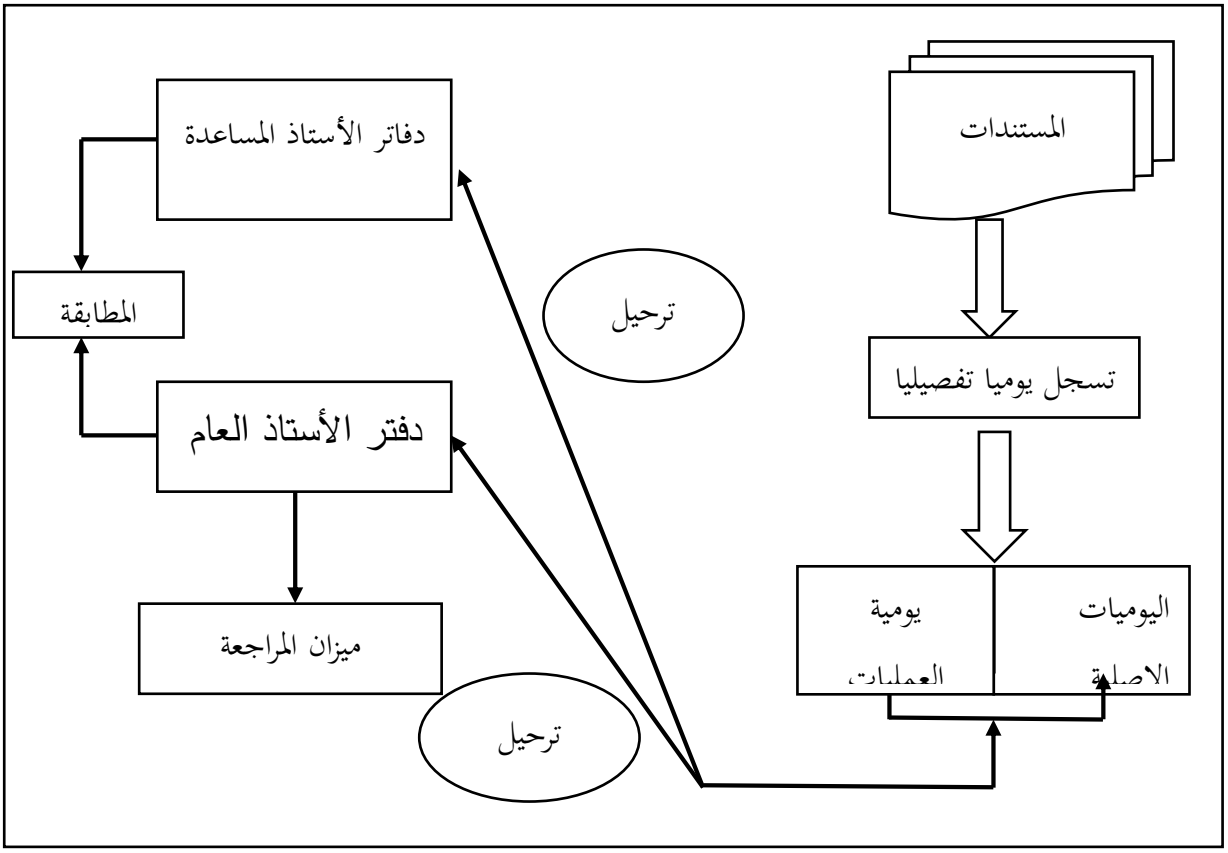
ثانيا. الطريقة الإنجليزية:

ظهرت هذه الطريقة أول مرة عام 1543، وتقوم على توفير مجموعة من دفاتر اليومية المتخصصة تسمى باليوميات الاصلية تسجل بها العمليات المتكررة وذات الطبيعة المتشابهة مثلها مثل الموجودة في الطريقة الفرنسية، أما العمليات التي لا تتكرر

[1] رياض الحلبي واخرون، مرجع سابق، ص183.

فيتم تسجيلها في يومية خاصة بها تعرف بيومية العمليات الأخرى، ويتطلب الامر هنا –نظرا لعدم وجود يومية مركزية– ضرورة الاستيفاء بجميع الشروط القانونية في هذه اليوميات، بالإضافة الى اعتماد هذه الطريقة على دفاتر الأستاذ المساعدة والعامة[1]، والشكل الموالي يوضح نموذج للطريقة الإنجليزية:

الشكل رقم(06): نموذج للطريقة الإنجليزية



المرجع: حامد طلبة محمد أبو هيبة، أصول المحاسبة المالية، زمزم للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص165.

[1] حامد طلبة محمد أبو هيبة، **أصول المحاسبة المالية**، مرجع سابق، ص ص163–164.

تقييم الطريقة الانجليزية: يمكن تلخيص مزايا وعيوب هذه الطريقة فيما يلي[1]:

1. المزايا: تتميز هذه الطريقة ب:

- تناسب احتياجات المؤسسات الكبيرة وتحقق مبدأ تقسيم العمل المحاسبي وتحديد المسؤولية؛
- تستخدم دفاتر أقل من الطريقة الفرنسية لأنها لا تستعمل دفتر يومية عامة ولا حسابات إجمالية؛
- ترحل بموجبها العمليات بدفتر اليومية المساعد الأصلي إلى دفتر الأستاذ العام مباشرة ولا تسجل باليومية المركزية.
- **العيوب :من أهم عيوب هذه الطريقة نجد:**
- لا يمكن استخدامها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- لا تستخدم الحسابات الإجمالية، مما يجعل عملية المراقبة للحسابات الشخصية غير موجودة؛
- استخراج دفتر الأستاذ وتجميع الأرصدة فيه يحتاج إلى وقت وجهد كبيرين.

المطلب الثالث: النموذج المحاسبي الانجلوسكسوني والنموذج المحاسبي الفرنكفوني

[1] رياض الحلبي وآخرون، مرجع سابق، ص 196.

يعد النموذج المحاسبي الانجلو سكسوني والنموذج الفرنكفوني من أهم النماذج التي شاهدتها معظم دول العالم وتتلخص فيما يلي:

أولا: النموذج المحاسبي الانجلو–سكسوني

تزامن ظهور النموذج المحاسبي الانجلوسكسوني مع الثورة الصناعية وصناعة الالة البخارية في القرن 19، وقد عرف هذا النموذج انتشارا واسعا في العديد من دول العالم على غرار الولايات المتحدة الامريكية والدول التي تخل ضمن مجال تأثيرها مثل: كندا، المكسيك، فنزويلا، وأمريكا الوسطى، وكذلك يطبق هذا النموذج في المملكة المتحدة والمستعمرات الإنجليزية السابقة مثل: الهند، استراليا، نيوزيلاندا وجنوب افريقيا[1].

و يميز هذا النموذج أن عملية وضع المبادئ والمعايير والإجراءات المحاسبية وكذا تطويرها يضطلع بها خبراء المحاسبة المهنيين والمنظمات المهنية المختصة، بشكل شبه مستقل عن توجيهات وتدخل القوانين والحكومة [2]، وهذا ما يجعل المعلومة المحاسبية والمالية اكثر فائدة لمتخذي القرارات الاستثمارية والتمويلية[3]، بالإضافة الى انه لا يوجد تأثير الضرائب على المحاسبة، ويتم تصنيف الحسابات بالطريقة التي تستجيب

[1] جمعة هوام، **المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 28.

[2] أبو زيد محمد المبروك، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2011. ص 66.

[3] الجبر نبيه، محمد عبد المنعم، **المحاسبة الدولية، الإطار الفكري والواقع العلمي**، الرياض: الجمعية العربية السعودية للمحاسبة، 1995، ص 79.

لاحتياجات المساهمين من المعلومات[1]، بمعنى ان الضريبة تحسب باستخدام القواعد المستقلة للمحاسبة، ونتيجة لوجود مثل هذه الاستقلالية بين المحاسبة والضرائب، فالنظام الضريبي او الجبائي لا يؤثر على الممارسات المحاسبية، فالنتيجة الجبائية تحسب بعيدا عن النتيجة المحاسبية، وهو ما يعكس الدور الهام الذي يُعنى به القطاع الخاص في اعمال التوحيد المحاسبي على حساب الدور الذي تقوم به الدولة، كما ان المراحل المتقدمة التي احرزها هذا النموذج، انما هي نظير، الجهود المعتبرة والمبذولة من طرف ممارسي مهنة المحاسبة، خاصة في الولايات المتحدة الامريكية.[2]

ثانيا: النموذج المحاسبي الفرانكفوني

يطلق على هذا النموذج اسم النموذج الأوروبي، الا انه لا يضم دول غير أوروبية على غرار الجزائر، و27 دولة أخرى، وعلى عكس النموذج الأول يتميز باضطلاع مهيمن للدولة بوظيفة التوحيد واعداد المعايير، بغرض توفير المعلومات الضرورية للتخطيط على كل المستويات، وعلى هذا فالمعلومة المحاسبية لا تخدم متخذي القرارات بالدرجة الأولى، بل هي مصممة لتلبية احتياجات ومتطلبات الحكومة كما ان القانون الضريبي له تأثير واسع على الممارسات المحاسبية، " فالمصاريف محاسبيا تطرح تبعا

[1] Eve Chaipello ET autres, **LES normes comptables Internationales**, instrument du capitalisme financier, La Découverte, Paris, France, 2005, p: 142.
[2] Jacqueline Langot, **Comptabilité anglo saxoune, normes; mécanisme ET documents financiers**, 3ème édition, économica, Paris, 1997, pp. 20_21.

للنظام الضريبي، أي انها تسجل وترتب وفقا للحسابات التي يقرها القانون الضريبي، حتى وان كان ذلك يؤثر على الحقيقة الاقتصادية للمصروف"[1].

يعتمد النظام المحاسبي في هذا النموذج على عدد من القواعد المحاسبية الصارمة، التي تغلّب المظهر القانوني على الجوهر الاقتصادي، من خلال وجود قانون محاسبي يتميز بالتفصيل لدرجة عدم ترك أي فرصة للتقديرات والاحكام المهنية، حيث تحدد مجموعة من إجراءات التسجيل والعرض العادل الموحدة والصلامة[2].

[1] Pascal barneto, **Norm IAS :IFRSNApplication Aux état Financier**, 2ème édition, Dunod, Paris, 2004, p :05.

[2] القباني ثناء، **المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 160.

خلاصة الفصل الأول:

في خاتمتنا حول الأنظمة المحاسبية، يمكننا أن نستنتج أن الأنظمة المحاسبية تلعب دورا حيويا في إدارة المعلومات المالية والمحاسبية في المنظمات والشركات. توفر هذه الأنظمة الأدوات والعمليات اللازمة لتسجيل وتحليل وتقدير التقارير المالية بشكل دقيق وفعال، حيث تتنوع الأنظمة المحاسبية من ناحية الحجم والتعقيد حيث تتراوح من الأنظمة اليدوية البسيطة الى الأنظمة المحاسبية الآلية المتقدمة، بغض النظر عن حجم الأنظمة فإن الاعتماد على نظام المحاسبة مناسب يساهم في تحسين العمليات المحاسبية وتعزيز رقابة الشركة.

الفصل الثاني

الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

تمهيد:

إن نظام المعلومات المحاسبي يلعب دورا هاما داخل المؤسسة، بصفته منتجا للمعلومات المحاسبية. فهو يعتبر عنصر حيوي من خلال المعلومات التي ينتجها، ويتم على أساسها اتخاذ القرارات الفورية والاستراتيجية للمؤسسة. كما تهتم نظم المعلومات المحاسبية بتسجيل ومعالجة البيانات المالية الاقتصادية والتقرير عنها لعدة أطراف داخلية وخارجية، حيث يمكن ان نميز بين أكثر من نظام للمعلومات المحاسبية، ولكل نظام منها أهدافه ومقوماته ووظائفه، وبذلك تعتبر نظم المعلومات المحاسبية من أهم نظم المعلومات لأهميته في مجال النشاطات الاقتصادية.

ومن خلال هذا الفصل سنقوم بدراسة نظام المعلومات المحاسبي باعتباره العنصر الأساسي هذا الفصل، وذلك بالتطرق الى كل عنصر بالشرح والتفصيل من حيث المفهوم، ثم نحاول ان نحدد المكونات الرئيسية لنظام المعلومات المحاسبي، وفي الأخير دراسة علاقته بالوظائف الإدارية ومختلف النظم الفرعية.

المبحث الأول: مدخل الى نظام المعلومات المحاسبي

يعتبر نظم المعلومات المحاسبي من أهم نظم المعلومات، لها أهمية كبيرة في مجال النشاطات الاقتصادية. وإن التطور الهائل في مجال نظم المعلومات المحاسبية قد أكد على أهمية التطور العلمي والعملي للعاملين في مجال المحاسبة، وزاد من مهاراتهم وقدراتهم لمواكبة التطور المتسارع من أجل توفير معلومة محاسبية في شكل تقارير وقوائم مالية وايصالها الى مستخدميها في الوقت المناسب لمساعدتهم على اتخاذ القرارات اللازمة.

المطلب الأول: مفاهيم حول نظام المعلومات المحاسبي

هناك عدة مفاهيم تتمحور حول نظام المعلومات المحاسبي سنذكر البعض منها:

أولا: تعريف النظام

لقد وردت عدة تعاريف لمفهوم النظام نذكر منها أن النظام عبارة عن:

_" مجموعة أو تجمع من الأشياء المرتبطة ببعض التفاعلات المنتظمة أو المتبادلة لأداء وظيفة معينة."[1]

_" مجموعة من الأجزاء التي تتفاعل وتتكامل مع بعضها البعض ومع بيئتها لتحقيق هدف أو عدة أهداف معينة."[2]

---

[1] _ محمد السعيد خشبة، **نظم المعلومات (المفاهيم، التحليل، التصميم)**، مطابع الوليد، مصر، 1992، ص11.

[2] _ إبراهيم سلطان، **نظم المعلومات الإدارية، (مدخل اداري)**، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 17.

_" مجموعة من المكونات ذات علاقة متداخلة مع بعضها، تعمل على نحو متكامل داخل حدود معينة لتحقيق هدف أو أهداف مشتركة في بيئة ما، وفي سبيل ذلك تقبل مدخلات وتقوم بعمليات وتنتج مخرجات وتسمح باستقبال مدخلات مرتدة (تغذية عكسية)."[1]

_" مجموعة من العناصر التي تحكمها علاقات تفاعل وتبادل واتساق للوصول للأهداف المحددة والمشتركة."[2]

ثانيا: تعريف نظام المعلومات

إن نظم المعلومات تتكون من مجموعة متنوعة من المفاهيم العلمية التي تشكل عنوانا واحدا وتوفر احتياجات المستفيدين من المعلومات لتساعدهم للقيام بأعمالهم بكفاءة وفعالية، ومن أهم هذه التعاريف ما يلي:

-" إطار يتم من خلاله تنسيق الموارد (البشرية والالية) لتحويل مدخلات (بيانات) الى مخرجات (معلومات) لتحقيق أهداف المشروع."[3]

---

[1]_ عدنان محمد قاعود، **دراسة وتقييم نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية في الشركات الفلسطينية دراسة تطبيقية على شركات المساهمة في محافظات غزة**، مذكرة ماجيستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية –غزة–، فلسطين، 2007، ص19.

[2]_ نواف محمد، عباس الرماحي، **تصميم نظم المعلومات المحاسبية وتحليلها**، دار الصفاء للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص 15.

[3]_ سعد غالب ياسين، **أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات**، دار المناهج، عمان، 2007، ص 28.

-" أنه مجموعة من العاملين والإجراءات والموارد التي تقوم بتجميع البيانات ومعالجتها ونقلها، لتتحول الى معلومات مفيدة وايصالها الى المستخدمين بالشكل الملائم والوقت المناسب، من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف المستندة إليهم."[1]

-" هو عمليات تجميع البيانات من مصادر متفرقة لتكون عناصر مدخلات، يقوم بتشغيلها وتحليلها وتوثيقها وتخزينها، ومن ثم يولد منها ما يتلاءم من معلومات مع احتياجات الإدارة لأغراض اتخاذ القرارات في صورة مخرجات هادفة."[2]

ثالثا: تعريف نظام المعلومات المحاسبي

يضم النظام المحاسبي مجموعة من الأنظمة الفرعية والتي تعمل فيما بينها بنسق وتكامل تام، ويمكن ذكر عدة تعاريف لنظام المعلومات المحاسبي منها:

-" هو النظام الذي يجمع ويعالج بيانات العمليات وينشر المعلومات المحاسبية للأطراف المهتمة بنظام المعلومات المحاسبي."[3]

-" هو أحد مكونات التنظيم الإداري يختص بجمع، تبويب، معالجة، تحليل وتوصيل المعلومات المالية والكمية لاتخاذ القرارات الى الأطراف الداخلية والخارجية."[4]

---

[1] _ قاسم عبد الرزاق محمد، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، مكتبة دار الثقافة، الأردن، 2004، ص 15.

[2] _مهدي مأمون الحسين، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص 09.

[3] _ مصطفى صالح سلامة، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص 09.

[4] _ احمد حلمي وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية (مدخل تطبيقي معاصر)**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2003، ص14.

_" أنه الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري داخل الوحدة الاقتصادية في مجال الاعمال، اذ يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية والمحاسبية من مصادر خارج وداخل الوحدة الاقتصادية، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها الى معلومات مالية ومحاسبية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات داخل وخارج الوحدة الاقتصادية."[1]

–" يعتبر أحد مكونات التنظيم الإداري، ويختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات الى الأطراف الخارجية (كالجهات الحكومية والدائنين والمستثمرين) وإدارة المؤسسة، وهو أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإداري."[2]

رابعا. خصائص نظام المعلومات المحاسبية:

يتميز نظام المعلومات المحاسبية بعدة خصائص تجعله فعالا وذو كفاءة عالية في المنشأة، وأهم الخصائص تتمثل في: [3]

- يجب ان يحقق نظام المعلومات المحاسبية درجة عالية جدا من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية.
- ان يزود الإدارة بالمعلومات الملائمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المنشأة الاقتصادية.
- ان يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في وظيفتها المهمة وهي التخطيط القصير والمتوسط وطويل الاجل لأعمال المنشاة المستقبلية.

[1]_مهدي مأمون حسين، مرجع سبق ذكره، ص 116.

[2]_مصطفى صالح سلامة، **نظم المعلومات المحاسبية**، مرجع سابق، ص 09.

[3]_ بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013_2014، ص 13.

- يتم تصميم النظام المحاسبي بحيث يخدم المهام والاحتياجات الإدارية المختلفة، وتبرز أهمية ذلك في وظائف التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات والتنسيق بين الوحدات والاقسام التنظيمية لتحقيق أكبر قدر من المنفعة.

خامسا. مقومات نظام المعلومات المحاسبي:

يعتمد نظام المعلومات المحاسبية على مجموعة من المقومات تعمل جميعها على تحقيق الهدف المنشود من تصميمه وتتمثل هذه المقومات فيما يلي:[1]

1. **المستندات:** تعتبر المستندات من مدخلات النظام المحاسبي وهي في غاية الأهمية وان سلامتها تعني سلامة المراحل الأخرى في النظام، وتعتبر المستندات في دورتها المنتظمة أداة هامة للنظام المحاسبي، حيث يعتمد عليها في تجميع البيانات والمعلومات، واستعمالها كوسيلة لإبلاغ الإدارة المالية بالعمليات التي تحدث وهذا في الوقت المناسب، ويمكن تحديد مسار الدورة المستندية على النحو التالي:
   - تصب مستندات العملية المالية محتوياتها في دفتر اليومية.
   - تصب مستندات العملية المالية محتوياتها في دفاتر اليوميات المساعدة مباشرة.
   - تبدأ عملية الترحيل الى دفاتر الأستاذ المساعدة من واقع مستندات العملية المالية مباشرة أولا بأول، والى دفتر الأستاذ العام حيث ترحل اليه المجاميع في نهاية كل دورة لحسابات العناصر الرئيسية، تعد في نهاية كل دورة وبصفة أساسية موازين مراجعة لحسابات دفتر الأستاذ المساعدة التي تطابق مع ميزان المراجعة المستخرج من دفتر الأستاذ العام.

[1] _ أحمد لعماري، **طبيعة واهمية نظام المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2001، ص 60_61.

- يتم إعداد التقارير اللازمة للأجهزة المختلفة ولإدارة المنظمة تحوي البيانات الاجمالية والتفصيلية التي تحتاجها هذه الأخيرة.

ويمكن قياس كفاءة الدورة المستندية حسب البيانات والمعلومات الصحيحة المجمعة عن العمليات المالية التي تقوم بها المنظمة على وجه السرعة، وضبطها بما يكفل تحقيق أسس المراقبة الداخلية على العمليات المنظمة وتحقيق سلامة التوجيه المحاسبي.

2. **الترميز:** يعرف الترميز على انه عملية وضع أرقام أو حروف هجائية أو علامات أو صور أو ألوان لتمييز كل مفردة من مفردات العنصر المعين بالعملية على غيره، ويحقق الترميز الأغراض التالية:

- تسهيل عملية تجميع المعلومات.
- تسهيل عملية الاتصال وإنجاز سريع للعمليات.
- تقليل احتمالات الوقوع في الخطأ.
- تسهيل العمل بالحاسوب.

3. **دليل الحسابات:** إن الحاجة الى لغة محاسبية متجانسة ومتداولة بين جمهور المحاسبين تسهل التفاهم والتعاون فيما بينهم وتكون مناسبة للنظام المحاسبي، حيث جعلت المنظمات المحاسبية والهيئات المختصة في كل بلد تبحث على دليل موحد للحسابات يلزم تطبيقه.

ويعرف الدليل المحاسبي عل أنه: " عملية اختيار وتحديد أسماء الحسابات المعبرة عن المعاملات المالية التي تتم بالوحدة المحاسبية، وتجميعها وتبويبها في مجموعات رئيسية وفرعية متجانسة ثم وضعها في إطار عام واعطائها رموزا أو أرقاما مميزة لكل منها."

4. مكننة العمل المحاسبي: يتم تحويل المدخلات الى معلومات جاهزة ومفيدة عن طريق ادخال الحاسوب الى مجال الاعمال، وقد شاع استخدامه بصورة كبيرة نظرا للميزات الكثيرة والتي من أهمها القدرة على معالجة البيانات والمعلومات بدقة كبيرة وسرعة فائقة، الامر الذي يساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المختلفة بناء على معلومات جاهزة في وقت قصير حسب الشكل المطلوب، التفصيل المرغوب، الدقة الكبيرة والوقت المناسب.[1]

5. التقارير: تعد التقارير إحدى الوسائل المهمة التي تستعمل في الرقابة، إذ تعتبر أداة الاتصال بين مختلف المستويات الإدارية، وهناك أنواع عديدة من التقارير تبعا لنوعية النشاط ومن الواجب ان يتم إعداد هذه التقارير في الوقت المناسب، وان تتسم بالسهولة في ادراك محتوياتها، وإن تعرض بشكل لا يستدعي مجهودات من الإداريين لفهمها كما يجب اعداد هذه التقارير في شكل مفصل حسب المستويات الإدارية المنظمة، ويستدعي ذلك ضرورة تحديد مراكز المسؤولية من خلال اتباع نظام محاسبة المسؤولية، الذي يعمل على ابراز الأقسام المسؤولة عن الفشل في تحقيق الأهداف، ويعطي صورة أدق كدليل على مدى نجاح المدير في تحقيق أغراض معينة تبعا للعناصر الخاضعة لرقابته.

6. دور الرقابة في النظام المحاسبي: يتوقف صلاح الأنظمة المحاسبية على مدى خضوع العمليات المحاسبية لنظام الرقابة الداخلية، حيث لابد من وجود نظام معلوماتي جيد يسمح بمعرفة كيفيات وإجراءات عمليات التسجيل، وطرق التسجيل، والطرف الذي يقوم بعملية إعداد التقارير والمستفيد منها.

[1] _ احمد لعماري، مرجع سابق، ص ص62 _63.

المطلب الثاني: مراحل تطور نظام المعلومات المحاسبي

يتم تطوير نظام المعلومات المحاسبي بعدة مراحل متتالية والتي سنوردها كالآتي:[1]

1.مرحلة تخطيط نظام المعلومات المحاسبي: إن أي عمل ناجح لابد له من تخطيط مسبق، ويعرف التخطيط في أدبيات الإدارة بأنه عملية ذكية وتصرف ذهني لعمل الأشياء بطريقة منظمة للتفكير قبل العمل، والعمل في ضوء الحقائق بدلا من التخمين، فإذا ما أسقطنا هذا التعريف على العمل في تطوير نظم المعلومات المحاسبي لمنشأة ما وجدنا أهمية وجود تصرف عقلاني مبني على وضع سيناريوهات مترابطة لهذا التطوير وبالتالي القيام به على أساس العلم قبل العمل، وحتى تتم هذه المرحلة لابد أن تمر بعدة خطوات وهي كالتالي:

التعريف بالمشكلة، تحديد أهداف النظام، تحديد محددات النظام، جمع وتسجيل البيانات، إعداد دراسة الجدوى، عرض دراسة النظام، اتخاذ قرار الاستثمار في التطوير.

2.مرحلة تحليل نظام المعلومات المحاسبي: فتحليل نظام المعلومات المحاسبي يهدف الى معرفة أجزائه التفصيلية، وكيف تترابط هذه الأجزاء لتكوين فكرة شاملة حول متطلبات نظام المعلومات المحاسبي من خلال معرفة مدخلات من بيانات اقتصادية وإحصائية ومالية مثبتة وأوراق ثبوتية مدخلة للنظام ومن ثم تحديد ما يجري على هذه البيانات من معالجات حسابية وحاسوبية من أحجل الوصول إلى المعلومات المخرجة من النظام على شكل تقارير.

[1] _ محمد يوسف حفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2000، ص ص 163-171.

3.مرحلة تصميم نظام المعلومات المحاسبي: يمكن تعريف تصميم النظام على أنه تشكيل المخطط العام للنظام بشكل كامل، بحيث يجب أولا تحديد الأهداف العريضة ووظائفه وبناء هاتين الأخيرتين تتم عملية تحديد المواصفات التفصيلية للنظام من خلال تحديد بدائل النظام، وتحديد مواصفات النظام المصمم، ثم أعداد وقديم مواصفات تصميم النظام.[1]

الجدول رقم(04): يوضح نماذج البدائل في تصميم النظم

الوجهة التصميمية	نماذج البدائل المتاحة
طريقة المعالجة	يدوية _ألية
البيانات	
المكونات المادية	حواسيب شخصية_ حواسب كبيرة
شبكة الحواسب	معالجة مركزية _معالجة موزعة
تنظيم الملفات	ملفات مباشرة _ملفات تتابعية _ملفات مفهرسة
الوسيط التخزيني	أقراص مغناطيسية_ أشرطة مغناطيسية
أسلوب الادخال	كدسية _مباشرة
أسلوب المعالجة	كدسية _ مباشرة
وسائط الادخال	وسائط مغناطيسية_ لوحة المفاتيح_ الماسح الضوئي
وسائط الإخراج	الشاشة_ تقارير مطبوعة
دورية المخرجات	يومية_ أسبوعية_ شهرية

المصدر: عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص73.

[1]_ عبد الرزاق محمد قاسم، **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**، دار الثقافة والدار العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإصدار الأول، عمان، الاردن، 2003، ص 74.

4.مرحلة تنفيذ نظام المعلومات المحاسبي: تبدأ عملية تنفيذ نظام المعلومات المحاسبي باختيار الموقع المادي الذي ستمارس على أرضه الإجراءات والمهام المحاسبية من خلال أفراد النظام مستخدمين لهذا الغرض تكنولوجيا المعلومات من حاسبات الكترونية وبرمجيات تطبيقية وقواعد بيانات واتصالات. بعد الاتفاق على طبيعة بيئة العمل فغنه يتم اختيار المعدات الالكترونية والميكانيكية والكهربائية التي ستعمل في النظام، وكذلك لغات البرمجة التي ستبرمج البرمجيات التطبيقية المحاسبية، وبعد اختيار المعدات ولغات البرمجة من خلال جداول التقييم لها فانه يأتي بعد تركيب المعدات في بيئة العمل التي حددت ومن تحميل الحاسبات بلغات البرمجة التي سيتم استخدامها لبرمجة المخططات والتصاميم.[1]

وبعد ذلك يتم اختيار طريقة البرمجة، فهل ستكون برمجة كلاسيكية تعتمد على الإجراءات أم البرمجة تستخدم التقنيات الحديثة كالبرمجة بالكينونات وميزة هذه الأخيرة ان لديها إمكانية إعادة الهندسة والاستعمال للكينونات في برامج تطويرية مستقبلية بالإضافة لسهولة التعديل والتحديث، وعند الانتهاء من هذه المرحلة فانه يتم إعداد توثيق كامل لها من جداول تقرير للمعدات ولغات البرمجة.

المطلب الثالث: مكونات ومستلزمات نظام المعلومات المحاسبي

يتكون نظام المعلومات المحاسبية من أربعة مكونات أساسية وهي:[2]

1. وحدة تجميع البيانات: وهذا الجزء من نظام المعلومات المحاسبية يقوم بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمشروع أو عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة والتسجيل

[1]_ محمد حفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، رجع سبق ذكره، ص 195.

[2]_ كمال الدين الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002_2003، ص 49_51.

وتتمثل هذه البيانات في الاحداث والوقائع التي يتهم بها المحاسب ويرى انها مفيدة ويجب الحصول عليها وتسجيلها، ولطبيعة اهداف المشروع وطبيعة المخرجات المطلوبة تأثير كبير على نوع البيانات التي يتم تجميعها وتسجيلها في النظام.

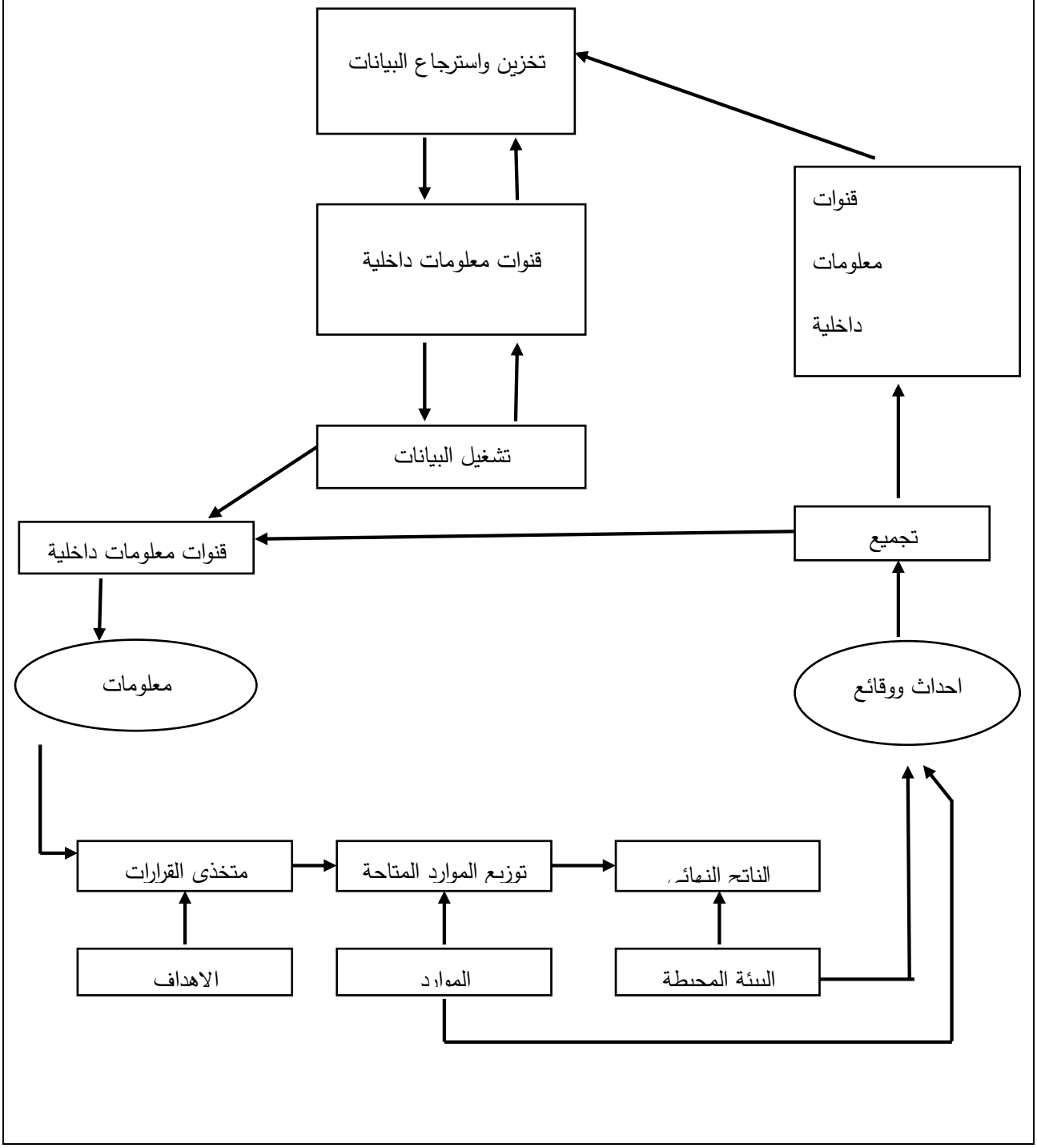
2. وحدة تشغيل البيانات: والبيانات المجمعة بواسطة نظام المعلومات قد يتم استخدامها في الحال إذا ما وجد انها مفيدة لمتخذ القرار في لحظة تجميعها، ويظهر ذلك السهم الموصل بين وحدة تجميع البيانات وقنوات المعلومات الموصلة الى متخذ القرارات، ولكن في غالب الأحيان تكون هذه البيانات الأولية في حاجة الى تشغيل واعداد لتكون معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات وبالتالي فإنها ترسل أولا الى وحدة التخزين في نظام المعلومات المحاسبية.

3. وحدة تخزين البيانات والمعلومات: سواء البيانات او المعلومات المحاسبية، فهي في حاجة الى تخزين على شكل ملفات آلية أو يدوية، ليستعملها المحاسب في حالة المساءلة او المراجعة او عند المقارنة بين نتائج عدة دورات.[1]

4. وحدة توصيل المعلومات (قنوات المعلومات): وقنوات المعلومات هذه هي الوسيلة التي يتم بها نقل وتوصيل البيانات والمعلومات من وحدة الى أخرى داخل النظام المحاسبي حتى تصل الى متخذي القرارات الإدارية. وقد تكون قنوات الاتصال هذه آلية أو يدوية على شاشات أو على ورق حسب الغرض والامكانيات المتاحة للمشروع. والشكل التالي يبين مكونات نظام المعلومات المحاسبية وطريقة سير المعلومات.

[1] _ بوفروعة سفيان، **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجيستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011_2012، ص 36.

شكل رقم (07): مكونات نظام المعلومات المحاسبية وطريقة سير المعلومات



المصدر: كمال الدين الدهراوي، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002_2003، ص 52.

المبحث الثاني: وظائف نظام المعلومات المحاسبي وعلاقته بالمحيط

من خلال هذا المبحث يتم التعرض فيه لكل من وظائف النظام ومختلف علاقاته مع المحيط.

المطلب الأول: وظائف نظام المعلومات المحاسبي

يمكن تلخيص الوظائف فيما يلي:

أولا: وظائف نظام المعلومات المحاسبي: يؤدي النظام المحاسبي مجموعة من الوظائف ضمن المنظمة تتلخص الوظائف كالتالي:[1]

1. تجميع بيانات العمليات بواسطة الوثائق الاصلية: تشمل هذه المرحلة والتي يطلق عليها عملية ادخال البيانات على:

- الحصول على البيانات من نظام العمليات وتسجيل هذه البيانات في المستندات والوثائق الملائمة.

- التحقق من صحة البيانات وتسجيلها على المستندات.

- التأكد من شمولية المستندات وكمالها.

يقوم النظام المحاسبي باستلام المستندات الأساسية الناجمة عن نظام العمليات وعبر مجموعة من الإجراءات يتم التأكد من صحة هذه البيانات والمستندات. على الرغم من إمكانية تسجيل البيانات المتعلقة بأنشطة العمليات على أوراق فارغة في الدفاتر، إلا

[1]_ عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، مرجع سابق، ص 46.

أن الرقابة والدقة الأفضل تتحقق عند استخدام نماذج خاصة للتسجيل تسمى الوثائق الاصلية.

ويؤدي الترقيم المسبق لكل مستند أو وثيقة الى تحسين الرقابة على مجموعة البيانات، لان هذا الترقيم يسهل عملية اثبات تسجيل كل تلك العمليات وعدم اغفال أي منها، ويمكن أن يتم تحسين الدقة والكفاءة في تسجيل بيانات العمليات أيضا، من خلال تصميم هذه الوثائق بشكل مناسب.

2. **عملية المعالجة:** يتم في هذه المرحلة اجراء مجموعة من عمليات المعالجة على المستندات التي تم الحصول عليها مثل:

– تصنيف المستندات التي يتم الحصول عليها وفقا لمعايير محددة مسبقا مثل ملف فواتير المبيعات أو ملف أوامر الصرف.

– نقل محتوى المستندات الى مستندات أخرى مثل اعداد أمر الصرف، الذي يتضمن نقل محتويات فاتورة الشراء وتقرير الاستلام وأمر الشراء الى المستند الجديد أمر الصرف.

– ترحيل محتوى الوثائق والمستندات الى السجلات المحاسبية الملائمة مثل ترحيل فواتير المبيعات الآجلة الى حسابات المدينين ذات العلاقة وتسجيل العملية في اليومية وترحيل العملية الى حسابات الأستاذ العام.

– اجراء مجموعة العمليات المحاسبية على البيانات كعمليات الجمع والطرح بغرض حساب أرصدة الحسابات.[1]

[1]_ نفس المرجع السابق، ص 47.

– إجراء بعض عمليات المقارنة بين محتوى السجلات المختلفة للتأكد من صحة التسجيل والترحيل الى السجلات المختلفة.

3. توليد المعلومات: الوظيفة الثالثة لنظام المعلومات المحاسبي هي توفير المعلومات المفيدة للإدارة لاتخاذ القرارات وللمستفيدين الخارجيين، ففي الأنظمة اليدوية يتم تأمين تلك المعلومات على شكل تقارير تصنف في فئتين رئيسيتين هما القوائم المالية والتقارير الإدارية.

4. تأمين رقابة فعالة على الأصول والبيانات: والوظيفة الأخيرة لنظام المعلومات المحاسبي هي توفير رقابة داخلية كافية لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي:

– تأكيد الثقة بالمعلومات المنتجة من خلال النظام.

– تأكيد القيام بنشاطات العمل بشكل كفؤ ودقيق، لكي تكون هذه الاعمال متطابقة مع السياسات الإدارية.

– حماية أصول المنشأة وبياناتها.

تستخدم المنظمات مجموعة من الإجراءات لتحقيق رقابة داخلية فعالة على العمليات ضمن المنظمة، وذلك بغية تحقيق الأهداف السابقة ومن اهم هذه الإجراءات:[1]

- التحديد المسبق للصلاحيات والمسؤوليات عن تنفيذ الأعمال والأنشطة.
- الفصل بين الوظائف والمهام ذات العلاقة ببعضها.
- تأمين التوثيق الكافي والملائم لكل الفعاليات والأنشطة.
- حفظ الأصول والسجلات بطريقة جيدة ومأمونة.

[1] _ المرجع نفسه.

تهدف الرقابة على البيانات الى التأكد من حماية أصول المنظمة من المخاطر، والتأكد من صحة البيانات المسجلة ودقتها، لذلك تشمل عمليات الرقابة على البيانات، الرقابة على المدخلات والمعالجة والمخرجات.

المطلب الثاني: علاقة نظام المعلومات المحاسبي بالأنظمة الفرعية

تتمحور علاقاته مع النظام فيما يلي:

أولا: علاقة نظام المعلومات المحاسبي بالنظام الفرعي للمالية

تختص الإدارة بالبحث في وسائل الحصول على الموارد المالية اللازمة للمؤسسة الاقتصادية، وتحديد مصدرها وأوجه استخدامها بكفاءة وفعالية، ويهتم النظام الفرعي للمالية [1]بمقابلة الالتزامات المالية للمؤسسة الاقتصادية باستخدام الحد الأدنى الممكن من تلك الموارد وبالشكل الذي يتوافق مع هامش الأمان المخطط من خلال التحكم في التدفقات النقدية الداخلة الى المؤسسة والخارجة منها والمترتبة على إجمالي النشاط الذي تمارسه هذه الوحدة للوصول الى الأهداف المنشودة، وبحكم عمل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية وعلاقته مع جميع النظم الفرعية الأخرى فإنه يمثل المصدر الأساسي في توفير معظم المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المالية منها:

- تحديد نتيجة النشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية والتحليلات في كيفية التوصل الى ذلك.

[1]_ إبراهيم الحبيتي، نظم المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، العراق، 2003، ص 07.

- تحليل مصادر الأموال والكيفية التي يتم من خلالها استخدام تلك الأموال، من خلال إعداد قائمة مصادر الأموال واستخداماتها.
- تفسير النتائج التي يتم التواصل اليها من خلال عملية التحليل المالي للبيانات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية ذات العلاقة بالسياسات المالية للإدارة المالية في مجالات التمويل وتحصيل الديون...الخ.
- المساعدة في وضع تقديرات الموازنة النقدية التي يمكن أن تعتمد عليها الإدارة المالية أثناء قيامها بأعمالها الملقاة على عاتقها وبما يمكن في تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية بصفة عامة.[1]

ثانيا: علاقة نظم المعلومات المحاسبية بالنظام الفرعي للإنتاج

إن الدور الأساسي لإدارة الإنتاج يكمن في استخدام الموارد المتاحة للعملية الإنتاجية بكفاءة اقتصادية لغرض الحصول على المنتجات المرغوبة. ومن خلال المعلومات التي يستقبلها نظام المعلومات المحاسبي من النظام الفرعي للإنتاج وإجراء العمليات التشغيلية اللازمة بشأنها فإنه سوف يوفر معلومات بصفة دورية للوقوف على مراحل النشاط الإنتاجي، ومدى ارتباط ذلك بالأهداف الموضوعة حتى يمكن اتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب.

ثالثا: علاقة نظام المعلومات المحاسبي بالنظام الفرعي للمشتريات والتخزين

يتعلق نشاط إدارة المشتريات بتحديد الكمية التي يجب شراؤها من الأصناف المختلفة بالإضافة اختيار المورد والوقت المناسب للشراء، ويرتبط النظام الفرعي للتخزين بإدارة المشتريات من حيث تحديد كمية أمر التوريد ونقطة إعادة الطلب التي تقلل تكاليف طلب

[1] _ نفس المرجع السابق ص08-09.

الصنف وتخزينه وتكاليف عدم وجود مخزون، ويلاحظ أن نظام المعلومات المحاسبية يعتبر المصدر الأساسي في توفير معظم المعلومات اللازمة بشأن المشتريات وعمليات التخزين.

رابعا: علاقة نظام المعلومات المحاسبي بالنظام الفرعي للتسويق والافراد

1. علاقة نظام المعلومات المحاسبي بالنظام الفرعي للتسويق

يختص النشاط التسويقي في تحقيق المبيعات اللازمة من منتجات الوحدة الاقتصادية في ضوء سياسات البيع الموضوعة وحجم المبيعات اللازم تحقيقه وفق التسيير المستهدف، ويعمل نظام المعلومات المحاسبي بتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالتسويق ومن بينها:[1]

- اعداد التقارير اللازمة لتسعير المنتجات ودراسة البدائل المتاحة لمنافذ التوزيع، عن طريق حصرها وتقسيمها في ضوء الربحية العامة للوحدة الاقتصادية.
- ترشيد الإدارة في دراسة إمكانية تسويق المنتجات عن طريق توفير بيانات ومعلومات عن: التسويق الخارجي، المنافسة، متطلبات تطوير حجم المبيعات...الخ.
- المساعدة في وضع تقديرات موازنة المبيعات وعملية التنبؤ بالمبيعات والتحليلات الخاصة بها.

2. علاقة نظام المعلومات المحاسبي بالنظام الفرعي للأفراد:

[1] _ المرجع السابق، ص 10.

تختص إدارة الافراد بإدارة الموارد البشرية والعمل على توفير الاحتياجات منها وتحقيق أقصى كفاءة ممكنة في استخدامها، ويمكن لنظام المعلومات المحاسبي أن يوفر معظم المعلومات اللازمة والتي تساعد النظام الفرعي للأفراد في تحقيق هدفه لخدمة الوحدة الاقتصادية.

المطلب الثالث: أمن نظام المعلومات المحاسبي

يمكن ان نعرف الأمن المعلوماتي بأنه ذلك الحقل الذي يهتم بدراسة طرق حماية البيانات المخزنة في أجهزة الحاسوب إضافة الى الأجهزة الملحقة وشبكات الاتصالات والتصدي للمحاولات الرامية الى الدخول غير المشروع الى قواعد البيانات أو تلك التي ترمي الى نقل أو تغيير أو تخريب المخزون المعلوماتي لهذه القواعد.[1] في هذا الإطار يتضمن أمن نظام المعلومات كل السياسات والإجراءات والأدوات التقنية التي تستخدم لحماية النظام من كل أشكال الاستخدام الغير شرعي للموارد، مثل السرقة، التغيير والتعديل، الحاق الضرر بالمعلومات او قواعد البيانات او الحاق الضرر المادي المعتمد بالأجهزة، بالإضافة الى وجود تهديدات أخرى مثل الأخطاء الإنسانية، الحوادث الطبيعية والكوارث.[2]حيث يشير كل من R. Longeon و J. Archimbaud الى أن أمن نظام المعلومات يشمل مجموعة الأساليب، التقنيات والأدوات التي تهدف لحماية موارد هذا النظام من أجل ضمان:

- توفيرية الخدمات (أجهزة الحاسوب، الشبكات/، التطبيقات...) والمعلومات (بيانات، ملفات...)، حيث يجب أن تكون متاحة للأشخاص المرخص لهم وفي الأوقات التي يكونون بحاجة لها؛
- سرية المعلومات حيث هذه الأخيرة ليست ملك للجميع بل يجب أن يتم الوصول لها من قبل من يملكون الحق في ذلك لا غير؛

---

[1] _ سلوى السامرائي، الامن المعلوماتي لأنظمة المعلومات، محاضرات في نظم المعلومات الإدارية، الاكاديمية العربية في الدنمارك، http://www.ao.academy.org/ar/2008/12/1749.html، يوم 23/ 01/ 2014، ص132.

[2] _ سعد غالب ياسين، تحليل وتصميم نظم المعلومات، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 348.

- تكامل النظام حيث أن الخدمات والمعلومات التي يقدمها هذا الأخير يجب ان لا يتم تغييرها الا من قبل الأشخاص المرخص لهم مثل الملاك والاداريين.

يحتاج تطبيق أسلوب أمن نظم المعلومات لإتباع مجموعة من المراحل:[1]

- أعداد سياسة أمنية؛
- إرساء البنية التحتية لأمن نظم المعلومات؛
- تحديد نظام المعلومات، وتحديد التهديدات/ نقاط الضعف؛
- تقييم النظم، وتقدير متطلبات الامن لكل نظام؛
- تنفيذ وصيانة برامج وإجراءات الأمن بما يتفق مع السياسة الأمنية؛

وتجدر الإشارة إلى أن التطور في أتمتة المؤسسات وتطور التكنولوجيا يصعب من عملية إرساء نظام رقابي مناسب، وذلك بسبب إرساء نظم Entreprise Resource Planning (ERP) أي تخطيط موارد المؤسسة، التي تتميز بخاصية التكامل واندماج العمليات مع بعضها البعض، ما يبعد نوعا ما المستخدم أو المراقب عن المكونات الوحدوية للعمليات التي تتجه أكثر فأكثر نحو اللامادية، فضلا على أن تعقد عناصر القياس يجعل من غير السهل مراجعة توافقها مع نقاط المراقبة الموجودة سلفا، فضلا عن تطور خدمات الاستعانة بمصادر خارجية Outsourcing التي تكلف كيانات مختلفة مسؤولية تنفيذ الرقابة.

[1]International Organization of Supreme Audit Institution, Information System Review Methodology : **A Guide For Reviewing Information System Security in Government Organizations**, October 1995, http://www.issai.org/media/issai_5310_e.pdf, Le 26.01.2014, p94.

المبحث الثالث: جودة نظام المعلومات المحاسبي

يعد علم إدارة الجودة في العصر الحالي من العلوم الإدارية الهامة التي تسهم في بناء المؤسسات وتحديد أهدافها، حيث أن مصطلح الجودة أصبح عاملا أساسيا في تقييم المؤسسات وتحديدي مستواها لذلك أصبح من المهم أن تقوم المؤسسات بتطبيق مفهوم الجودة في شتى المجالات.

المطلب الأول: جودة نظام المعلومات المحاسبي وأهميتها

يكمن مفهوم الجودة المحاسبية وأهميتها فيما يلي:

أولا: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

1. تعريف الجودة: توجد عدة تعاريف للجودة سنحاول تقديم أهمها:

عرفتها الجمعية الفرنسية للمعايير بأنها:" عبارة عن مجموعة من الصفات والخصائص التي تميز بها المنتوج والخدمة، والتي تؤدي إلى تلبية حاجات المستهلكين والعملاء، سواء من حيث تصميم المنتج أو تصنيفه أو قدرته على الأداء في سبيل إرضاء هؤلاء العملاء وإسعادهم".[1]

كما تعرف بأنها:" عبارة عن مقياس لتلبية حاجات الزبائن ومتطلباتهم المعلنة والضمنية".[2]

[1] عبد النبي الطائي وآخرون، **الجودة الشاملة QM أو الايزو**، الطبعة الأولى، مؤسسة المراق للنشر والتوزيع، عمان، عمان، 2003، ص29.

[2] Je marie chatelet, **methodes productique et qualité édition mawletting**, paris, 1996, p12.

- وعرفها المعهد الأمريكي للمعايير بأنها:" حملة السمات والخصائص للمنتج او الخدمة التي تجعله قادرا على الوفاء بالاحتياجات المعينة".[1]
- وعرفها جوزيف جوران (أخصائي أمريكي في الإحصاء والإدارة) بأنها:" الملائمة للاستخدام".[2]

من التعاريف السابقة يتضح أن الجودة في توفير مجموعة من الصفات والخصائص من أجل تلبية حاجات المستخدمين وإسعادهم حاضرا أو مستقبلا.

1.1.تعريف جودة المعلومات المحاسبية:

يعتبر مفهوم جودة المعلومات المحاسبية من المفاهيم المعاصرة التي تهتم بها مختلف المجامع العلمية والمهنية وذلك لما له من أهمية عند إعداد القوائم المالية وتحقيق متطلبات الإفصاح اللازمة في تلك القوائم بما يخدم مستخدمي المعلومات المحاسبية وعموما يمكن إعطاء عدة تعاريف لجودة المعلومات المحاسبية يمكن إبرازها فيما يلي:[3]

- تعرف بأنها:" مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتظليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها".

---

[1] _ نزار عبد المجيد البرواري، **إدارة الجودة (مدخل للتميز والريادة)**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الأردن، 2011، ص 138.

[2] _ فريد كورتل، أمال كحلية، **الجودة وأنظمة الايزو**، الطبعة الأولى، دار الكنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص13.

[3] _ ماجد إسماعيل أبو حمام، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم التجارية، الجامعة الإسلامية، غز، فلسطين، 2008_2009، ص 54.

- كما يمكن تعريفها بانها:" أحد مكونات التنظيم الإداري الذي يختص بتجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات الى الأطراف الخارجية وإدارة المنشأة".
- ومن جهة أخرى هي:" مدى الامتثال للقواعد والإجراءات التي يتم تطبيقها بانتظام وإخلاص يعكس حقيقة حسابات المؤسسة والاهمية النسبية للأحداث المسجلة".[1]
- ومن جهة أخرى أيضا عرفت بأنها:" تلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية ذات المنفعة لكافة الأطراف التي تستخدم المعلومات".[2]

ثانيا: أهمية جودة المعلومات المحاسبية

إن للجودة أهمية كبيرة سواء على مستوى المستهلكين أو مستوى المؤسسات على اختلاف أنشطتها أو على المستوى القومي، حيث أنها تمثل أحد أهم العوامل الأساسية التي تحدد الطلب على منتجات المؤسسة، ويمكن تناول هذه الأهمية في عدة جوانب أهمها:

1.سمعة المؤسسة: تستمد المؤسسة شهرتها من مستوى الجودة التي تنتج بها منتجاتها، فهذا يضفي على المؤسسة السمعة الحسنة والانتشار الواسع لمنتجاتها،

[1]_رياض الزلاسي، **اسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، رسالة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية 2011_2012، ص ص44، 45.

[2]_ عوض الله جعفر الحسين أبو بكر، **أهمية جودة الإفصاح عن المعلومة المحاسبية**، مجلة العلوم والثقافة، المجلد 12، السودان، 2012، ص 114.

ويترتب على فشل الإدارة في إعطاء الاهتمام الكافي بالجودة الى الإساءة لسمعة المؤسسة وربما فقدانها لعدد كبير من زبائنها.[1]

2.المسؤولية القانونية للجودة: إن المؤسسات التي تقوم بتصميم منتجات معينة وإنتاجها، تكون مسؤولة قانونا على كل أذى يحصل نتيجة استخدام المنتج، وعليه لابد من أن تنتج وتوزع منتجات خالية من العيوب والاخطاء قدر الإمكان لتجنب المسائلة القانونية المترتبة على ذلك.

3.المنافسة العالمية: إن القوة التنافسية في ظل تواجد سوق دولي تنافسي يتحكم فيه عصر المعلومات والعولمة الاقتصادية، وبذلك أصبح للجودة أهمية متميزة، ولذا تسعى كل مؤسسة لتحقيق هذه الجودة للوصول الى تحقيق المنافسة العالمية وتحسين الاقتصاد يشكل عام، والحصول على حصة في السوق العالمية، اذ أنه كلما انخفض مستوى الجودة في منتجات المؤسسة كلما أدى الى ضرر السوق العالمية، اذ انه كلما انخفض مستوى الجودة في منتجات المؤسسة كلما أدى الى ضرر بأرباح الشركة ومن ثم التأثير على الميزان التجاري للبلد الذي تنتمي اليه هذه المؤسسة.

4.حماية المستهلك: ان تطبيق الجودة في أنشطة المؤسسة ووضع مواصفات قياسية محددة المعالم، تساهم بشكل واضح في حماية المستهلك من الغش التجاري وتعزز الثقة في منتجات المؤسسة. وفي المقابل عندما يكون مستوى الجودة منخفضا، فإن ذلك يؤدي الى إحجام المستهلك عن شراء منتجات المؤسسة، بما يعني في النهاية ان عدم رضا المستهلك هو فشل المنتج الذي يقوم بشرائه، بالإضافة الى انخفاض

[1] _ صلاح الدين حسن السيسي، **تطبيق المعايير العالمية في إدارة الشركة الاستراتيجية والمنظمة في ظل إدارة الجودة الشاملة**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، مصر، 2011، ص ص 33_34.

المواصفات الموضوعة أدى الى ظهور جماعات حماية المستهلك من خلال إرشاده الى أفضل المنتجات والأكثر جودة وأمانا.[1]

5.التكاليف وحصة السوق: ان تنفيذ الجودة المطلوبة في جميع عمليات ومراحل الإنتاج، يساهم بصورة واضحة في اتاحة الفرصة لاكتشاف الأخطاء وتلافيها من أجل التقليل من تحمل أعباء وتكاليف إضافية، والاستفادة القصوى من الزمن الممكن والآلات، وبالتالي تؤدي الى خفض التكلفة وزيادة ربح المؤسسة، أي أن تحسين الجودة يؤدي إلى خفض التكاليف وزيادة الحصة السوقية للمؤسسة.

المطلب الثاني: الخصائص النوعية للبيانات والمعلومات المحاسبية

تعتمد البيانات والمعلومات المحاسبية على مجموعة من الخصائص التي تعسى لتحقيق الغاية الأساسية للتقارير المالية ذات الفائدة لمستخدمي المعلومات ومنهم المستثمرون الحاليون والمحتملون، المقرضون، الدائنون وغيرهم والتي تجعل المعلومات ذات جودة عالية.

أولا. الخصائص النوعية الرئيسية:[2]

1. الملائمة: عرفها FASB تلك المعلومات القادرة على إحداث تغير في اتجاه القرار، وذلك من خلال زيادة تأثيرها في التحكم بالحاضر واستيعاب الماضي من أجل التنبؤ بالمستقبل بموضوعية تسهل على مستخدمي تلك المعلومات عملية صنع واتخاذ قرار أدق، مما لو كانت تلك المعلومات غير ملائمة، وعليه يمكن تحقق خاصية الملائمة من خلال خصائصها الفرعية التالية:

---

[1] _ مصطفى كمال السيد طايل، **معايير الجودة الشاملة**، الطبعة الأولى، دار أسامة، الأردن، 2013، ص 55.

[2] _ أخضر مسعود، **أثر نظام المعلومات المحاسبي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية 2016_2017، ص 4.

- **المناسب:** أي انه يجب توفير المعلومات المحاسبية في فترة زمنية يمكن تحديدها بالفترة الزمنية اللازمة لاتخاذ القرار المعين من قبل مستخدمها لكي لا تفتقد قيمتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار.
- **التوقيت والقدرة على التنبؤ بالمستقبل:** تعد مقدرة المعلومات المحاسبية على تحسين مقدرة متخذ القرار على التنبؤ بنتائج التوقعات المستقبلية في ضوء نتائج الماضي والحاضر، أحد الخصائص الفرعية للمعلومات "الملائمة" فالمعلومات الملائمة هي التي تساعد على التنبؤ بالعوائد المرتبطة بالنشاط المستقبلي، فبدون معرفة الاحداث الماضية يصعب التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل، كما أن معرفة نتائج الاحداث الماضية دون الاهتمام بالمستقبل يعتبر عمل غير هادف.
- **القدرة على التقييم الارتدادي (العكسي) للتنبؤات السابقة:** أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية الاستخدام في الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية، وتصحيح الأخطاء التي يمكن أن تنتج عن سوء الاستخدام أو عدم الكفاية...الخ

2. **الموثوقية:** الموثوقية للمعلومات التي يتم نشرها في التقارير المالية الخالية من الأخطاء والتحيز في العرض والتصور الصادق للأحداث والعمليات الاقتصادية، وتمثل الموثوقية في المعلومات المحاسبية ضرورة ملحة للأفراد الذين لا يتوفر لديهم الوقت والخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية واختيار المعلومات المفيدة لهم.

ثانيا. الخصائص النوعية الثانوية:[1]

[1]_ أخضر مسعود، نفس المرجع السابق، ص 8.

1. **القابلية للفهم:** تقتضي هذه الخاصية أن تكون المعلومات المالية المتوفرة قابلة للفهم المباشر من مستخدميها، لذا يفترض أن يتوفر لدى مستخدمي المعلومات المالية درجة من المعرفة والوعي تمكنهم من فهم هذه المعلومات وتقييم مستوى منفعتها، كما يجب على معدي هذه المعلومات مراعاة ذلك، وفي الأخير يجب التنويه على ان خاصية القابلية للفهم لا تقتضي بالضرورة عرض المعلومات السهلة فقط، بل تقضي بضرورة عرض كل المعلومات المالية ذات الأهمية النسبية بأسهل طريقة ممكنة.
2. **القابلية للمقارنة:** تستند امكانية المقارنة في المعلومات المحاسبية بشكل أساسي، على مدى توفر خاصية الاتساق، التي تعد شرط أساسي لتحقيق قابلية المقارنة في المعلومات المحاسبية، كما يتضح من خلال ما يلي:

- **الاتساق:** يقصد به الثبات والانتظام في التطبيق الأساسي للقواعد المحاسبية من فترة لأخرى وهذا بدوره يحقق إمكانية المقارنة بين نتائج الوحدة على مر الزمن، ويحول دون تغيرات تنتج عن تغير الأساليب والقواعد المحاسبية.
- **القابلية للمقارنة:** أن يكون للمعلومات المحاسبية القدرة على إجراء المقارنات بين فترة مالية وأخرى لنفس الوحدة الاقتصادية أو المقارنة مع وحدات اقتصادية أخرى ضمن نفس النشاط، ومن الواضح أنه كلما كانت الطرق والأساليب المحاسبية متميزة بالثبات كلما تحققت فائدة أكبر من المعلومات المحاسبية لأغراض المقارنة.

المطلب الثالث: أثر نظام المحاسبة المركزية على جودة نظام المعلومات المحاسبي

يشير نظام المحاسبة المركزية الى نظام المحاسبة الذي يدار من المكتب المركزي للشركة أو المؤسسة، وتدار فيه جميع العمليات المحاسبية المتعلقة بجميع الفروع والوحدات الفرعية للشركة، حيث يتم جمع جميع المعلومات المالية والمحاسبية في مكان واحد مما يجعلها أكثر سهولة في الوصول والاستخدام.

يؤثر نظام المحاسبة المركزية بشكل كبير على جودة نظام المعلومات المحاسبي، حيث تجمع تلك النظم كل المعلومات في مكان واحد، يتم تجميع البيانات من جميع الفروع والوحدات الفرعية وفي نهاية اليوم تكون هناك بيانات شاملة ومحدثة ومدققة للمؤسسة، يمكن لفريق المحاسبة الوصول الى هذه البيانات بسهولة ويمكنه استخدامها لاتخاذ القرارات المالية المهمة.

علاوة على ذلك، يمكن أن يحسن نظام المحاسبة المركزية كفاءة العمليات المحاسبية ويزيد من دقة البيانات، حيث يقلل من عدد الأخطاء الإنسانية ويقلل من حاجة الفريق المحاسبي لإدخال البيانات في أكثر من مرة، ويتيح أيضا إمكانية مراقبة الأداء وإدارة المخاطر وتحسين الإبلاغ المالي والمادي.

خلاصة الفصل الثاني:

وفي خاتمتنا حول نظام المعلومات المحاسبي يمكننا أن نستنتج أنه يعد أداة حاسمة في إدارة المعلومات المحاسبية والمالية في المنظمات والشركات، حيث يهدف نظام المعلومات المحاسبي الى توفير البيانات المالية الدقيقة والموثوقة، وتسهيل العمليات المحاسبية وإعداد التقارير المالية.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية بمديرية توزيع الكهرباء والغاز –المدية–

تمهيد:

سنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع، وقد وقع اختيارنا على مديرية التوزيع للكهرباء والغاز بالمدية باعتبارها مؤسسة اقتصادية عمومية، ومحاولة التعرف على حقيقة تأثير نظام المحاسبية المركزية على أثر جودة نظام المعلومات المحاسبي، ودورها في تحسن هذا الأخير، ومن أجل الوصول الى هذا الهدف يتم التطرق في هذا الفصل:

المبحث الأول: عرض عام للشركة محل الدراسة.

المبحث الثاني: قسم المالية والمحاسبة بشكل مفصل

المبحث الثالث: مسك مسار المحاسبة في الشركة

المبحث الأول: عرض عام للشركة محل الدراسة

سنقدم في هذا المبحث عرض عام للشركة محل الدراسة في إطار منهجي، وذلك من خلال عرض الشركة القابضة ومجمع سونلغاز ، عرض الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز (فرع سونلغاز)، والتعرف على مهامها وإسنادها، وفي الأخير تقديم مديرية التوزيع بالمدية (وحدة تابعة ل.....) من خلال عرض الهيكل التنظيمي للمديرية والتعرف على كل قسم، وصولا الى قسم المالية والمحاسبة مكان إجراء هذه الدراسة.

المطلب الأول: عرض الشركة القابضة والمجمع سونلغاز:

أولا: تقديم عام لمؤسسة سونلغاز بالمدية

1. تعريف المديرية:

أنشأت المديرية سنة 1947 لتوزيع الطاقة الكهربائية والغاز، وتلبية حاجيات الزبائن[1] على مستوي إقليم التيطري (ولاية المدية حاليا) مع الاخذ بعين الاعتبار التكلفة ونوعية الخدمة والأمان وتعتبر الوحدة المسماة ب: مديرية المدية لتوزيع الكهرباء والغاز فرع من الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز إحدى (الشركات المهنية التجارية الخاضعة لمجمع سونلغاز)، والواقع مقرها الاجتماعي بولاية البليدة وتعمل المديرية على ضمان التسيير الإداري واستغلال شبكات الكهرباء من نوع الضغط العالي والضغط المتوسط والضغط المنخفض، وتوكل إليها مهمة تطوير الشبكات وصيانتها.

2. التغطية الإقليمية:

تقع مديرية التوزيع وسط مدينة المدية، شارع بن عياد الطاهر يقابلها مستشفى محمد بوضياف، تغطي 64 بلدية ب 08 وكالات تجارية لعدد الزبائن الموصولين بالغاز:

[1]–مقابلة مع السيد بطاش امحمد، رئيس مصلحة التفتيش والرقابة بقسم المالية والمحاسبة، بمديرية التوزيع للمدية.

67899 زبون، موزعة على (مدية 1و2، البرواقية، قصر البوخاري، بني سليمان، عين بوسيف، تابلاط، الشهبونية). و06 وكالات تقنية في مجال الكهرباء تغطي شبكة كهربائية ب 67899 كم، و06 وكالات تقنية بمجال الغاز تغطي شبكة غازية تقدر ب 3296 كم.

3. أهداف المديرية:

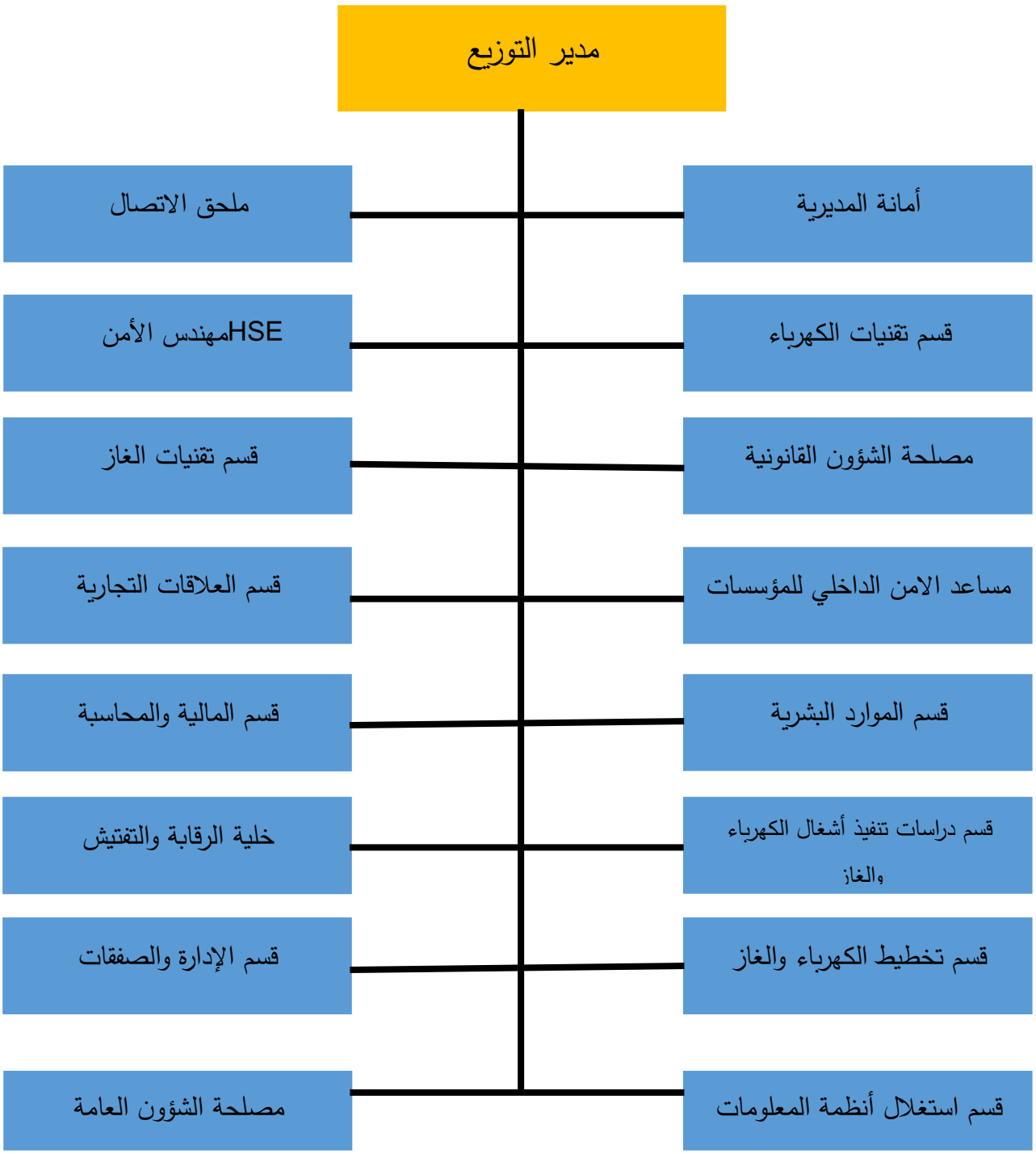
- السهر على تقديم وتطوير وتحديث أحسن الخدمات لمختلف أنواع الزبائن؛
- تطوير وتعزيز شبكة التوزيع بإقليم الولاية وتفعيل كل نشاط له علاقة بالصناعات الكهربائية والغازية؛
- إنجاز المخططات الاستثمارية في آجالها المحددة؛
- توفير بيئة عمل على تحصيل ديونها مع مختلف زبائنها في الآجال المتفق عليها وتحقيق أكبر أرباح ممكنة.[1]

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمديرية:[2]

[1]–الموقع الالكتروني للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز.

[2]– مقابلة مع رئيس قسم المالية والمحاسبة بمديرية التوزيع للكهرباء والغاز بالمدية، السيد: ساسان مسعود.

الشكل رقم (08): الهيكل التنظيمي لمؤسسة التوزيع بالمدية



المصدر: وثائق الشركة، مقدمة من طرف رئيس قسم المالية والمحاسبة.

المطلب الثالث: شرح الهيكل التنظيمي للشركة:[1]

مدير التوزيع: يمثل مدير التنظيم قمة الهرم في المؤسسة، وهو المكلف في حدود صلاحيته بضمان توزيع الطاقة الكهربائية والغازية وإيصالها الى زبائن المؤسسة في أحسن الظروف والنوعية الجيدة والاستمرارية في التقديم، والسعر المناسب.

الأمانة العامة: دورها التنسيق وتوزيع المراسلات وتوجيهها بين الأقسام ومصالح الشركة.

مصلحة الشؤون القانونية:

– تعد الممثل القانوني للشركة أمام القضاة (المحكمة، المجلس القضائي، المحكمة العليا)؛

– يتابع تنفيذ القرارات القانونية؛

– يتكفل بكل القضايا القانونية مثل رفع دعوى حول التعدي على ممتلكات الشركة أو الشكاوى ورفع الدعوى ضد المديرية من طرف الزبون؛

– يساعد كل الأقسام في القضايا ذات الطابع القانوني (رفع دعوى قضائية)؛

مهندس الامنHSE : يقوم بالمهام التالية:

– إعداد مخطط الزيارات المبرمجة للنشاطات التحسيسية؛

– تحضير اجتماعات لجنة النظافة والامن على مستوى المديرية؛

– السهر على تطبيق كل الإجراءات الوقائية في مجال النظافة والامن؛

– إعداد إحصائيات حول حوادث الغاز والكهرباء مع المصالح التقنية.

ملحق الاتصال: يقوم بالعديد من المهام نذكر منها ما يلي:

[1]مقابلة مع رئيس قسم المالية والمحاسبة لمديرية التوزيع للكهرباء والغاز بالمدية، السيد: ساسان مسعود.

– تحضير وتنظيم المعلومات الموجهة الى الجمهور والزبائن باستعمال كل الوسائل المتاحة؛

– المشاركة مع المديرية العامة في التظاهرات التجارية؛

– اقتراح مواضيع الاشهار وإعلام الزبائن حسب الطبيعة المحلية؛

– ربط علاقات وثيقة مع كل أنواع وسائل الاتصال.

مساعد الامن الداخلي للمؤسسات: ويقوم بالمهام التالية:

– المتابعة الميدانية لكل المقاييس الأمنية داخل المديرية (الحراس، الجدران...)؛

– تقديم تقرير دوري الى المسؤولين حول الوضعية الأمنية للمديرية ومختلف وكالاتها؛

– إعداد تقرير فوري بعد حدوث أي طارئ مباشر؛

–إعداد مخطط الأمن الداخلي بالتعاون مع المصالح الأمنية للولاية.

قسم تقنيات الكهرباء: يهتم بمراقبة واستغلال شبكات الكهرباء، الصيانة، تطوير الشبكة، والقيام بالأشغال تحت التوتر (الكهرباء). [1]

قسم تقنيات الغاز: يهتم بمراقبة واستغلال شبكات الكهرباء، الصيانة، وتطوير الشبكة.

قسم دراسات تنفيذ أشغال الكهرباء والغاز: وأغلب مهامه بالميدان:

– فيقوم بكل ما يتعلق بالدراسة كالموقع والمخططات.

– مكلف بإنشاء الطلبات الخاصة برخص الحفر والبناء واستقبال مخطط التشفير الخاص بمقدار الاشغال المرسل من مصلحة الدراسات، وغيرها من مهام تخصص السوق والبرمجة؛

[1] نفس المرجع السابق.

- تسيير القروض الخاصة بأمر الدفع ومتابعة تنفيذها؛
- استقبال واجراء الامر بالدفع لكل فواتير المؤسسات المنفذة للمشاريع؛

قسم العلاقات التجارية: يضم هذا القسم مجموعة من الوكالات التجارية: اثنان منها داخل المدية، و06 موزعة على اقليم الولاية، إضافة الى 03 مصالح:

- مصلحة تطوير المبيعات: وهي مصلحة مسؤولة على متابعة طلبات الزبون (التوتر المتوسط والضغط المتوسط) ومختلف الوثائق الخاصة بالإيصالات الجديدة أو احداث تغيرات على مستوى الشبكة، إضافة الى فوترة كل الاشغال الخاصة بطلب الزبون الجديد أو الزبون المشترك.
- مصلحة التحصيل: تهتم بكل أمور الزبائن وملفاتهم مثل فوترة وتحصيل الديون.
- مصلحة الحسابات الكبرى: تهتم يكل ما يتعلق بزبائن الضغط الغالي للغاز والتوتر العالي للكهرباء، من الجانب التجاري.

قسم تسيير أنظمة الاعلام الآلي: يقوم هذا القسم ب:

- تسيير وصيانة عتاد الاعلام الآلي على مستوى المديرية والمصالح التقنية التابعة لها.
- طبع الفواتير الخاصة بالكهرباء والغاز.
- تطوير المعلوماتية.
- تحصيل احصائيات المشتريات والمبيعات.

قسم الموارد البشرية: يهتم ب:[1]

- تسيير تكوين الموظفين وتأهيلهم.

[1] المرجع نفسه.

- تسيير الموارد البشرية كالتوظيف، الحضور، الغياب، العطل، الأجور.

مصلحة الشؤون العامة: وتتمثل مهامها في:

- تسيير الوسائل المادية.
- مراقبة وتسيير النظافة وصيانة المقرات.
- تسيير بريد المديرية.
- السهر على تسيير الممتلكات المتنقلة.

قسم تخطيط الكهرباء والغاز: وتتمثل مهامه في:

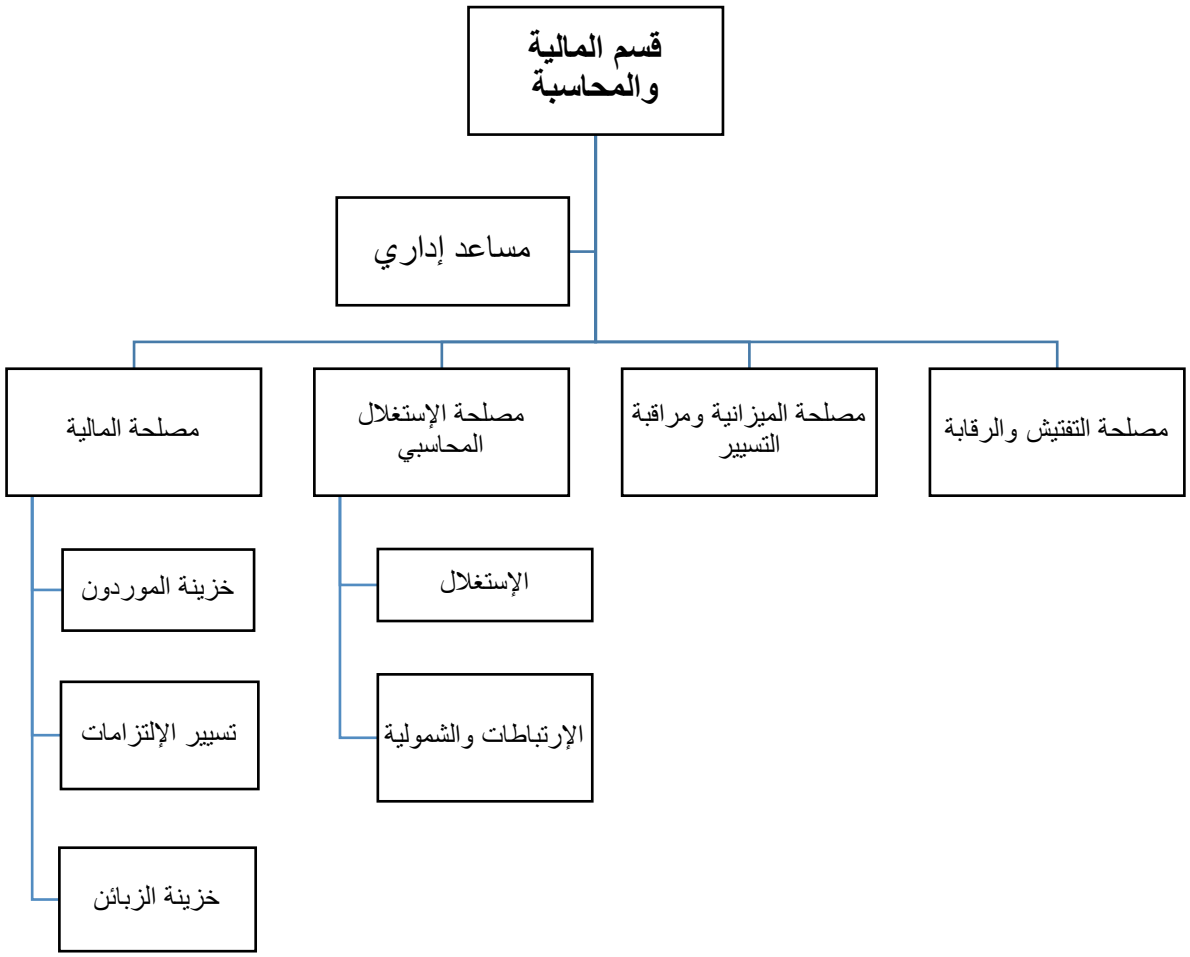
- انجاز المخطط الرئيسي لشبكة الكهرباء والغاز للمديرية.
- دراسة المخططات لإعادة التخطيط لشبكات الغاز والكهرباء.
- ضمان احتياجات المديرية بكل الدراسات الخاصة (ضياع الطاقة).
- انجاز طلبات الربط.

قسم المالية والمحاسبة: ويقوم بالمهام التالية:[1]

- تتبع حسابات الخزينة ومراقبة الظروف البنكية.
- إعداد التنبؤات للخزينة على المدى القصير.
- الرقابة على صناديق الوكالات التجارية.
- إجراء مركزية الصناديق.

[1] المرجع نفسه.

الشكل رقم (09): الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة



المصدر: مغراوي زكرياء، رئيس قسم الاستغلال المحاسبي، بقسم المالية والمحاسبة، بمديرية التوزيع للكهرباء والغاز بالمدية.

المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة

المطلب الأول: شرح الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة DFC:

يهتم قسم المالية والمحاسبة بتسجيل العمليات محاسبيا والقيام بأعمال نهاية السنة، بالإضافة الى إعداد القوائم المالية والجداول الملحقة حساب الضرائب وتقديم التصريحات وكذلك الضمان الاجتماعي، إعداد الموازنات التقديرية، اعداد جدول التقارب البنكي والقيام بالمراقبة الدورية لمختلف الأقسام، ويتفرع قسم المالية والمحاسبة الى المصالح التالية:

1–مصلحة المالية: [1]

المهام الأساسية لهذه المصلحة هي متابعة حركة الأموال سواء كانت بغرض استثماري او استغلالي، بحيث تخص كل عمليات الدفع، أي التدفقات المالية التي تتعلق بالمؤسسة مع البنوك ومصالح البريد.

2– مصلحة الاستغلال المحاسبي:

تقوم هاته المصلحة بجمع كل المعلومات ومعالجتها محاسبيا مع مراعاة النظام المحاسبي ومبادئه، باتباع جميع مراحل التسجيل المحاسبي (بما فيها تسجيل عمليات المحاسبة التحليلية) للوصول الى القوائم المالية وتحديد النتيجة.

3– مصلحة موازنة ومراقبة التسيير:

وتقسم أعمالها الى قسمين:

[1] مقابلة مع السيد مغراوي زكرياء، رئيس مصلحة الاستغلال المحاسبي، بقسم المالية والمحاسبة، بمديرية التوزيع للكهرباء والغاز بالمدية.

- الموازنات التقديرية: تسهر على اعداد موازنة تقديرية خلال فترة زمنية معينة، سواء على المدى الطويل او القصير من ناحية التدفقات ومقارنتها مع الموازنات الفعلية لحساب الانحراف ولتقييم أداء المؤسسة.
- مراقبة التسيير: مراقبة جميع العمليات وتحليل الوضعية التسييرية للمؤسسة من خلال الجدول التحليلي ودراسة الحلول الممكنة، وتحديد مراكز المسؤولية وتحسين المردودية في المؤسسة وتحليل الانحرافات واكتشاف أسبابها واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

4- مصلحة التفتيش والرقابة:

تقوم هذه المصلحة بمراقبة عمليات التسيير لمختلف الأقسام ومدى احترام الإطار القانوني والمبادئ الأساسية لأدوات التسيير لكل قسم.[1]

[1] نفس المرجع السابق.

المطلب الثاني: برنامج المحاسبة الآلي (HISAB):

أولا. مفهوم برنامج HISAB:

خاص بمصلحة المالية والمحاسبة (DFC)، تم تطويره داخليا بواسطة مهندسي شركة ILIT لتلبية احتياجات أقسام المالية والمحاسبة (DFC) التابعة لمجموعة سونلغاز.

تم تصميم حساب وفقا لإجراءات وقواعد الإدارة المعمول بها في هياكل (DFC)، وهي تتألف من خمس وحدات: المحاسبة العامة من تسجيل وتبويب المدخلات والعمليات المالية والعرض والافصاح عن المعلومات المالية من خلال القوائم المالية.

محاسبة التكاليف التي لم يتم تحديثها بعد وإدارة الأصول الثابتة التي لم يتم تشغيلها بعد، وإدارة الاستثمار وإدارة المدفوعات. تدار عملية الجرد والرواتب من خلال أنظمة قائمة بذاتها والتي تتعامل مع حساب (HISAB) والتي يتم دمجها فيه على أساس شهري.

وتكون واجهته كالآتي: الشكل رقم(10): واجهة برنامج Hisab



المصدر: قسم المالية والمحاسبة.

المطلب الثالث: كيفية الاستخدام والولوج

أولا. كيفية الاستخدام:

يستخدم المحاسبة الآلي لتسهيل وتنظيم العمليات المحاسبية وإدارة المعلومات المالية في الشركة، ويتضمن مجموعة من الوظائف والمميزات التي تشمل:

1. تسجيل المعاملات: يتيح البرنامج تسجيل جميع المعاملات المالية والمحاسبية مثل المبيعات، المشتريات، المصروفات والايرادات. يتم تخزين هذه المعاملات في قاعدة بيانات مركزية.

2.الميزانية والتخطيط: يمكن لبرنامج المحاسبة الآلي مساعدة الشركة في اعداد الميزانيات وتخطيط المصروفات والايرادات المستقبلية بناء على البيانات المالية الحالية.

3.إدارة الحسابات: يسهل البرنامج إدارة الحسابات المالية بشكل شامل، بما في ذلك حسابات الدائنين والمدينين والأصول والخصوم.

4.اعداد التقارير المالية: يقوم البرنامج بتوليد تقارير مالية مثل قائمة الدخل والميزانية العمومية وتقارير التدفق النقدي والتقارير الضريبية.

ثانيا. طريقة الولوج:

كل شخص ينتمي الى قسم المالية والمحاسبة يعتبر جزء من الكيان، وإلا ويكون له اسم مستخدم وكلمة مرور خاصة به تمكنه من الولوج الى برنامج (HISAB) ومباشرة عمله. يتكون البرنامج أكثر من 15 نظام في مختلف أقسام ومصالح التسيير:

- المحاسبة العامة.
- المحاسبة التحليلية.
- تسيير التثبيتات.

- تسيير الاستثمارات.
- تسيير المقبوضات والمدفوعات.
- Administration Système.

المبحث الثالث: دراسة أثر نظام المحاسبة المركزية على جودة نظام المعلومات المحاسبي

تتخذ المؤسسة فترة من الزمن تسمى (الفترة المالية) أساسا لتحديد أرباحه وخسائره خلالها ومعرفة مركزه المالي في نهايتها، وتحدث خلال هذه الفترة العديد من العمليات المالية التبادلية بين المؤسسة والغير أو داخل المؤسسة ذاتها. وهذه العمليات تحتاج إلى تسجيل وتوثيق في دفاتر محاسبية محددة. وعملية قيد وتسجيل تلك العمليات في الدفاتر واستخلاص النتائج منها وتحليلها وتفسيرها هي تسمى في العرف المحاسبي الدورة المحاسبية، حيث يمثل نظام المحاسبة المركزية مسار مسك المحاسبة في المؤسسة وفق النظام المحاسبي المركزي الفرنسي المعتمد في الجزائر والتي تمر عبر مراحل سنحاول شرحها كالآتي:

المطلب الأول: مراحل الدورة المحاسبية في مديرية توزيع الكهرباء والغاز بالمدية:

أولا. الوثائق التبريرية: هي عبارة عن دليل مكتوب يؤيد عملية من العمليات المالية، ولكن قبل أن تسجل في الدفاتر المحاسبية يجب التأكد من حصولها من خلال المستندات الخاصة بها حيث تعتبر من الأدلة القانونية التي تؤكد وتثبت أن العملية المالية قد حصلت في حال وجود منازعات، تبدأ عملية التسجيل المحاسبي ابتداء من استلام الفاتورة وتكون الفاتورة وفق الشكل التالي: {أنظر الملحق رقم01}.

ثانيا. التسجيل في اليومية العامة Le Livre Journal:

1- بعد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها الوثيقة التبريرية من طرف قسم المالية والمحاسبة، يقوم محاسب من قسم مصلحة الاستغلال بتسجيل العمليات المالية في اليومية العامة من واقع المستندات الاصلية المؤيدة لها وبحسب تاريخ حدوثها وطبقا لنظام القيد المزدوج بعد تحليل كل عملية الى طرف مدين وآخر دائن،

2- يتم التسجيل العمليات في مديرية التوزيع للكهرباء والغاز بالاعتماد على نظام المعلومات المحاسبي يتم إدخال بيانات العملية المراد تسجيلها يدويا في النظام المحاسبي {أنظر الملحق رقم 02}، والمسؤول عن هذه العملية محاسب في قسم المالية والمحاسبة.

مثال: قامت مديرية توزيع الكهرباء والغاز بالمدية بشراء منتجات طاقة وذلك بتاريخ 07/12/2022، تم استلام فاتورة الشراء يوم: 29/01/2023 وحررت يوم 05/02/2023

وكان التسجيل في اليومية العامة كالتالي: {أنظر الملحق رقم 02}

		2023/01 /29		
600		مشتريات البضائع المبيعة	45798547.05	
	512	البنك		45798547.05
		التسجيل عند المديرية العامة		
		2023/02/05		
89102		حساب الارتباط بين الوحدات	45798547.05	
	1811015	التسجيل عند مديرية التوزيع		45798547.05

ثالثا. الترحيل الى دفتر الأستاذ le grand livre:

بعد أن يتم تسجيل العمليات المحاسبية في اليومية العامة للمديرية، يقوم نظام المحاسبة الآلي بترحيلها إلى دفتر الأستاذ والذي يعرف كما يلي: هو دفتر يجمع فيه كل حسابات المؤسسة (الحسابات اللازمة لتحليل التغيرات التي تطرأ على عناصر الذمة المالية للمؤسسة) حيث تفتح هذه الحسابات في بداية السنة وتغلق في نهاية السنة مع استخراج الأرصدة المحاسبية) وهو نفس الشكلين اللذان تم التطرق اليهما (الشكل العام والشكل المختصر) في الفصل الثاني.

–**الشكل العام:** {أنظر الملحق رقم03}.

–**الشكل رقم(11): الشكل المختصر لدفتر الاستاذ**

م ح/600 دا		م ح/512 دا	
45798547.05			45798547.05

م ح/89102 دا		م ح/1811015 دا	
45798547.05	45798547.05	45798547.05	45798547.05

رابعا. ميزان المراجعة La Balance:

يساعد المؤسسة على اكتشاف الأخطاء سواء في دفتر اليومية أو عند الترحيل إلى دفتر الأستاذ أو عند الترحيل الى ميزان المراجعة ويتم إعداده على مرحلتين:

1–ميزان المراجعة قبل الجرد: ويتم إعداده قبل إجراء بعض الخطوات المحاسبية، أي بمجرد الانتهاء من التسجيل في دفتر اليومية ثم الترحيل الى دفتر الأستاذ ومنه إلى ميزان المراجعة قبل الجرد، {أنظر الملحق رقم04}.

2– تسوية الحسابات {أعمال نهاية الدورة}: يقصد بالتسويات قيام مديرية التوزيع الكهرباء والغاز بالمدية احتساب المخصصات واهتلاك الأصول الثابتة، الإيرادات والمصروفات المقدمة والمستحقة على المنشأة في نهاية الفترة المالية، ويتم اجراء قيود التسويات اللازمة من واقع أوراق العمل وترحيلها الى الحسابات الخاصة بها في دفتر الأستاذ، واعداد ميزان المراجعة بعد التسويات.

لدينا مثال يوضح قيام مديرية توزيع الكهرباء والغاز بالمدية بإجراءات تسوية حسابات اهتلاك التثبيتات: {أنظر الملحق رقم05}.

3_ ميزان المراجعة بعد الجرد: بعد التسجيل في دفتر اليومية ثم الترحيل الى دفتر الأستاذ واعداد ميزان المراجعة قبل الجرد، تقوم المؤسسة بخطوة أخرى ضرورية تتمثل في اجراء قيود التسوية وتصحيح القيود الخاطئة واجراء جرد لمجموع موجودات المؤسسة وتسوية فروقات الجرد الموجودة، تقوم المديرية بإعداد ميزان المراجعة بعد الجرد الذي يعتمد عليه في الميزانية الختامية، {انظر الملحق رقم06}.

المطلب الثاني: القوائم المالية

1.الميزانية العمومية أو قائمة المركز المالي Bilan: ويقصد به ترحيل الأرصدة الباقية من حسابات الأستاذ إليها والتي لم يتم إقفالها في الحسابات الختامية، وتشمل أرصدة الحسابات الخاصة بأصول وخصوم المنشأة وصافي نتيجة النشاط التي نتوصل إليها من الحسابات الختامية (حساب الأرباح والخسائر) في نهاية كل فترة محاسبية.

وفي المثال سوف نبين ترحيل الحسابات المتبقية في ميزان المراجعة الخاص بمديرية التوزيع للكهرباء والغاز بالمدية، من جانب الاصول Bilan Actif {أنظر الملحق رقم07} ومن جانب الخصوم Bilan passif {أنظر الملحق رقم08}.

2. قائمة الدخل (جدول حساب النتائجCompte résultat par nature) :

تقوم المديرية بإعداد قائمة الدخل لتوضيح كافة الإيرادات والمصروفات من النشاط الرئيسي للمديرية وكذلك جمع الأرباح والخسائر العرضية في نهاية الفترة المحاسبية بغرض تحديد نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة خلال تلك الفترة، ولدينا نموذج معطى لنا من طرف قسم المالية والمحاسبة. {أنظر الملحق رقم09}.

3.جدول التدفقات النقدية (Le tableau de flux de Trésorerier):

هدف المديرية من جدول تدفقات الأموال هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييمك مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه التدفقات المالية.

_ يقدم جدول التغيرات في حقوق الملكية مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشأها (مصدرها). {أنظر الملحق رقم 10}

5. جدول تغيرات رؤوس الأموال Tableaux de variation des capitaux propres:

يشكل جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل عنوان من العناوين التاي تتألف منها رؤوس الأموال الخاصة للمديرية خلال السنة المالية. {أنظر الملحق رقم 11}.

والمعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هدا الجدول تخص الحركات المتصلة بما يأتي:

–النتيجة الصافية للسنة المالية؛

–تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال؛

–المنتجات والاعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة مثل عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...)

–توزيع النتيجة والاحتياطات المقررة خلال السنة المالية.

6. ملحق الكشوف المالية:

ويحتوي على المعلومات التي تكتسي نوعا من الأهمية ولم تتناولها القوائم السابقة وخاصة المعلومات المتعلقة بالحوادث اللاحقة لتاريخ اقفال السنة المالية.

المطلب الثالث: أثر نظام المحاسبة المركزية على جودة نظام المعلومات المحاسبي

تعرفنا من خلال دراستنا الميدانية التي أجريناها بمديرية توزيع الكهرباء والغاز بولاية المدية ومتابعة مسار مسك المحاسبة في الشركة، تبين لنا أن نظام المحاسبة المركزية يؤثر بشكل كبير على جودة نظام المعلومات المحاسبي.

بوجه عام، الهدف الأساسي لنظام المحاسبة المركزية هو توحيد وتنظيم عمليات المحاسبة وإدارة المعلومات المالية في الشركة، وذلك من خلال التركيز على جميع العمليات المحاسبية والبيانات في مركز واحد، ويمكن أن يكون التأثر إيجابيا في العديد من الجوانب.

وهنا تطرقنا لبعض التأثيرات التي قد تحدث نتيجة نظام المحاسبة المركزية على جودة نظام المعلومات المحاسبي:

- تحسين الدقة والموضوعية: بفضل نظام المحاسبة المركزية يمكن أن يتم توحيد الإجراءات والسياسات المحاسبية في جميع أجزاء المنظمة، مما يقلل من خطأ وجهة النظر المتعلقة بالتقارير المالية، كما يتم توفير البيانات بشكل موحد ومتكامل، مما يزيد من دقة وموضوعية المعلومات المحاسبية.
- تسهيل الوصول والتحليل: عندما يتم تجميع جميع البيانات المحاسبية في مكان واحد، يصبح من السهل الوصول إليها وتحليلها. يمكن للشركة استخدام أنظمة متكاملة للتقارير المحاسبية والتحليل، مما يسهل اتخاذ القرارات الاستراتيجية وإجراء التحليلات المالية الهامة.
- توفير التكاليف والموارد: بدلا من إجراءات عمليات المحاسبة والتقارير في كل قسم من أقسام الشركة، يمكن ترشيد العمليات وتوحيدها في مركز مركزي. وهذا ما يقلل من التكاليف المتعلقة بالموارد البشرية والأجهزة والبرامج المحاسبية المتعددة.
- تعزيز الامتثال والرقابة: يمكن لنظام المحاسبة المركزية أن يعزز الامتثال للمعايير المحاسبية والضوابط الداخلية. من خلال توحيد العمليات والإجراءات.

علاوة على ذلك، يساعد نظام المعلومات المحاسبي على تعزيز التواصل والتنسيق بين مختلف أقسام المنظمة، حيث يتيح للموظفين الوصول الى المعلومات المحاسبية المهمة بسهولة وسرعة، تعزز جودة النظام المحاسبي أيضا الشفافية والمصداقية في التقارير المالية من حيث التصميم الجيد، البيانات المدخلة يجب أن تكون دقيقة وموثوقة والتأكد من صحتها لضمان الحصول على معلومات محاسبية صحيحة، مما تساهم في بناء الثقة لدى المستثمرين والشركاء التجاريين.

خلاصة الفصل:

تعرفنا خلال هذا الفصل عن مراحل مسار مسك المحاسبة في مديرية توزيع الكهرباء والغاز بالمدية، وإدخال البيانات المحاسبية باستخدام نظام hisab واعداد مختلف الكشوف المالية، وبيان جودة المعلومات نظام المعلومات المحاسبي على المعلومات المحاسبية والمالية.

خاتمة عامة

الخاتمة العامة:

بعد تناولنا للجانب النظري والتطبيق لموضوع الدراسة، **بعنوان نظام المحاسبة المركزية وأثرها على جودة نظام المعلومات المحاسبي** بمديرية توزيع الكهرباء والغاز بولاية المدية، خلال إسقاط الجزء النظري على الجزء التطبيقي، سنقوم بالإجابة على الإشكالية المطروحة والتعرف على أهم النتائج الموصل اليها من خلال دراستنا الميدانية بالمديرية.

النتائج:

وبعد معالجتنا وتحليلنا لمختلف جوانب الموضوع في فصليه، توصلنا للنتائج العامة التالية:

- نظام المحاسبة المركزية هو نظام (فرنسي) يستخدم في الشركات والمؤسسات لتنظيم وتسجيل العمليات المالية والمحاسبية بشكل مركزي وهو أمر حيوي لجميع المؤسسات.
- يتميز هذا النظام بتوحيد وتركيز جميع عمليات المحاسبة في مكان واحد، عادة في مركز محاسبة مركزي.
- تبين لنا أن نظام المعلومات المحاسبي هو أداة مهمة لإدارة العمليات المالية والمحاسبية في المؤسسات والشركات.
- نظام المعلومات المحاسبي يساعد على تحسين إدارة المؤسسة وتعزيز أدائها المالي، يوفر الشفافية والدقة في التعامل مع البيانات المالية.
- تعتبر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من أهم الآليات المساهمة في تحسين جودة المعلومات.

بناء على الفصول المتداولة في دراستنا والاعتماد على الطريقة النوعية باستعمال المسح الوثائقي، المقابلة والملاحظات التي تدعم نتائج تحليل القراءة لعملية متابعة مسار مسك

المحاسبة في المديرية، التي جمعت بين الدراسة النظرية والميدانية، وانطلاقا من الإشكالية والفرضيات المطروحة في المقدمة توصلنا الى ما يلي:

الإجابة على الإشكالية وفقا للدراسة النظرية والتطبيقية:

نظام المحاسبة المركزية يمكن أن يؤثر بشكل كبير على جودة نظام المعلومات المحاسبي، من خلال تجميع المعلومات المالية في مكان واحد وتحسين كفاءة العمليات المحاسبية وزيادة دقها وموضوعيتها وتفادي تكرار البيانات وتجنب الأخطاء والتناقضات في المعلومات المالية التي تعد أساسا لاتخاذ القرارات المالية.

اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: تتنوع الأنظمة المحاسبية من حيث الحجم والعقيد، حيث تتراوح من الأنظمة اليدوية البسيطة الى الأنظمة المحاسبية الآلية المتقدمة بغض النظر عن حجم الشركة، فان الاعتماد على نظام محاسبة مناسب يساهم في تحسين العمليات المحاسبية وتعزيز رقابة الشركة وصحة التقارير المالية.

الفرضية الثانية: يعد نظام المعلومات المحاسبي ركيزة أساسية في عالم الاعمال الحديث، ففي ظل التطور التكنولوجي السريع أصبح من الضروري للشركات تبني نظام معلومات محاسبي فعال وموثوق به. كما تعتبر الجودة المحاسبية أمر بالغ الأهمية حيث يجب أن تكون جودة البيانات المقدمة بطرقة دقيقة وشفافة وواضحة من أجل اخراج معلومات مالية كفيلة وصادقة لإعداد مختلف الكشوف المالية.

الفرضية الثالثة: يؤثر نظام المحاسبة المركزية على جودة نظام المعلومات المحاسبي بطريقة إيجابية أو سلبية، فإذا كانت البيانات المحاسبية محصل عليها صحيحة ودقيقة وتتمتع بالشفافية التامة والموضوعية فان فالمعلومات ستكون واضحة وتتمتع بالمصداقية مما يسهل على الشركة اتخاذ قرارات صائبة. والعكس صحيح.

المقترحات والتوصيات:

- توظيف محاسبين ذو كفاءة مهنية عالية وبرمجة تكوينات مستمرة لهم من أجل تحسين سير النظام المحاسبي المركزي في الشركات.
- ضرورة قيام المؤسسات الاقتصادية بمتابعة وتطوير نظام المعلومات المحاسبي بشكل عام.
- ضرورة العمل على تحسين جودة التقارير المالية، من خلال توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

آفاق الدراسة:

بعد محاول الالمام بمختلف جوانب موضوع المذكرة، نأمل أننا قد ساهمنا ولو بالقدر البسيط في إثراء موضوع نظام المحاسبة المركزية على جودة نظام المعلومات المحاسبي ببحثنا هذا، ورغم ذلك يبقى الموضوع محل الدراسة وعليه تبقى بعض المحاور التي تستحق المزيد من البحث والدراسة نذكر منها:

- مدى ملائمة نظام المحاسبة المركزية في المؤسسات الاقتصادية.
- تفعيل نظام المعلومات المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الجديدة.

قائمة المصادر والمراجع

أولا. الكتب:

1- إبراهيم الحبيتي وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، العراق، 2003.

2- إبراهيم سلطان، نظم المعلومات الإدارية (مدخل اداري)، الدار الجامعية، مصر، 2000.

3- أبو زيد محمد المبروك، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2011.

4- أحمد حلمي وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية (مدخل تطبيقي معاصر)، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2003.

5- بلقاوي أحمد الرياحي، النظرية المحاسبية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

6- بن عطا الله حيدر، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، الطبعة الأولى، دار حامد، عمان، 2000.

7- الجبر نبيه، محمد عبد المنعم، المحاسبة الدولية، الإطار الفكري والواقع العلمي، الرياض: الجمعية العربية السعودية للمحاسبة، 1995.

8- حامد طلبة محمد أبو هيبة، أصول المحاسبة المالية، زمزم للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

9- حسام الدين مصطفى الخداش واخرون، أصول المحاسبة المالية، ط8، ج1، دار المسيرة، عمان، 2012.

10- حمزة بشير أبو عاصي، مبادئ المحاسبة، الجزء الأول، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان،1999.

11- خالد راغب الخطيب، أصول المحاسبة، دار المستقبل للنشر، عمان، الأردن، 1998.

12- خليل الديلمي وآخرون مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2005.

13- خليل محمود الرفاعي، أساسيات المحاسبة المالية، الجزء الأول، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

14- درويش محمد سيد، مبادئ المحاسبة المالية –الأصول العلمية والعملية–، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

15- دونالد كيسو، جيري ويجانت، المحاسبة المتوسطة، الطبعة الثانية، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، السعودية، 1990.

16- رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

17- رضوان حلوة حنان، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، غثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

18- رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري –التطبيقات العملية–، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009.

19- رضوان محمد العناتي، مبادئ المحاسبة المالية وتطبيقاتها، الجزء الأول، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

20- رياض الحلبي وآخرون، أصول المحاسبة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

21- سعد غالب ياسين، أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المناهج، عمان، 2007.

22- سعد غالب ياسين، تحليل وتصميم نظم المعلومات، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

23- سليمان مصطفى الدلاهمة، مبادئ وأساسيات علم المحاسبة، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

24- الشيرازي عباس، نظرية المحاسبة، دار السلاسل للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 1999.

25- صلاح الدين حسن السيسي، تطبيق المعايير العالمية في إدارة الشركة الاستراتيجية والمنظمة في ظل إدارة الجودة الشاملة، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، مصر، 2011.

26- عاطف الاخرس، ايمان الهنيني، مبادئ المحاسبة المالية وتطبيقاتها، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

27- عبد الرزاق محمد قاسم، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، دار الثقافة والدار العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإصدار الأول، عمان، الاردن، 2003.

28- عبد الرزاق محمد قاسم، **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**، دار الثقافة والدار العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإصدار الأول، عمان، الأردن، 2003.

29- عبد النبي الطائي وآخرون، الجودة الشاملة QM أو الايزو، الطبعة الأولى، مؤسسة المراق للنشر والتوزيع، عمان، عمان، 2003.

30- فريد كورتل، أمال كحلية، الجودة وأنظمة الايزو، الطبعة الأولى، دار الكنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

31- قاسم عبد الرزاق محمد، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة دار الثقافة، الأردن، 2004.

32- القباني ثناء، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.

33- قللي يحي، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، ايتراك للطباعة، مصر، 2004.

34- كمال الدين الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002_2003.

35- كمال عبد العزيز النقيب، المدخل المعاصر الى علم المحاسبة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

36- محمد أبو ناصر جمعة حميدات، معايير المحاسبة والابلاغ المالية الدولية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2017.

37- محمد السعيد خشبة، نظم المعلومات (المفاهيم، التحليل، التصميم)، مطابع الوليد، مصر، 1992.

38- محمد سامي رضا، أساسيات المحاسبة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.

39- محمد سيد درويش عبد الناصر، مبادئ المحاسبة المالية، الأصول العلمية والعملية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

40- محمد يوسف حفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2000.

41- مصطفى صالح سلامة، نظم المعلومات المحاسبية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.

42- مصطفى كمال السيد طايل، معايير الجودة الشاملة، الطبعة الأولى، دار أسامة، الأردن، 2013.

43- مصطفى يوسف كافي وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، الأصول العلمية والعملية، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

44- مهدي مأمون الحسين، نظم المعلومات المحاسبية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.

45- نزار عبد المجيد البرواري، إدارة الجودة (مدخل للتمييز والريادة)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الأردن، 2011.

46- النقيب كمال عبد العزيز، مقدمة في نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.

47- نواف محمد عباس الرماحي، تصميم نظم المعلومات المحاسبية وتحليلها، دار الصفاء للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2009.

48- هادي رضا الصفار، مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

49- وصفي أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.

50- وصفي أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.

51- يوحنا آدم، صالح رزق، مبادئ المحاسبة، دار حامد للنشر والتوزيع، 2000.

52- Accounting Research and Terminology bulletin (New York : American institute of certified public Accountants, 1961) Accounting Terminology.

53- Eve Chaipello et autres, LES normes comptables internationales, instrument du capitalisme financier, La Découverte, Paris, France, 2005.

54- Gapron. M, la comptabilité en perspective, édition la découverts, paris, 1993.

55- Jacqueline Langot, Comptabilité anglo saxoune, normes ; mécanisme et documents financiers, 3ème édition, économica, Paris, 1997.

56- Je marie chatelet, methodes productique et qualité édition mawletting, paris, 1996.

57- Pascal barneto, Norm IAS: IFRSN Application Aux état Financier, 2ème édition, Dunod, Paris, 2004.

58- Pierre lassegue, gestion de l'entreprise et comptabilité, édition Dalloz, paris, 1996.

ثانيا: الاطروحات والمذكرات والرسائل:

1- أخضر مسعود، أثر نظام المعلومات المحاسبي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية 2016_2017.

2- بالرقي تيجاني، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 2005.

3- بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013_2014.

4- بوفروعة سفيان، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجيستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012_2011.

5- رياض الزلاسي، اسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، رسالة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية 2011_2012.

6- عدنان محمد قاعود، دراسة وتقييم نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية في الشركات الفلسطينية دراسة تطبيقية على شركات المساهمة في محافظات غزة، مذكرة ماجيستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية –غزة–، فلسطين، 2007.

7- ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم التجارية، الجامعة الإسلامية، غز، فلسطين، 2008_2009.

ثالثا. المطبوعات والمجلات العلمية:

1- أحمد لعماري، طبيعة واهمية نظام المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2001.

2- جرموني أسماء، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، السنة الجامعية: 2018_2019.

3- جمعة هوام، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

4- عوض الله جعفر الحسين أبو بكر، أهمية جودة الإفصاح عن المعلومة المحاسبية، مجلة العلوم والثقافة، المجلد 12، السودان، 2012.

رابعا. المحاضرات والملتقيات:

1- International Organization of Supreme Audit Institution, Information System Review Methodology : **A Guide For Reviewing Information System Security in Government Organizations**, October 1995, http://www.issai.org/media/issai_5310_e.pdf, Le 26.01.2014, p94

2- Organizations, October, 1995,http://www.issai.org/media/issai_5310_e.pdf, Le 26.01.2014.

3- سلوى السامرائي، الامن المعلوماتي لأنظمة المعلومات، محاضرات في نظم المعلومات الإدارية، الاكاديمية العربية في الدنمارك، http://www.ao.academy.org/ar/2008/12/1749.html، يوم23/ 01/ 2014.

خامسا. المقابلات الشخصية:

1- مقابلة مع السيد بطاش امحمد، رئيس مصلحة التفتيش والرقابة بقسم المالية والمحاسبة، بمديرية التوزيع للمدية.

2- مقابلة مع السيد مغراوي زكرياء، رئيس مصلحة الاستغلال المحاسبي، بقسم المالية والمحاسبة، بمديرية التوزيع للكهرباء والغاز بالمدية.

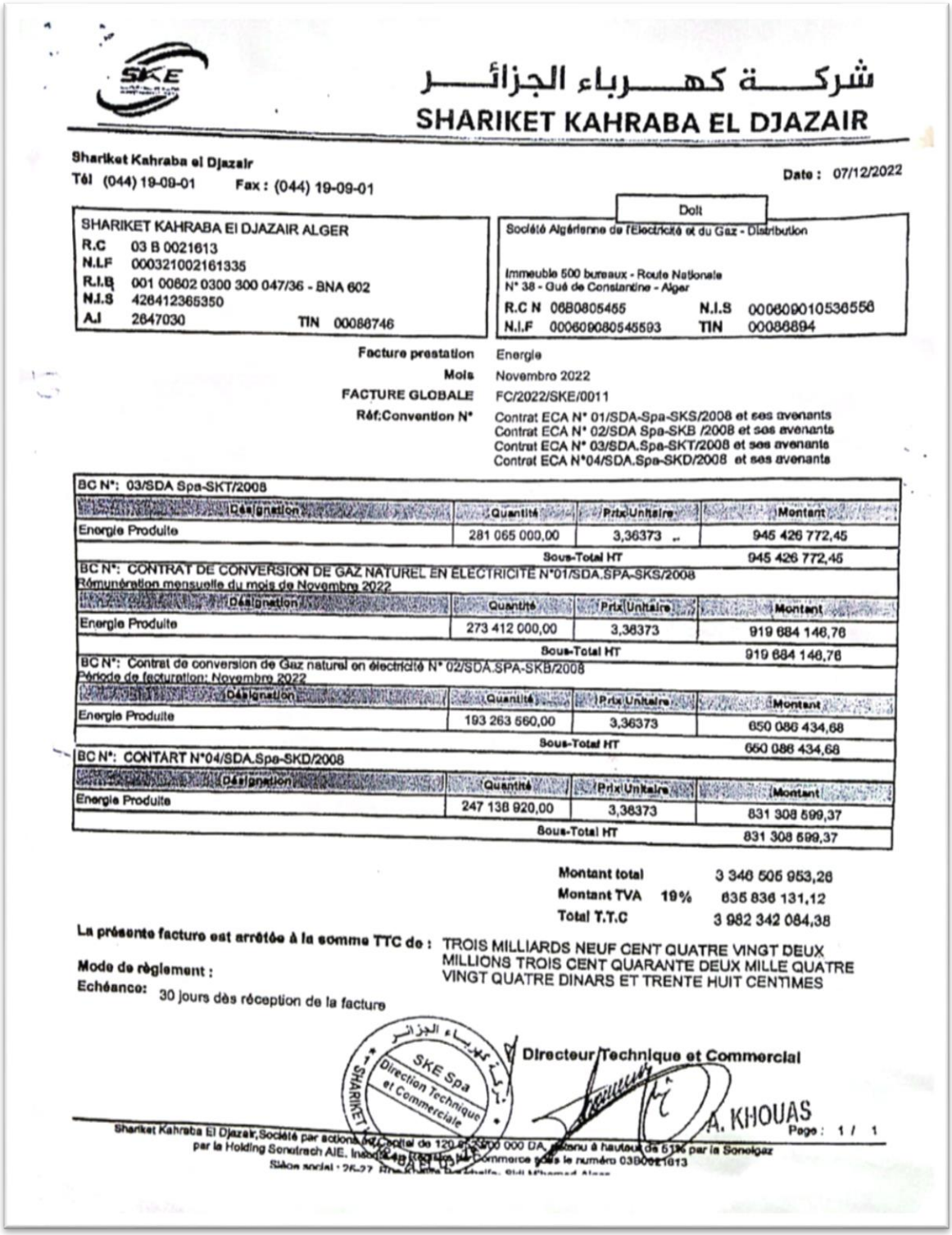
3- مقابلة مع رئيس قسم المالية والمحاسبة بمديرية التوزيع للكهرباء والغاز بالمدية، السيد: ساسان مسعود.

سادسا. المواقع الالكترونية:

1-الموقع الالكتروني للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز.

الملاحق

الملحق رقم 01: فاتورة الشراء (الوثائق التبريرية)



شركـــــة كهـــــرباء الجزائـــــر
SHARIKET KAHRABA EL DJAZAIR

Shariket Kahraba el Djazair
Tél (044) 19-09-01 Fax : (044) 19-09-01

Date : 07/12/2022

SHARIKET KAHRABA El DJAZAIR ALGER
R.C 03 B 0021613
N.I.F 000321002161335
R.I.B 001 00802 0300 300 047/36 - BNA 602
N.I.S 426412365350
A.I 2647030 TIN 00086746

Doit
Société Algérienne de l'Electricité et du Gaz - Distribution
Immeuble 500 bureaux - Route Nationale N° 38 - Oué de Constantine - Alger
R.C N 0680805455 N.I.S 000609010536556
N.I.F 000609080545593 TIN 00086894

Facture prestation : Energie
Mois : Novembre 2022
FACTURE GLOBALE : FC/2022/SKE/0011
Réf.Convention N° : Contrat ECA N° 01/SDA-Spa-SKS/2008 et ses avenants
Contrat ECA N° 02/SDA Spa-SKB /2008 et ses avenants
Contrat ECA N° 03/SDA.Spa-SKT/2008 et ses avenants
Contrat ECA N°04/SDA.Spa-SKD/2008 et ses avenants

BC N°: 03/SDA Spa-SKT/2008

Désignation	Quantité	Prix Unitaire	Montant
Energie Produite	281 065 000,00	3,36373 ..	945 426 772,45
		Sous-Total HT	945 426 772,45

BC N°: CONTRAT DE CONVERSION DE GAZ NATUREL EN ELECTRICITE N°01/SDA.SPA-SKS/2008
Rémunération mensuelle du mois de Novembre 2022

Désignation	Quantité	Prix Unitaire	Montant
Energie Produite	273 412 000,00	3,36373	919 684 146,76
		Sous-Total HT	919 684 146,76

BC N°: Contrat de conversion de Gaz naturel en électricité N° 02/SDA.SPA-SKB/2008
Période de facturation: Novembre 2022

Désignation	Quantité	Prix Unitaire	Montant
Energie Produite	193 263 560,00	3,36373	650 086 434,68
		Sous-Total HT	650 086 434,68

BC N°: CONTART N°04/SDA.Spa-SKD/2008

Désignation	Quantité	Prix Unitaire	Montant
Energie Produite	247 138 920,00	3,36373	831 308 599,37
		Sous-Total HT	831 308 599,37

Montant total		3 346 505 953,26
Montant TVA	19%	635 836 131,12
Total T.T.C		3 982 342 084,38

La présente facture est arrêtée à la somme TTC de : TROIS MILLIARDS NEUF CENT QUATRE VINGT DEUX MILLIONS TROIS CENT QUARANTE DEUX MILLE QUATRE VINGT QUATRE DINARS ET TRENTE HUIT CENTIMES

Mode de règlement :
Echéance: 30 jours dès réception de la facture

SKE Spa Direction Technique et Commerciale

Directeur Technique et Commercial

A. KHOUAS

Page : 1 / 1

Shariket Kahraba El Djazair,Société par actions au Capital de 120 [illegible] 000 DA, détenu à hauteur de 51% par la Sonelgaz par la Holding Sonatrach AIE. Inscrite au Registre de Commerce sous le numéro 03B0021613
Siège social : 26-27 [illegible]

المحلق رقم 02: اليومية العامة

SOCIETE: **SONELGAZ-Distribution** EXERCICE: **2022**
CENTRE COMPTABLE: **DD MEDEA - CF**

Fiche d'imputations

Informations de la pièce

Libelle pièce **0001-13_TRE_REPARTITION FACT SKE ACHA ELEC N°011 NOVEMBRE 2022 89102 A LA DD**
N° Pièce **0001777** Typepièce **AEI - Opérations d'échanges internes**
Période **Mois 13** Date validation **05/02/2023**
Référence **AEI-0001-13** Date référence **29/01/2023**

Mouvements de la pièce

Comptabilité générale

COMPTE	CODE CATEGORIE	COMPTE ANALYTIQUE	N° AP	CODE CNI	N° ORDRE	DEBIT	CREDIT
89102						45 798 547,05	0,0
1811015						0,00	45 798 547,05
					TOTAL	45 798 547,05	45 798 547,05

Comptabilité analytique

COMPTE	CODE CATEGORIE	COMPTE ANALYTIQUE	N° AP	CODE CNI	N° ORDRE	DEBIT	CREDIT
89102	25	9231CF01				45 798 547,05	0,00

LE COMPTABLE		LE CONTROLE	
NOM	VISA	NOM	VISA
M.AKLI			

الملحق رقم 03: دفتر الأستاذ

SOCIETE: SONELGAZ-Distribution - SONELGAZ-Distribution
CENTRE COMPTABLE: DD MEDEA

EXERCICE: 2023
PERIODE(S): Janvier A : Mai
DATE: 21/05/2023 10.41.58

GRAND LIVRE

63800 : PRESTATIONS DIRECTES

DATE	PERIODE	TYPE	N°PIECE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT	SOLDE
Nombre mouvements compte : 8				Total des périodes	4 746 300,00	0,00	4 746 300,00 D

64200 : TAXE SUR ACTIVITE PROFESSIONNELLE

DATE	PERIODE	TYPE	N°PIECE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT	SOLDE
				A nouveau			0,00 D
05/04/2023	Mars	IMP	0000005	REG TAP MOIS JANVIER 2023_AEI N°0002-01/2023	894,40	0,00	4 744 894,40 D
05/04/2023	Mars	IMP	0000005	REG TAP MOIS JANVIER 2023_AEI N°0002-01/2023	223,60	0,00	5 931 118,00 D
Nombre mouvements période : 2				Total de la période : Mars	118,00	0,00	
Nombre mouvements compte : 2				Total des périodes	118,00	0,00	5 931 118,00 D

64518 : AUTRES IMPOTS

DATE	PERIODE	TYPE	N°PIECE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT	SOLDE
				A nouveau			0,00 D
11/04/2023	Mars	OD	0000042	RECEVEUR DES IMPOTS MERDJECHKIR MEDEA VIGNETTE REGL CHEQ N°4129676 LISTE	102 400,00	0,00	102 400,00 D
11/04/2023	Mars	OD	0000043	RECEVEUR DES IMPOTS AIN EL KBIR MEDEA VIGNETTE REGL CHEQ N°4129683 LISTE	256 500,00	0,00	358 900,00 D
Nombre mouvements période : 2				Total de la période : Mars	358 900,00	0,00	
09/05/2023	Avril	ETC	0000002	ETAT DE CAISSE N°02/2023_E.C.N°02/2023	1 500,00	0,00	360 400,00 D
09/05/2023	Avril	ETC	0000003	ETAT DE CAISSE N°03/2023_E.C.N°03/2023	4 000,00	0,00	364 400,00 D
09/05/2023	Avril	ETC	0000003	ETAT DE CAISSE N°03/2023_E.C.N°03/2023	1 000,00	0,00	365 400,00 D
09/05/2023	Avril	ETC	0000004	ETAT DE CAISSE N°04/2023_E.C.N°04/2023	2 500,00	0,00	367 900,00 D
09/05/2023	Avril	ETC	0000004	ETAT DE CAISSE N°04/2023_E.C.N°04/2023	2 000,00	0,00	369 900,00 D
09/05/2023	Avril	ETC	0000005	ETAT DE CAISSE N°05/2023_E.C.N°05/2023	3 000,00	0,00	372 900,00 D
Nombre mouvements période : 6				Total de la période : Avril	14 000,00	0,00	
Nombre mouvements compte : 8				Total des périodes	372 900,00	0,00	372 900,00 D

64523 : TAXE D'HABITATION

DATE	PERIODE	TYPE	N°PIECE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT	SOLDE
				A nouveau			0,00 D
28/03/2023	Mars	VVE	0000178	Piece groupe facturation cyclique emission: [Reference groupe: '43444367', unite => 'DIRECTION DE DISTRIBUTION DE MEDEA'] EMISSION-43444367	600,00	0,00	600,00 D
Nombre mouvements période : 1				Total de la période : Mars	600,00	0,00	
15/05/2023	Avril	VVE	0000267	Piece groupe facturation cyclique emission: [Reference groupe: '43144517', unite => 'DIRECTION DE DISTRIBUTION DE MEDEA'] EMISSION-43144517	600,00	0,00	1 200,00 D
Nombre mouvements période : 1				Total de la période : Avril	600,00	0,00	
Nombre mouvements compte : 2				Total des périodes	1 200,00	0,00	1 200,00 D

65110 : REDEVANCES DUES A LA PARTICIPATION AUX COUTS PERMAMENTS DU SYSTÈME ÉLECTRQIUE

DATE	PERIODE	TYPE	N°PIECE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT	SOLDE
				A nouveau			0,00 D

Page 1116 / 1368

الملحق رقم 04: ميزان المراجعة قبل الجرد

SOCIETE SONELGAZ-Distribution - SONELGAZ-Distribution EXERCICE 2022 DATE 28/05/2023 09.45.36

CENTRE DD MEDEA Pèriodes : « Janvier » au « Mois 13 »

BALANCE DES COMPTES

Compte	Libelle	Réouverture (Solde)		Total Mvts		Soldes	
		Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit
2815200	AMORTISSEMENT EQUIPEMENT DES POSTES HT MT AERIENS		175 311 027,10	0,00	19 068 051,89		194 379 078,99
2815201	AMORTISSEMENT TRANSFORMATEURS DE		17 411 822,48	0,00	684 042,18		18 095 864,66
2815202	AMORTISSEMENT RESEAUX HT ET MT AERIENS		2 912 292 355,65	0,00	114 859 613,23		3 027 151 968,88
2815203	AMORTISSEMENT RESEAUX HT ET MT SOUTERRAINS		758 416 671,57	0,00	65 765 142,68		824 181 814,25
2815204	AMORTISSEMENT POSTES DE DISTRIBUTIONS		1 332 025 549,52	0,00	118 615 396,92		1 450 640 946,44
2815206	AMORTISSEMENT RESEAUX BT AERIENS		6 808 274 570,44	0,00	150 295 414,21		6 958 569 984,65
2815207	AMORTISSEMENT RESEAUX BT SOUTERRAINS		289 274 864,82	0,00	31 034 548,98		320 309 413,80
2815208	AMORTISSEMENT BRANCHEMENTS ET COLONNES MONTANTES		324 074 112,91	0,00	36 215 403,11		360 289 516,02
2815209	AMORTISSEMENT CONTROLES PROTECTIONS ET ANNEXES		20 463 599,61	0,00	3 632 830,84		24 096 430,45
2815214	AMORTISSEMENT CANALISATION MP (ACIER)		249 393 247,34	0,00	551 863,71		249 945 111,05
2815215	AMORTISSEMENT RESEAUX MP BP CUIVRE		187 660 460,50	0,00	1 486 324,36		189 146 784,86
2815217	AMORTISSEMENT CANALISATIONS BP MP PLASTIQUE		1 646 501 035,76	0,00	249 885 666,63		1 896 386 702,39
2815218	AMORTISSEMENT BRACHEMENTS ET POSTES DE LIVRAISON		339 988 858,65	0,00	45 202 198,97		385 191 057,62
2815219	AMORTISSEMENT CONTROLES PROTECTIONS GAZ		26 200,00	0,00	0,00		26 200,00
28152251	AMORTISSEMENT INSTALLATIONS ANNEXES FICHIER CENTRAL		299 205,09	0,00	98 099,01		397 304,10
28152252	AMORTISSEMENT INSTALLATIONS ANNEXES FICHIER AUXILIAIRE		2 949 567,69	0,00	0,00		2 949 567,69
28152261	AMORTISSEMENT INSTALLATIONS MATERIEL DE TRANSMISSION		2 368 540,00	0,00	321 670,00		2 690 210,00
28152262	AMORTISSEMENT INSTALLATIONS MATERIEL DE TRANSMISSION		12 911 537,63	1 544 555,51	3 083 694,35		14 450 676,47
28152271	AMORTISSEMENT EQUIPEMENTS DE TELECONDUITE FICHIER		10 939 439,18	0,00	2 607 923,85		13 547 363,03
2815230	AMORTISSEMENT RESEAUX TELECO.FIBRES OPTIQUE		15 206 920,97	0,00	4 947 008,37		20 153 929,34
281530	AMORTISSEMENT PETIT OUTILLAGE ET APPAREILLAGE		197 007 246,78	27 170 879,64	49 850 881,11		219 687 248,25
2815312	AMORTISSEMENT GROS OUTILLAGE FICHIER AUXILIAIRE		9 632 734,67	2 722 876,48	5 437 702,96		12 347 561,15
281533	AMORTISSEMENT MATERIEL BASES DE CHANTIER		263 699,32	0,00	0,00		263 699,32
281800	AMORTISSEMENT MOBILIER DE BUREAU		27 827 627,41	2 746 757,53	5 479 086,46		30 559 956,34
281810	AMORTISSEMENT MATERIEL DE BUREAU		2 709 977,49	427 669,04	730 921,56		3 013 230,01
281821	AMORTISSEMENT MATERIEL INFORMATIQUE FICHIER CENTRAL		8 091 204,44	0,00	2 785 739,99		10 876 944,43
2818223	AMORTISSEMENT EQUIPEMENT SPECIFIQUE CENTRE DE		47 382 024,80	4 363 582,23	3 958 281,20		46 976 723,77
2818224	AMORTISSEMENT AUTRE MATERIEL MICRO-INFORMATIQUE		48 239 445,40	6 797 610,29	9 053 328,30		50 495 163,41
2818321	AMORTISSEMENT MOBILIER EQUIPEMENT MENAGER		218 436,28	12 770,84	25 541,68		231 207,12
281840	AMORTISSEMENT MATERIEL AUTOMOBILE		318 211 153,06	7 656 118,76	10 630 600,00		321 185 634,30

dimanche 28 mai Page 7 / 20

الملحق رقم05: تسوية الحسابات

SOCIETE: **SONELGAZ-Distribution** EXERCICE: **2022**

CENTRE COMPTABLE: **DD MEDEA - CF**

Fiche d'imputations

Informations de la pièce

Libelle pièce	CONSTATATION DOTATION AUX AMMORTISSEMENT FICHIER AUXILIAIRE "AUTRE" EXERCICE 2022		
N° Pièce	0000039	Typepièce	CLO - Opérations de cloture
Période	Mois 13	Date validation	09/02/2023
Référence	NOTE N°1708	Date référence	01/12/2022

Mouvements de la pièce

Comptabilité générale

COMPTE	CODE CATEGORIE	COMPTE ANALYTIQUE	N° AP	CODE CNI	N° ORDRE	DEBIT	CREDIT
68158						52 062 986,05	0,00
68158						23 494 912,78	0,00
281882						0,00	7 857 986,01
2815208						0,00	36 215 403,11
28188040						0,00	43 777 448,02
68181						1 473 970,14	0,00
28188041						0,00	23 494 912,78
2818805						0,00	2 904,83
2815218						0,00	45 202 198,97
68152						45 202 198,97	0,00
281881						0,00	424 647,19
68152						36 215 403,11	0,00
280400						0,00	1 473 970,14
					TOTAL	158 449 471,05	158 449 471,05

Comptabilité analytique

COMPTE	CODE CATEGORIE	COMPTE ANALYTIQUE	N° AP	CODE CNI	N° ORDRE	DEBIT	CREDIT
68152	53	9731168				45 202 198,97	0,00
68158	53	9731168				23 494 912,78	0,00
68152	53	9731167				36 215 403,11	0,00
68158	53	9731167				52 062 986,05	0,00
68181	53	9731160				1 473 970,14	0,00

LE COMPTABLE		LE CONTROLE	
NOM	VISA	NOM	VISA
Y.BOUTI			

الملحق رقم 06: ميزان المراجعة بعد الجرد

SOCIETE SONELGAZ-Distribution - SONELGAZ-Distribution EXERCICE 2022 DATE 28/05/2023 09.45.36

CENTRE DD MEDEA Pèriodes : « Janvier » au « Mois 13 »

BALANCE DES COMPTES

Compte	Libelle	Réouverture (Solde)		Total Mvts		Soldes	
		Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit
2815200	AMORTISSEMENT EQUIPEMENT DES POSTES HT MT AERIENS		175 311 027,10	0,00	19 068 051,89		194 379 078,99
2815201	AMORTISSEMENT TRANSFORMATEURS DE		17 411 822,48	0,00	684 042,18		18 095 864,66
2815202	AMORTISSEMENT RESEAUX HT ET MT AERIENS		2 912 292 355,65	0,00	114 859 613,23		3 027 151 968,88
2815203	AMORTISSEMENT RESEAUX HT ET MT SOUTERRAINS		758 416 671,57	0,00	65 765 142,68		824 181 814,25
2815204	AMORTISSEMENT POSTES DE DISTRIBUTIONS		1 332 025 549,52	0,00	118 615 396,92		1 450 640 946,44
2815206	AMORTISSEMENT RESEAUX BT AERIENS		6 808 274 570,44	0,00	150 295 414,21		6 958 569 984,65
2815207	AMORTISSEMENT RESEAUX BT SOUTERRAINS		289 274 864,82	0,00	31 034 548,98		320 309 413,80
2815208	AMORTISSEMENT BRANCHEMENTS ET COLONNES MONTANTES		324 074 112,91	0,00	36 215 403,11		360 289 516,02
2815209	AMORTISSEMENT CONTROLES PROTECTIONS ET ANNEXES		20 463 599,61	0,00	3 632 830,84		24 096 430,45
2815214	AMORTISSEMENT CANALISATION MP (ACIER)		249 393 247,34	0,00	551 863,71		249 945 111,05
2815215	AMORTISSEMENT RESEAUX MP BP CUIVRE		187 660 460,50	0,00	1 486 324,36		189 146 784,86
2815217	AMORTISSEMENT CANALISATIONS BP MP PLASTIQUE		1 646 501 035,76	0,00	249 885 666,63		1 896 386 702,39
2815218	AMORTISSEMENT BRACHEMENTS ET POSTES DE LIVRAISON		339 988 858,65	0,00	45 202 198,97		385 191 057,62
2815219	AMORTISSEMENT CONTROLES PROTECTIONS GAZ		26 200,00	0,00	0,00		26 200,00
28152251	AMORTISSEMENT INSTALLATIONS ANNEXES FICHIER CENTRAL		299 205,09	0,00	98 099,01		397 304,10
28152252	AMORTISSEMENT INSTALLATIONS ANNEXES FICHIER AUXILIAIRE		2 949 567,69	0,00	0,00		2 949 567,69
28152261	AMORTISSEMENT INSTALLATIONS MATERIEL DE TRANSMISSION		2 368 540,00	0,00	321 670,00		2 690 210,00
28152262	AMORTISSEMENT INSTALLATIONS MATERIEL DE TRANSMISSION		12 911 537,63	1 544 555,51	3 083 694,35		14 450 676,47
28152271	AMORTISSEMENT EQUIPEMENTS DE TELECONDUITE FICHIER		10 939 439,18	0,00	2 607 923,85		13 547 363,03
2815230	AMORTISSEMENT RESEAUX TELECO.FIBRES OPTIQUE		15 206 920,97	0,00	4 947 008,37		20 153 929,34
281530	AMORTISSEMENT PETIT OUTILLAGE ET APPAREILLAGE		197 007 246,78	27 170 879,64	49 850 881,11		219 687 248,25
2815312	AMORTISSEMENT GROS OUTILLAGE FICHIER AUXILIAIRE		9 632 734,67	2 722 876,48	5 437 702,96		12 347 561,15
281533	AMORTISSEMENT MATERIEL BASES DE CHANTIER		263 699,32	0,00	0,00		263 699,32
281800	AMORTISSEMENT MOBILIER DE BUREAU		27 827 627,41	2 746 757,53	5 479 086,46		30 559 956,34
281810	AMORTISSEMENT MATERIEL DE BUREAU		2 709 977,49	427 669,04	730 921,56		3 013 230,01
281821	AMORTISSEMENT MATERIEL INFORMATIQUE FICHIER CENTRAL		8 091 204,44	0,00	2 785 739,99		10 876 944,43
2818223	AMORTISSEMENT EQUIPEMENT SPECIFIQUE CENTRE DE		47 382 024,80	4 363 582,23	3 958 281,20		46 976 723,77
2818224	AMORTISSEMENT AUTRE MATERIEL MICRO-INFORMATIQUE		48 239 445,40	6 797 610,29	9 053 328,30		50 495 163,41
2818321	AMORTISSEMENT MOBILIER EQUIPEMENT MENAGER		218 436,28	12 770,84	25 541,68		231 207,12
281840	AMORTISSEMENT MATERIEL AUTOMOBILE		318 211 153,06	7 656 118,76	10 630 600,00		321 185 634,30

dimanche 28 mai Page 7 / 20

الملحق رقم 07: الميزانية من جانب الأصول

SOCIETE SONELGAZ-Distribution — EXERCICE 2022

CENTRE DO MEDEA — DATE 27/03/2023 13.28.31

BILAN ACTIF

Provisoire

ACTIF	note	brut 2022	amort 2022	2022	2021
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		4 421 910,41	4 421 910,41	0,00	1 473 970,14
Immobilisations corporelles					
Terrains		10 034 096,50		10 034 096,50	10 034 096,50
Agencements et aménagements de terrains		77 034 388,00	52 682 474,53	24 951 913,47	26 455 918,92
Constructions (Batiments et ouvrages		712 319 017,59	197 327 907,98	514 991 109,61	426 322 238,60
Installations techniques, matériel et outillage		30 341 671 031,07	16 184 690 433,41	14 156 973 397,66	13 108 927 709,80
Autres immobilisations corporelles		2 607 464 183,81	1 269 373 694,40	1 338 090 489,41	1 302 991 263,19
Immobilisations en cours		3 160 492 291,42		3 160 492 291,42	3 212 271 502,64
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		36 914 237 720,80	17 708 704 420,73	19 205 533 300,15	18 088 476 701,87
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		331 451,50		331 451,50	640 665,64
Créances et emplois assimilés					
Clients		3 230 292 660,58	244 614 014,30	2 985 678 654,21	4 256 209 620,10
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		95 238 406,64	11 677 427,05	83 560 979,59	37 632 736,72
Impôts		111 077 522,09		111 077 522,09	170 671 584,61
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		129 630 765,07	652 093,49	128 978 691,58	85 955 368,76
TOTAL ACTIF COURANT		3 566 571 033,97	256 943 534,92	3 309 627 499,05	4 551 117 975,03
TOTAL GENERAL ACTIF		40 480 808 754,85	17 965 647 955,65	22 515 160 799,20	22 639 594 676,90

الملحق رقم 08: الميزانية من جانب الخصوم

SOCIETE SONELGAZ-Distribution — EXERCICE 2022

CENTRE DO MEDEA — DATE 27/03/2023 13.30.24

BILAN PASSIF — Provisoire

PASSIF	note	2022	2021
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		0,00	609 178 902,10
Résultat net		- 2 419 170 318,43	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	- 10 201 466,06
compte de liaison**		16 324 835 447,55	13 673 643 654,52
TOTAL CAPITAUX PROPRES		13 905 665 129,12	14 272 621 070,56
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		114 006 698,94	106 133 755,50
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		5 163 080 461,98	4 619 798 342,99
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		5 277 087 160,92	4 727 932 098,57
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 027 460 471,67	1 496 295 851,89
Impôts		176 832 943,04	272 340 582,20
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		2 128 115 094,45	1 870 405 073,60
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		3 332 408 509,16	3 639 041 507,77
TOTAL GENERAL PASSIF		22 515 160 799,20	22 639 594 676,90

الملحق رقم 09: قائمة الدخل

SOCIETE SONELGAZ-Distribution — EXERCICE 2022

CENTRE DO MEDEA — DATE 27/03/2023 13.31.19

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Provisoire

	note	2022	2021
Ventes et produits annexes		4 855 148 735,98	5 521 408 863,16
Production immobilisée		8 191 735,03	0,00
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		4 863 340 471,01	5 521 408 863,16
Achats consommés		- 70 833 686,37	- 71 861 126,09
Services extérieures et autres consommations		- 285 068 999,86	- 370 382 076,98
II - Consommation de l'exercice		- 4 799 536 877,16	- 4 064 821 556,23
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		63 803 593,85	1 456 587 306,93
Charges de personnel		- 1 600 084 076,15	- 1 494 368 672,67
Impôts, taxes et versements assimilés		- 71 883 870,00	- 102 347 753,06
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 1 608 164 352,30	- 140 129 118,80
Autres produits opérationnels		237 249 862,21	225 987 914,61
Autres charges opérationnelles		- 31 488 799,54	- 25 911 884,38
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 191 764 695,68	- 1 477 109 876,32
Reprise sur pertes de valeur et provisions		175 007 733,54	24 877 983,67
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 2 419 160 251,77	- 1 392 284 981,22
Charges financières		- 10 066,66	0,00
VI - RESULTAT FINANCIER		- 10 066,66	0,00
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 2 419 170 318,43	- 1 392 284 981,22
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		5 515 282 469,23	6 142 698 156,58
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 7 934 452 787,66	- 7 534 983 137,80
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 2 419 170 318,43	- 1 392 284 981,22
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 2 419 170 318,43	- 1 392 284 981,22

الملحق رقم 10: جدول التدفقات النقدية

SOCIETE SONELGAZ-Distribution — EXERCICE 2022

CENTRE DD MEDEA — DATE 27/03/2023 13.32.54

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE) Provisoire

	note	2022	2021
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		3 524 163 147,27	3 176 677 405,78
Autres encaissements		21 272 113,61	148 372 573,28
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		722 582 711,76	1 143 975 579,86
Autres décaissements		22 466 229,04	138 535 509,89
Intérêts et autres frais financiers payés		1 729 580,86	985 236,87
Autres impôts payés		60 247 707,00	90 729 068,50
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		2 738 409 032,22	1 950 824 584,94
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		2 738 409 032,22	1 950 824 584,94
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		2 665 281 993,52	1 945 491 660,38
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		0,00	0,00
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Subventions d'investissement encaissées			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Autres produits financiers encaissés			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		- 2 665 281 993,52	- 1 945 491 660,38
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		0,00	0,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		0,00	0,00
Subventions d'exploitation encaissées			
Encaissements provenant de la trésorerie Groupe			
Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe		0,00	0,00
Inter-unité encaissements		4 879 125 053,74	4 911 691 484,04
Inter-unité décaissements		8 418 330 475,27	8 393 051 948,03
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		- 3 539 205 421,53	- 3 481 360 463,99
Ecarts dûs à des erreurs de comptabilisation		0,00	0,00
Variation de trésorerie de la période		- 3 466 078 382,83	- 3 476 027 539,43
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		86 654 728,39	138 322 309,72
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		129 630 785,07	86 654 728,39
Variation de trésorerie de la période		42 976 056,68	- 51 667 581,33

lundi 27 mars 2023 — Page 1 : 1

الملحق رقم 11: جدول تغيرات رؤوس الاموال

SOCIETE SONELGAZ-Distribution **EXERCICE** 2022

CENTRE DD MEDEA **DATE** 27/03/2023 13.34.17

ETAT DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES Provisoire

	note	Capital social	Prime démission	Autres Capitaux Propres (Apport de l'Etat)	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et résultat
Solde au 31 décembre 2020						609 178 902,10	- 10 201 486,06
Changement de méthode comptable							0,00
Réévaluation des immobilisations						0,00	
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat							
Dividendes payés							
Augmentation de capital							
Solde au 31 décembre 2021						609 178 902,10	- 10 201 486,06
Changement de méthode comptable							10 201 486,06
Réévaluation des immobilisations						- 609 178 902,10	
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat							
Dividendes payés							
Augmentation de capital							
Solde au 31 décembre 2022						0,00	0,00

lundi 27 mars 2023 Page 1 of 1

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'enseignement Supérieur et de la recherche scientifique

جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم مالية ومحاسبة

Université Yahia Farès de Médéa
Faculté des sciences économique et des sciences Commerciales et des sciences de gestion

الرقم:......./ ب. د. ح/ 2023
المدية في: 14 ماي 2023

إلى السيد: مدير مؤسسة سونلغاز
لولاية بالمدية

الموضوع: السماح للطلبة بإجراء دراسة حالة متعلقة بمذكرة ماستر

سيادة المدير المحترم، في إطار التنسيق والتعاون بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية والإدارية، وبهدف الرفع من المستوى العلمي للطالب وتوطيد التكامل بين الجانب النظري والتطبيقي، ومن أجل إجراء مذكرة ماستر موسومة بعنوان : **" نظام المحاسبة المركزية وأثرها على جودة نظام المعلومات المحاسبي "**.

فإننا نرجو من سيادتكم المحترمة السماح للطالبة بإجراء دراسة حالة لدى مؤسستكم.

الرقم التسجيل	الاسم واللقب	تاريخ الميلاد	مكان الميلاد
181832039455	مخلوفي فريال	1999/02/23	المدية
المسجل (ة): في السنة الثانية ماستر : 2022 / 2023		تخصص : محاسبة	
السنة الجامعية: 2023/2022			

فترة إجراء دراسة حالة لدى المؤسسة المستقبلة: من:..... إلى غاية:.....

وفي الأخير تقبلوا منا سيادة المدير أسمى عبارات الاحترام والتقدير.

رئيس القسم:

نائب رئيس قسم علوم المالية و المحاسبة
أ. بوشنافة ميسوم

مدير المؤسسة المستقبلة:

رئيس قسم الموارد البشرية
إدريس بن صابر

قسم الموارد البشرية
مديرية التوزيع المدية